منطق المشرقيين

و

القصيدة المزدوجة في المنطق

تصنيف الرئيس أبي علي

عنيت بتصحيحه ونشره

المكتبة السلفية

لمؤسسيها

محب الدين الخطيب وعبد الفتاح القتلان

القاهرة السكة الجديدة



١٣٢٨ - ١٩١٠

مطبعة المؤيد

مقدمة المتشر

ان (دلائل المسترشدين) ... هو خير ما ...
الناس ...
(...) ... هذه ... هذه الفوائد ، وحسبك
... المسوق العظيم ... رسالة ... الفوائد ...
... كتب

... ان هذا الكتاب ... على غيره مما ... الرد ... المطوق ،
... ذلك الى ...
... الكتاب ... عن
... وهذا ... الكتب
... المسلمين ...

... (الآية ...) الى ... الى ... المسترشدين
...
... او ...
... حدثا

الشيخ الرئيس

أبو علي بن سينا

عن ابن ابي اصيبعة وابن خلكان والقفطي ودائرة المعارف البريطانية

الدور الاول

قال (ابو عبيد عبد الواحد الجوزجاني) – تلميذ الشيخ الرئيس ابي علي الحسين ابن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا – حكاية عنه نذكر ما في تاريخ حياته وهذا نص كلام الشيخ الرئيس

ان ابي كان رجلا من اهل بلخ ، وانتقل منها الى بخارى في ايام (نوح بن منصور) واشتغل بالتصرف وتولى العمل في اثناء ايامه بقرية يقال لها خرميثن من ضياع بخارى ، وهي من امهات القرى وبقربها قرية يقال لها افشنة وتزوج ابي منها بوالدتي (١) وقطن بها وسكن ، وولدت منها بها ، ثم ولدت اخي

ثم انتقلنا الى بخارى واحضرت معلم القرآن ومعلم الادب واكملت العشر من العمر وقد اتيت على القرآن وعلى كثير من الادب حتى كان يقضي مني العجب

وكان ابي ممن اجاب داعي المصريين ويعد من (الاسماعيلية) ، وقد سمع منهم ذكر (النفس) و (العقل) على الوجه الذي يقولونه ويعرفونه هم وكذلك اخي ، وكانا ربما تذاكرا بينهما وانا اسمعهما وادرك ما يقولانه ولا تقبله نفسي ، وابتدآ يدعواني ايضاً اليه ويجريان على السنتهما ذكر الفلسفة والهندسة وحساب الهند واخذ والدي يوجهني الى رجل كان يبيع البقل ويقوم بحساب الهند حتى اتعلمه

ثم جاء الى بخارى (ابو عبد الله الناتلي) وكان يدعى المتفلسف وانزله ابي دارنا رجاء تعلمي منه وقبل قدومه كنت اشتغل بالفقه والتردد فيه الى (اسماعيل

الزاهد) وكنت من اجود السالكين ، وقد الفت طرق المطالبة ووجوه الاعتراض على المجيب على الوجه الذى جرت عادة القوم به

ثم ابتدأت بكتاب (ايساغوجى) على الناتلى ولما ذكر لى حد الجنس انه «هو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ماهو » فاخذت فى تحقيق هذا الحد بما لم يسمع بمثله ، وتعجب منى كل العجب ، وحذر والدى من شغلى بغير العلم وكان اى مسالة قالها لى اتصورها خيرا منه حتى قرأت ظواهر المنطق عليه ، واما دقائقه فلم يكن عنده منها خبرة

ثم اخذت اقرأ الكتب على نفسى ، واطالع الشروح حتى احكمت علم المنطق وكذلك (كتاب اقليدس) فقرأت من اوله خمسة اشكال اوستة عليه ثم توليت بنفسى حل بقية الكتاب باسره

ثم انتقلت الى (المجسطى) ، ولما فرغت من مقدماته وانتهيت الى الاشكال الهندسية قال لى الناتلى « تول قراءتها وحلها بنفسك ، ثم اعرضها على لأبين لك صوابه من خطئه » وما كان الرجل يقوم بالكتاب واخذت احل ذلك الكتاب وكم من شكل ما عرفه الى وقت ما عرضته عليه وفهمته اياه

ثم فارقنى الناتلى متوجها الى (كركانج) واشتغلت انا بتحصيل الكتب من الفصوص والشروح من الطبيعى والالهى وصارت ابواب العلم تنفتح على

ثم رغبت فى (علم الطب) وصرت اقرأ الكتب المصنفة فيه وعلم الطب ليس من العلوم الصعبة ، فلا جرم انى برزت فيه فى اقل مدة حتى بدأ فضلاء الطب يقرءون على علم الطب وتعهدت المرضى فانفتح على من ابواب المعالجات المقتبسة من التجربة مالا يوصف ، وانا مع ذلك اختلف الى الفقه واناظر فيه وانا فى هذا الوقت من ابناء ست عشرة سنة

ثم توفرت على العلم والقراءة سنة ونصفا فاعدت قراءة المنطق وجميع اجزاء الفلسفة ، وفى هذه المدة مانمت ليلة واحدة بطولها ولا اشتغلت فى النهار بغيره وجمعت بين يدى ... ... بالنسبة

ورسمها فى تلك الظهور

ثم نظرت فيما عساها تنتج ، وراعيت شروط مقدماته ، حتى تحقق لى حقيقة تلك المسئلة ، وكلما كنت اتحير فى مسئلة او لم اكن اظفر بالحد الاوسط فى قياس ترددت الى الجامع وصليت وابتهلت الى مبدع الكل حتى فتح لى المغلق وتيسر المتعسر ، وكنت ارجع بالليل الى دارى واضع السراج بين يدى ، واشتغل بالقراءة والكتابة ، فمهما غلبنى النوم او شعرت بضعف عدلت الى شرب قدح من الشراب ، ريثما تعود الى قوتى ، ثم ارجع الى القراءة ، ومتى اخذنى ادنى نوم احلم بتلك المسائل باعيانها حتى ان كثيرا من المسائل اتضح لى وجوهها فى المنام ، ولم ازل كذلك حتى استحكم معى جميع العلوم ، ووقفت عليها بحسب الامكان الانسانى ، وكل ما علمته فى ذلك الوقت فهو كما علمته الآن لم ازدد فيه الى اليوم ، حتى احكمت (علم المنطق) و (الطبيعى) و (الرياضى)

ثم عدلت الى (الالهى) ، وقرات (كتاب ما بعد الطبيعة) فما كنت افهم مافيه ، والتبس على غرض واضعه حتى اعدت قراءته اربعين مرة وصار لى محفوظا وانا مع ذلك لا افهمه ولا المقصود به وايست من نفسى وقلت هذا كتاب لا سبيل الى فهمه واذا انا فى يوم من الايام حضرت وقت العصر فى الوراقين ، وبيد دلال مجلد ينادى عليه فعرضه على فرددته رد متبرم معتقد ان لا فائدة فى هذا العلم ، فقال لى اشتر منى هذا فانه رخيص ابيعكه بثلاثة دراهم وصاحبه محتاج الى ثمنه فاشتريته فاذا هو كتاب (ابى نصر الفارابى) فى (اغراض كتاب ما بعد الطبيعة)

ورجعت الى بيتى واسرعت قراءته فانفتح على فى الوقت اغراض ذلك الكتاب بسبب انه كان لى محفوظا على ظهر القلب وفرحت بذلك ، وتصدقت فى ثانى يوم بشئ كثير على الفقراء ، شكرا لله تعالى

وكان سلطان بخارى فى ذلك الوقت (نوح بن منصور) واتفق له مرض حار الاطباء فيه وكان اسمى اشتهر بينهم بالتوفر على القراءة ، فاجروا ذكرى بين يديه [illegible]

يوماً الإذن لي في دخول دار كتبهم ومطالعتها وقراءة ما فيها من كتب الطب ؛ فأذن لي فدخلت داراً ذات بيوت كثيرة ، في كل بيت صناديق كتب منضدة بعضها على بعض ، في بيت منها كتب العربية والشعر ، وفي آخر الفقه ، وكذلك في كل بيت كتب علم مفرد ، فطالعت فهرست كتب الأوائل ، وطلبت ما احتجت إليه منها ، ورأيت من الكتب ما لم يقع اسمه إلى كثير من الناس قط ، وما كنت رأيته من قبل ولا رأيته أيضاً من بعد فقرأت تلك الكتب وظفرت بفوائدها (١) وعرفت مرتبة كل رجل في علمه ، فلما بلغت ثماني عشرة سنة من عمري فرغت من هذه العلوم كلها ، وكنت إذ ذاك للعلم أحفظ ، ولكنه اليوم معي أنضج ، وإلا فالعلم واحد لم يتجدد لي بعده شيء

وكان في جواري رجل يقال له أبو الحسن العروضي فسألني أن أصنف له كتاباً جامعاً في هذا العلم ، فصنفت له (المجموع) وسميته به ، وأتيت فيه على سائر العلوم ، سوى الرياضي ، ولي إذ ذاك إحدى وعشرون سنة من عمري

وكان في جواري أيضاً رجل يقال له أبو بكر البرقي ، خوارزمي المولد فقيه النفس متوحد في الفقه والتفسير والزهد مائل إلى هذه العلوم ، فسألني شرح الكتب له فصنفت له كتاب (الحاصل والمحصول) في قريب من عشرين مجلدة ، وصنفت له في الأخلاق كتاباً سميته كتاب (البر والإثم) ، وهذان الكتابان لا يوجدان إلا عنده فلم يعد يعرفهما أحد ينسخ منهما

ثم مات والدي ، وتصرفت بي الأحوال ، وتقلدت شيئاً من أعمال السلطان ، ودعتني الضرورة (٢) إلى الارتحال عن (بخارى) والانتقال إلى (كركانج) ، وكان (أبو الحسن السهلي) المحب لهذه العلوم بها وزيراً وقدمت إلى الأمير بها وهو

(١) أي بعد ذلك ... أي تلك الكتب ... على ... وكان ... أبا علي توصل إلى ... لحمله ... أو ... إلى ...

(٢) كان قبل ذلك يتصرف هو ووالده في الأعمال ... للسلطان الأعمال ... ولما ضطرب أمور الدولة السامانية خرج أبو علي من بخارى إلى (كركانج) هي قصبة (خوارزم) وانتهى إلى ... أبي ...

(علي بن مأمون)، وكتب على زي الفقهاء اذ ذاك بطلسان وتحت الحنك ، واستووا لي مشاهره دارة تقوم بكفاية مثلي

ثم دعت الضرورة الى الانتقال الى (نسا) ومنها الى (باورد) ومنها الى (طوس) ومنها الى (شقان) ومنها الى (سمنقان) ومنها الى (جاجرم) راس حد خراسان ومنها الى (جرجان) وكل قصدي الامير (قابوس) (١) ، فاتفق فى اثنا هذا اخذ قابوس وحبسه فى بعض القلاع وموته هناك ثم مضيت الى (دهستان) ومرضت بها مرضاً صعبا وعدت الى (جرجان) ، فاتصل (ابو عبيد الجوزجاني) بي ، وانشات فى حالي قصيدة فيها بيت القائل

لما عظمت فليس مصر واسعي ،
لما غلا ثمني عدمت المشتري

الدور الاخير

روايات مختلفة

ا كثر ما بقي من ترجمة الشيخ الرئيس ابى علي بن سينا منقول عن صاحبه (ابى عبيد عبد الواحد الجوزجاني) الذى لازمه مدة عمره فلما مات هبط الشيخ الرئيس مدينة جرجان ، ونحن موردون هنا شيئا من روايات ابى عبيد مما جاء في الكتب المعروفة

كان بجرجان رجل يقال له (ابو محمد الشيرازى) يحب هذه العلوم ، وقد اشترى للشيخ دارا فى جواره وانزله بها وانا اختلف اليه فى كل يوم اقرا (المجسطي) واستملي المنطق فاملى على (المختصر الاوسط) فى المنطق ، وصنف لابى محمد الشيرازى كتاب (المبدا والمعاد) وكتاب (الارصاد الكلية)، وصنف هناك كتباً كثيرة كاول

---

(١) هو الامير شمس المعالي قابوس بن ابي طاهر وشمكير بن زياد بن وردان شاه الجيلي امير جرجان وبلاد الجبل (طبرستان)

(القانون) و(مختصر المجسطي) وكثيراً من الرسائل ، ثم صنف في أرض الجبل بقية كتبه

ثم انتقل الى الري،واتصل بخدمة (السيدة) وابنها (مجدالدوله) ، وعرفوه بسبب كتب وصلت معه تتضمن تعريف قدره ، وكان بمجد الدوله اذ ذاك علةالسودا ، فاشتغل بمداواته ، وصنف هناك كتاب (المعاد) ، واقام بها — الى ان قصد(شمس الدوله) بعد قتل (هلال بن بدر بن حسنويه) وهزيمة عسكر بغداد

ثم اتفقت اسباب اوجبت الضروره لها خروجه الى (قزوين) ومنها الى (همدان) واتصاله بخدمة (كذبانويه) والنظر في اسبابها

ثم اتفق معرفة (شمس الدوله) ، واحضاره مجلسه بسبب قولنج كان قد اصابه وعالجه حتى شفاه الله ، وفاز من ذلك المجلس بخلع كثيرة ، ورجع الى داره بعد مااقام هناك اربعين يوما بلياليها ، وصار من ندماء الامير

ثم اتفق نهوض الامير الى (قرميسين) لحرب (عناز) ، وخرج الشيخ في خدمته ، ثم توجه نحو (همدان) منهزما راجعا

ثم سألوه تقلد الوزاره فتقلدها

ثم اتفق تشويش العسكر عليه ، واشفاقهم منه على انفسهم ، فكبسوا داره واخذوه الى الحبس ، واغاروا على اسبابه واخذوا ما كان يملكه ، وسألوا الامير قتله فامتنع منه ، وعدل الى نفيه عن الدوله طلباً لمرضاتهم فتوارى في دار الشيخ (ابي سعد بن دخدوك) اربعين يوما ، فعاود الامير شمس الدوله القولنج ، وطلب الشيخ فحضر مجلسه ، فاعتذر اليه الامير بكل الاعتذار ، فاشتغل بمعالجته ، واقام عنده مكرما مبجلا واعيدت الوزاره اليه ثانيا

ثم سألته انا شرح كتب (ارسطوطاليس) ، فذكر انه لافراغ له الى ذلك في ذلك الوقت ، ولكن ان رضيت مني بتصنيف كتاب اورد فيه ماصح عندي من هذه العلوم بلا مناظره مع المخالفين ، ولا اشتغال بالرد عليهم — فعلت ذلك ورضيت به فابتدأ بالطبيعيات من كتاب سماه (كتاب الشفاء) وكان قد صنف الكتاب

الاول من (القانون) وكان يجمع كل ليلة في داره طلبة العلم ، وكنت أقرأ من الشفاء ، وكان يقرئ غيري من القانون نوبة ، فاذا فرغنا حضر المغنون على اختلاف طبقاتهم ، وهيئ مجلس الشراب بآلاته ، وكنا نشتغل به

وكان التدريس بالليل لعدم الفراغ بالنهار ، خدمة للامير ، فقضينا على ذلك زمنا

ثم توجه (شمس الدولة) الى (طارم) لحرب الامير بها ، وعاوده القولنج قرب ذلك الموضع واشتد عليه ، وانضاف الى ذلك امراض اخر جلبها سوء تدبيره وقلة القبول من الشيخ ، فخاف العسكر وفاته ، فرجعوا به طالبين (همدان) في المهد ، فتوفي في الطريق في المهد

ثم بويع ابن شمس الدولة ، وطلبوا استيزار الشيخ ، فأبى عليهم ، وكاتب (علاء الدولة) سرا يطلب خدمته والمصير اليه والانضمام الى جوانبه

واقام في دار (ابي غالب العطار) متواريا وطلبت منه اتمام كتاب (الشفا) ، فاستحضر ابا غالب ، وطلب الكاغد والمحبرة فاحضرهما ، وكتب الشيخ في قريب من عشرين جزءاً على الثمن بخطه رؤس المسائل ، وبقي فيه يومين حتى كتب رؤس المسائل كلها بلا كتاب يحضره ولا اصل يرجع اليه ، بل من حفظه وعن ظهر قلبه ، ثم ترك الشيخ تلك الاجزاء بين يديه ، واخذ الكاغد ، فكان ينظر في كل مسئلة ويكتب شرحها ، فكان يكتب كل يوم خمسين ورقة — حتى اتى على جميع الطبيعيات والالهيات ، ماخلا كتابي (الحيوان) و (النبات)

وابتدأ بالمنطق ،وكتب منه جزءا ، ثم اتهمه (تاج الملك) بمكاتبته (علاء الدولة) فانكر عليه ذلك ، وحث في طلبه ، فدل عليه بعض اعدائه ، فاخذوه وادوه الى قلعة يقال لها (فردجان) ، وانشأ هناك قصيدة منها

دخولي باليقين كما تراه ،
وكل الشك في امر الخروج

وبقي فيها اربعة اشهر

ثم قصد (علاء الدولة) همدان واخذها ، وانهزم (تاج الملك) ومر الى تلك

الفلمه نصبها ، ثم رجع (علاء الدوله) عن همدان ، وعاد (تاج الملك) و (ابن شمس الدوله) الى همدان ، وحملوا معهم الشيخ اليها ، ونزل في دار (العلوي) ، واشتغل هناك بتصنيف المنطق من كتاب (الشفا) ، وكان قد صنف بالقلعه كتاب (الهدايات) و (رسالة حي بن يقظان) وكتاب (القولنج) واما (الادويه القلبيه) فانما صنفها اول وروده الى (همدان)

وكان قد تقضى على هذا زمان ، و (تاج الملك) في اثنا هذا يمنيه بمواعيد جميله

ثم عن للشيخ التوجه الى (اصفهان) ، فخرج متنكرا وانا وأخوه وغلامان معه في زي الصوفيه ، الى ان وصلنا الى (طبران) على باب (اصفهان) ، بعد أن قاسينا شدائد في الطريق ، فاستقبلنا اصدقا الشيخ وندما (الامير علا الدوله) وخواصه وحمل اليه الثياب والمراكب الخاصه ، وانزل في محلة يقال لها (كونكنبد) في دار (عبد الله بن بابى) وفيها من الآلات والفرش ما يحتاج اليه

وحضر مجلس علا الدوله فصادف في مجلسه الاكرام والاعزاز الذي يستحقه مثله ، ثم رسم الامير علا الدوله ليالي الجمعات مجلس النظر بين يديه بحضرة سائر العلما على اختلاف طبقاتهم والشيخ في جملتهم فما كان يطاق في شيء من العلوم

واشتغل في اصفهان بتتميم كتاب (الشفا) ففرغ من المنطق والمجسطي ، وكان قد اختصر (اوقليدس) و (الارثماطيقي) و (الموسيقى) ، واورد في كل كتاب من الرياضيات زيادات رأى ان الحاجة اليها داعيه اما في المجسطي فاورد عشرة أشكال في اختلاف المنظر ، واورد في آخر المجسطي في علم الهيئه اشيا لم يسبق اليها واورد في اوقليدس شبها ، وفي الارثماطيقي خواص حسنه ، وفي الموسيقى مسائل غفل عنها الاولون ، وتم الكتاب المعروف بالشفا — ماخلا كتابي النبات والحيوان فانه صنفهما في السنه التي توجه فيها علا الدوله الى (سابور خواست) في الطريق ، وصنف ايضا في الطريق كتاب (النجاة) — واختص بعلاء الدوله وصار من ندمائه، الى ان عزم علا الدوله على قصد همدان ، وخرج الشيخ في الصحبه ، فجرى ليلة بين يدي علا الدوله ذكر الخلل الحاصل في التقاويم المعموله بحسب الارصاد

القديمة فأمر الأمير الشيخ الاشتغال برصد هذه الكواكب، وأطلق له من الأموال ما يحتاج إليه، وابتدأ الشيخ به، وولاني اتخاذ آلاتها واستخدام صناعها، حتى ظهر كثير من المسائل، فكان يقع الخلل في أمر الرصد لكثرة الأسفار وعوائقها وصنف الشيخ بأصبهان (الكتاب العلائي)

وكان من عجائب أمر الشيخ أني صحبته وخدمته خمسا وعشرين سنة فما رأيته إذا وقع له كتاب مجدد ينظر فيه على الولاء، بل كان يقصد المواضع الصعبة منه والمسائل المشكلة، فينظر ما قاله مصنفه فيها، فيتبين مرتبته في العلم ودرجته في الفهم

وكان الشيخ جالساً يوماً من الأيام بين يدي الأمير — وأبو منصور الجبائي حاضر — فجرى في اللغة مسألة تكلم الشيخ فيها بما حضره، فالتفت أبو منصور إلى الشيخ يقول «إنك فيلسوف وحكيم، ولكن لم تقرأ من اللغة ما يرضى كلامك فيها» فاستنكف الشيخ من هذا الكلام، وتوفر على درس كتب اللغة ثلاث سنين، واستهدى كتاب (تهذيب اللغة) من خراسان من تصنيف (أبي منصور الأزهري)، فبلغ الشيخ في اللغة طبقة قلما يتفق مثلها، وأنشأ ثلاث قصائد ضمنها ألفاظاً غريبة من اللغة، وكتب ثلاثة كتب أحدها على طريقة (ابن العميد)، والآخر على طريقة (الصابي)، والآخر على طريقة (الصاحب)، وأمر بتجليدها وإخلاق جلدها، ثم أوعز إلى الأمير، فعرض تلك المجلدة على أبي منصور الجبائي، وذكر أنا ظفرنا بهذه المجلدة في الصحراء وقت الصيد، فيجب أن تتفقدها وتقول لنا ما فيها، فنظر فيها أبو منصور وأشكل عليه كثير مما فيها، فقال له الشيخ إن ما تجهله من هذا الكتاب فهو مذكور في الموضع الفلاني من كتب اللغة، وذكر له كثيراً من الكتب المعروفة في اللغة كان الشيخ حفظ تلك الألفاظ منها، وكان أبو منصور مجزفاً فيما يورده من اللغة غير ثقة فيها، ففطن أبو منصور أن تلك الرسائل من تصنيف الشيخ، وأن الذي حمله عليه ما جبهه به في ذلك اليوم، فتنصل واعتذر إليه. ثم صنف الشيخ كتاباً في اللغة سماه (لسان العرب) لم يصنف في اللغة مثله ولم ينقله إلى البياض حتى توفي، فبقي على مسودته لا يهتدي أحد إلى ترتيبه

وكان قد حصل للشيخ تجارب كثيرة فيما باشره من المعالجات ، عزم على تدوينها في كتاب (القانون) ، وكان قد علقها على اجزاء فضاعت قبل تمام كتاب القانون

من ذلك انه صدع يوما ، فتصور أن مادة تريد النزول الى حجاب رأسه ، وأنه لا يأمن ورما تحصل فيه ، فامر باحضار ثلج كثير ودقه ولفه في خرقة وغطيه رأسه بها ، ففعل ذلك حتى قوى الموضع وامتنع عن قبول تلك المادة وعوفى

ومن ذلك ان امراة مسلولة بخوارزم امرها ان لا تتناول شيئاً من الادوية سوى الجلنجبين السكرى ، حتى تناولت على الايام مقدار مائة من ، وشفيت المراة

وكان الشيخ قد صنف بجرجان (المختصر الاصغر) في المنطق ، وهو الذى وضعه بعد ذلك فى اول (النجاة) ، ووقعت نسخة الى شيراز ، فنظر فيها جماعة من اهل العلم هناك ، فوقعت لهم الشبه فى مسائل منها فكتبوها على جزو ، وكان القاضى بشيراز من جملة القوم ، فانفذ بالجزو الى (ابى القاسم الكرمانى) صاحب (ابراهيم بن بابا الديلمي) المشتغل بعلم الباطن ، واضاف اليه كتابا الى الشيخ ابى القاسم ، وانفذهما على يدي ركابى قاصد ، وساله عرض الجزو على الشيخ واستنجاز اجوبته فيه ، واذا الشيخ ابو القاسم دخل على الشيخ عند اصفرار الشمس فى يوم صائف وعرض عليه الكتاب والجزو ، فقرا الكتاب ورده عليه وترك الجزو بين يديه وهو ينظر فيه والناس يتحدثون ثم خرج ابوالقاسم ، وامرنى الشيخ باحضار البياض وقطع اجزاء منه ، فشددت خمسة اجزاء ، كل واحد منها عشرة أوراق بالربع الفرعوني ، وصلينا العشا وقدم الشمع ، فامر باحضار الشراب ، واجلسنى واخاه ، وامرنا بتناول الشراب ، وابتدا هو بجواب تلك المسائل ، وكان يكتب ويشرب الى نصف الليل — حتى غلبنى واخاه النوم ، فامرنا بالانصراف ، فعندالصباح قرع الباب ، واذا رسول الشيخ يستحضرنى ، فحضرته وهو على المصلى وبين يديه الاجزاء الخمسة ، فقال «خذها وصر بها الى الشيخ ابى القاسم الكرماني وقل له استعجلت في الاجوبة عنها لئلا يتعوق الركابى» فلما حملته اليه تعجب كل

العجب ، وصرف الفسخ ، واعلمهم بهذه الحالة ،وصارهذا الحدث تاريخاً بين الناس

ووضع فى حال الرصد الآلات ماسبق اليها ، وصنف فيها رسالة ، وبقيت ثماني

سنين مشغولا بالرصد ، وكان غرضي تبيين مايحكيه بطلميوس عن قصته في الارصاد،

فتبين لي بعضها

وصنف الشيخ كتاب (الانصاف) ، واليوم الذى قدم فيه السلطان مسعود

الى اصبهان نهب عسكره رحل الشيخ ، وكان الكتاب فى جملته وما وقف له

على اثر

وكان الشيخ قوي القوى كلها ، وكانت قوة المجامعة من قواه الشهوانية اقوى

واغلب ، وكان كثيرا مايشتغل به فاثر فى مزاجه ، وكان الشيخ يعتمد على قوة مزاجه

حتى صار امره — فى السنة التى حارب فيها علاء الدوله (تاش فراش) على باب

(الكرخ) — الى ان اخذ الشيخ قولنج ، ولحرصه على برئه اسفافاً من هزيمة

يدفع اليها ولا يتأتى له المسير فيها مع المرض — حقن نفسه فى يوم واحد ثمان كرات،

فتقرح بعض أمعائه ، وظهر به سحج ، واحوج الى المسير مع علاء الدوله ، فاسرعوا

نحو (ايذج) ، فظهر به هناك الصرع الذي قد يتبع علة القولنج ، ومع ذلك كان

يدبر نفسه ويحقن نفسه لاجل السحج ولبقية القولنج ، فامر يوما باتخاذ دانقين من

بذر الكرفس في جملة مايحقن به وخلطه بها طلبا لكسر الرياح ، فقصد بعض الأطباء

الذي كان يتقدم هو اليه بمعالجته ، وطرح من بذر الكرفس خمسة دراهم لست

ادرى أعمداً فعله ام خطأ لانى لم اكن معه ، فازداد السحج به من حدة ذلك

البذر ، وكان يتناول المثروديطوس لاجل الصرع ، فقام بعض غلمانه وطرح شيئاً

كثيرا من الافيون فيه ، وناوله فأكله ، وكان سبب ذلك خيانتهم في مال كثير

من خزائنه ، فتمنوا هلاكه ليأمنوا عاقبة اعمالهم

ونقل الشيخ كما هو الى اصبهان ، فاشتغل بتدبير نفسه ، وكان من الضعف بحيث

لا يقدر على القيام ، فلم يزل يعالج نفسه حتى قدر على المشي وحضر مجلس علاء الدوله ،

لكنه مع ذلك لا يحتمى ويكثر التخليط في امر المجامعة ولم يبرأ من العلة كل

البرء ، فكان ىسكس و ىبرأ كل وقت

ىم قصد علا الدوله همدان فسار معه الشىح ، فعاودته في الطرىق ىلك العله الى ان وصل الى همدان وعلم ان قوته قد سقطت وانها لا تفي بدفع المرض ، فاهمل مداواه نفسه واخذ ىقول « المدبر الذى كان يدبر بدني قد عجز عن التدبير والآن فلا تنفع المعالجه » (١) وبقي على هذا اياما ثم انتقل الى جوار ربه

وكان عمره ثلاثا وخمسين سنه وكان موته فى سنة ثمان وعشرين واربعمائه وولادته فى سنه خمس وستين وثلاثمائه (٢)

هذا آخر ما ذكره ابوعبيد من احوال الشىخ الرئيس

قال ابن ابى اصىبعه ان قبره تحت السور من جانب القبله من همدان وحكى عز الدين ابوالحسن على بن الاثير في تاريخه الكبير انه توفى باصفهان وهل ثمل الى اصفهان ودفن في موضع باب كونكىد

ولمـا مات ابن سىنا من القولنج الذى عرض له قال فيه بعض اهل زمانه

راىت ابن سىنا ىعادى الرجال ،

وبالحبس (٣) مات اخس الممات ،

فلم ىشـف ما ناله ، (الشفا) ،

ولم ىنج من موته ، (النجاه)

علمه وفلسفته

كان الشيخ الرئيس فى نشاط قلبه وذكائه وقواه العقليه وفي ملازمته لقصور الاعضاء

(١) قال ابن خلكان بعد هذا « ثم اغتسل وتاب ، وتصدق بما معه على الفقرا ، ورد المظالم على من عرفه ، واعتق مماليكه ، وجعل يختم فى كل ثلاثه ايام ختمه — ثم مات »

(٢) وفي ابن خلكان ان ولادته كانت في شهر صفر سنه سبعين وثلاثمائه ، وتوفي يوم الجمعه من شهر رمضان سنه ثمان وعشرين واربعمائه

(٣) الحباس البطن من القولنج الذي اصابه

(٤) (الشفا) و (النجا) كتابان من تصانيفه قال ابن خلكان وكان الشيخ كمال الدين ابن يونس رحمه الله تعالى يقول ان مخدومه سخط عليه واعتقله ومات في السجن وكان ينشد هذين البيتين

أشبه بأرسطو منه بأرسطو

وهو ـ في اسرسالة بالقول وبحبه فلسفة وبماحرة وحبه للملاذ ـ على طرفي نقيض مع ابن رشد الذي كان انبل اخلاقاً واشرف عملاً

والصدف هي التي جعلت طب ابن سينا متبعاً في كليات اوربا من القرن الثاني عشر الى القرن السابع عشر ، وهي التي سترت بسحابة كثيفة اسما اسلافه من اقطاب الطب والفلسفة العربية كالرازي وعلي وابي مروان عبد الملك بن زهر وغيرهما ، وان كانت اعمال الشيخ الرئيس لا تختلف من حيث الاصول عن اعمال اسلافه ، لولا انهم اتبعوا مذهب جالينوس ، وابن سينا اتبع مذهب افراط المعدل بطريقة ارسطو

اما طب ابن سينا في كتابه (القانون) فيختلف عن طب الرازي في كتابه (الحاوي) بطريقة الاكثر سعة وبسطاً ، وربما كان ذلك ناشئاً عن تعمق ابن سينا في المنطق ، وبذلك نال لقب (الرئيس)

وقد اختلفوا في قيمة (القانون) واهميته ، فمنهم من عده خزانة الحكمة ، ومنهم من انزله الى منزلة الورق الفارغ ، ومن هؤلاء ابن زهر

ويعدون القانون لما فيه من كثرة انواع خواص الاجسام البشرية ولما فيه من الابهام في الكشف عن الامراض ويقسم القانون الى اقسام خمسة الاول والثاني منها يشملان علم وظائف الاعضا (الفسيولوجيا) وعلم الامراض (باثولوجيا) وحفظ الصحة (الهجين) وفي الثالث والرابع باتي بحث وسائط المداواة وفي الخامس وصف العلاج وتركيبه وفي هذا الاخير شيء من ملاحظات ابن سينا وتجاربه الخاصة

والرئيس لا يختلف عن زملائه في ا ر تعداد اعراض الامراض ، ويقال انه دون علي في الطب العملي وفي التشريح ، وابن سينا هو الذي ادخل في نظريات الطب الاسباب الاربعة المنسوبة الى طريقة المشائين من اتباع ارسطو والظاهر انه لم يكن ذا علم خاص بالتاريخ الطبيعي والنباتات

كان (القانون) عام ١٦٥ لا يزال متبعاً في كليات (لوفان) و(مونبلييه) وكانت شهرة صاحبه بالفلسفة في القرون الوسطى بين الاوربيين دون شهرته بالطب بكثير

وان طريقه (ألبرت ماجنس) وخلفائه مدينة لابن سينا في كثير من معادلاته ودساتيره

وان الشيء النافع من تاريخ المنطق ناتج من نظرته في حيث علاقتها بطبيعة الافكار المجردة ووظيفتها على انه وان كان (بروفيري) هو الذي نبه الشرق والغرب الى هذه المسئلة ، فان العرب كانوا اول من افترب من الحقيقة فيها تمام الاقتراب

اما في الفلسفة فيرى الشهرستاني ان ابن سينا جدير بان يكون نموذجاً لفلاسفة الاسلام ، وان حملة ابي حامد الغزالي على الفلسفة واهلها لم يكن المقصود بها على الحقيقة غير ابن سينا — ومن هذا يمكننا ان نعلم مكانة الشيخ الرئيس من الفلاسفة المسلمين

ان مذهب ابن سينا في الفلسفة ماخوذ على الاغلب عن ارسطو ، وممزوج بآراء المشائين واصولهم ، ويكاد يكون هذه الفلسفة لاهوتية

مثال ذلك انه يقول في تأييد رأيه بضرورة كون العالم حادثاً ان الموجودات كلها — ما سوى الله — ممكنة الوجود بالطبع ، ويكون واجبة الوجود بفعل المبدع الاول وبتعبير آخر ان ممكن الوجود قد يكون واجب الوجود

ونستعرض نظريته (العقل) جزؤاً مهماً من تعاليم ابن سينا ، فهو يرى ان للانسان نفساً عاقلة ذات وجهين بحيث احدهما نحو الجسم وبعمل كالعقل العملي بمساعدة الهيئة الطاهرة العليا والوجه الآخر معرض لقبول الصور العقلية والحصول عليها والغرض من ذلك ان تكون النفس العقلية عالماً معقولاً تصدر عنه صور الكائنات ونظامها العقلي

وليس في الانسان الا انه ذو قابلية صالحة للحصول على العقل الذي يساعده العقل العامل وفي استطاعة الانسان ان يؤهل نفسه ويعدها لذلك التاثير بان يزيل الموانع التي تحول دون اتصال العقل بالطرف الصالح لاستمداده وهو البدن

اما درجات هذا العقل في تحصيل العقل فهي اربعة في احصاء ابن سينا ، وهو لا يتبع في هذا ارسطو ، بل ياخذ باقوال المفسرين من اليونان فالدرجة الاولى هي درجة (العقل الهيولاني) ويكون بالقوة لا بالفعل ، كحالة الطفل الذي لم يباشر تعلم الكتابة وفيه الاستعداد لها بالقوة والدرجة الثانية درجة (العقل بالملكة)

كحاله الطفل الذي يتعلم مبادئ الكتابة وسلك بها سبل النمو المؤدية الى الامكان الكامل ، وهذا العقل الذي بلغ من التدريب نصف الطريق يفقد الظن و يمحق الامل وان لم يكن بعد قد صار علماً حقيقياً واذا ما وصلت قوة الكتابة الى حد الكمال فتلك الدرجة هي درجة (العقل العامل) السالك سبيل العلم والبرهان واذا صارت الكتابة عملا دائما للشخص وملكة اذا رجع اليها حيثما يريد فهذه حالة (العقل التام)

ان هذا العقل يتجه وعنه اشعة تتدرج النور الى الجسم الذي فيه قابلية الاستنارة ومع ذلك فان للتوصل الى العقل العامل — و بالتعبير الديني للاتصال بالله وملائكته — درجات متعددة من حيث القابلية والاستعداد وقد تكون قوة هذه القابلية والاستعداد على درجة من الشدة في الميل الى القرب (الحب) بحيث تتجاوز مبلغ الطاقة في ارشادها الى مراقي الحكمة بقوة قدسية ، و بهذه الطريقة حاولت الفلسفة ان تفسر النبوة وهي اصل من اصول الاسلام ، على ان تأثير العقل العامل لم يكن مقصورا عندهم على الانسان فقط ، بل هو المبدأ العام ايضاً لصور هذا العالم

***

اجتهد ابن سينا في مواضع كثيرة ان يلبس عقائد الدين لباساً عقلياً ،وخصوصاً في مبحث الثواب والخوارق وفي باب القدرة الا زلية

وهو يقرر اقواله في ادلة النفس بما قد سبق وردت بين اقوال افلاطون ، و بين أن ارسال الرسل نتيجة لمقدمات الايمان بالاله ذي السلطان العلي والحكمة الازلية ، وما كانت هذه المعجزات الظاهرة الا برهانا على قدسية الرسالة الالهية ذلك لان الانسان في حاجة قبل كل شيء الى ان يكون ذا نظر صحيح في حقيقة الاشياء ، ثم الى قوة قادرة على استخراج الحقائق الناصعة ، وذلك حرصاً على سعادة المجتمع البشري واحتياطاً لبقائه ولو كان من الضروري ان يوجد قانون يحمي حقوق وأهداف ، فمن الضروري كذلك ان يقوم في الناس نبي يخطبهم و يبرهن لهم على انه لا اله الا الله ، و يرشدهم الى شرائع ونظامات ، و يدعوهم لعمل الخير ، و يرغبهم بالجزاء في

الدار الآخرة

الالهام والوحي انما يهبطان على البشر لسعادتهم ، والمعجزات هي برهان صاحب الوحي على وحيه ، وكما ان للنفس في الحالات العادية تأثيرا على اعضاء الجسم فان لها أيضاً حالات سامية تستطيع معها ان تبلغ منزلة النفس التي لنبي هيولانية ، تلك النفس القوية على احتراق العالم الغير مقاوم ، وان اتصالها هذا بالعالم الآخر اتصالا غير عادى هو من المعجزات التي لا تدركها العقل العادى ، وبذلك تصبح كثير من الاشياء الغامضة مرئياً لصاحب تلك النفس ، حتى كان هناك شعاعا من نور تنصب على المجهولات وهي في حالات الظلام فتكسب له حقيقتها ، وقد تنصب بصورة نحو تلك المكاشفات فتظهر للروح الدنيا في شكل الصور والاصوات — وذلك هو الجمال الملائكي الذي تدركه المشاهد ، والكلام المطرب الذى تمثله الصوت السماوى الى سمعه

على هذه الحكمة اراد ابن سينا — كما اراد اسلافه الفلاسفه — ان يوفق بين انواع الفلسفة العقلية وبين معتقداته الدينيه ولكن حججه تسقط سقوط المبادي التي كان يبني عليها ، وتظهر سقوطها للباحث محلا من هجمات ابي حامد الغزالى على مقاصد نظرياته وتباينها

مصنفاته

القانون (في الطب) اربع عشره مجلده ، صنف بعضه بجرجان وبالرى وعمه بهمدان

الحواشي على القانون

الادوية القلبية مجلدة ، صنفه بهمدان وكتب به الى الشريف السعيد ابى الحسن علي بن الحسين الحسني

القولنج مجلدة ، صنفه وهو محبوس بقلعة (فردجان) ولا يوجد تاما

تعاليق مسائل حنين (في الطب)

قوانين و معالجات طبية

مسائل عدة طبية

مقالة في تعرض رسالة الطبيب

مختصر في النبض (بالفارسية)

السكنجبين

المبدأ

الـتدارك لا نواع خطأ الـتدبير سبع مقالات ، صنعه لابي الحسن احمد بن محمد السهلي

الموجز مجلده

الموجز الصغير (في المنطق) وهو الذي في اول النجاة

المختصر الاوسط مجلده ، صنعه في جرجان لابي محمد الشيرازي

الموجز الكبير

القصيدة المزدوجة (في المنطق) نظمها للرئيس ابي الحسن سهل بن محمد السهلي في (كركانج) ، وهي التي انشاها بعد هذه الترجمة

رسالة في ان علم زيد غير علم عمرو

المنطق بالشعر

الاشارة الى علم المنطق مقالة

مناسبة الجزائر (في المنطق)

تعقب المواضع الجدلية مقالة

غرض (قاطيغورياس)

مختصر اوقليدس نظن ابن ابي اصيبعة ان هـذا الـكتاب هو المضموم الى (النجاة)

الارثماطيقي مقالة

مختصر في ان الزاوية التي من المحيط والمماس لا كمية لها

الزاوية رسالة صنعها في جرجان لأبي سهل المسيحي

بيان دوات الجهه مجلدة
عكوس دوات الجهة مقاله
الحدود
حد الجسم مقالة
اللانهايه مقاله
النهايه واللانهايه
رساله في ان ابعاد الجسم غير ذاتيه
الارصاد الكليه مجلده ، صنفه في جرجان لابي محمد الشيرازي
الآله الرصديه
كيفيه الرصد ومطابقته مع العلم الطبيعي مقالة
مقاله في آله رصديه صنفها في اصفهان عند رصده لعلاء الدوله
الاجرام السماويه مقاله
قيام الارض في وسط السما صنفه لابي الحسن احمد بن محمد السهلي
الممالك وبقاع الارض مقاله
هيئه الارض من السما وكونها في الوسط مقاله
خواص خط الاستواء مقاله
المدخل الى صناعه الموسيقى غير الموضوع في النجاه
ابطال احكام النجوم مقالة
تأويل الرويا
رساله الطير مرموزه
الشبكه والطير
الكيمياء رساله الى الشيخ ابي الحسن سهل بن محمد السهلي
فصول في النفس وطبيعيات
المبدا والمعاد (في النفس) مجلدة ، صنفه في جرجان لابي محمد الشيرازي

مقاله في النفس تعرف بالفصول ، ولعلها الرساله السابقه
شرح كتاب النفس لارسطو يقال أنه من (الانصاف)
مناظرات في النفس جرت له مع ابي علي النسا وري
الحزن وأسبابه
العشق رساله الفها لابي عبد الله الفقيه
القوى الانسانية وادراكاتها
القوى الطبيعيه رساله الى ابى سعيد اليمامى
الاخلاق مقالة
البر والاثم (في الاخلاق) مجلدان ، صنفه للفقيه ابى بكر البرقي ولم يوجد الا عنده
عشر قصائد وأشعار في الزهد وغيره ، يصف بها احواله
القصائد في العظمه
خطب وتحميدات وأسجاع
رساله الى ابى سعيد بن ابى الخير الصوفي في الزهد
عهد عاهد الله به لنفسه
تدبير الجند والمماليك والعساكر وارزاقهم وخراج الممالك
المجموع مجلده ، صنفه وهو في الحاديه وعشرين من عمره لابي الحسن العروضي
من غير الرياضيات ، وتسمى الحكمه العروضيه
الانصاف شرح فيه كتب ارسطو ، وانصف فيه بين المشرقيين والمغربيين
ضاع في نهب السلطان مسعود ، وكان في عشرين مجلده
الشفا ثماني عشره مجلده ، جمع جميع العلوم الاربعه فيه ، وصنف طبيعياته
والهياته في عشرين يوما في همدان
اللواحق شرح الشفا
النجاة ثلاث مجلدات ، صنفه في طريق سابورخواست ، وهو في خدمه علاء
الدولة

الاشارات محلدة

الحاصل والمحصول صنفه ببلده في اول عمره للفقيه أبي بكر البرقي في نحو عشرين مجلدة ، ولم يوجد الا نسخة الاصل

عيون الحكمه يجمع العلوم الثلاثه

اقسام الحكمه

تقاسيم الحكمه والعلوم مقالة

الهدايه (فى الحكمة) مجلدة ، صنفه وهو محبوس في قلعة (فردجان) لأخيه علي

الحكمه المشرقيه لا يوجد تاما

نص الحكمه المشرقيه مجلده

العلائى فارسي في مجلدة ، صنفه فى اصفهان لعلاء الدوله بن كاكويه

المعاد مجلدة ، صنفه في الري للملك مجد الدولة

القضاء والقدر صنفه في طريق اصفهان عند خلاصه وهربه اليها

المباحث مجلده

حي بن يقظان رمزا عن العقل الفعال ، صنفه وهو محبوس فى قلعه (فردجان)

الجوهر والعرض

رساله فى انه لا يجوز ان يكون شيء واحد جوهرا وعرضاً

الاشارات والتنبيهات هو آخر ما صنف فى الحكمه واجوده وكان يضن به

ما يوصل الى علم الحق

دانش مايه (اصل العلم) فارسي

الخطب التوحيديه في الالهيات

تحصيل السعاده مقالة تعرف ، (الحجج العشر)

تعاليق علقها عنه تلميذه أبو منصور بن زيلا

الرساله الاضحويه فى المعاد ، صنفها للامير ابى بكر محمد بن عبيد

الحكمه العرشيه كلام مرتفع في الالهيات

حواب امده مسائل
فصول الهه في اثناب الأول
مسائل حرب سه و ٠بس نعص الفصلا في فون اا لم
تعلمات اسفادها ابوالفرح الطب الهمدانى فى محلسه وحوامات له
احو به سؤالات ساله عنها ابوالحسن العامري اربع عسره مسله
عشرون مسله ساله عنها بعض اهل العصر
حواب مسائل كثيره
حواب ست عسرة مسله لابي الريحان السروى
عسر مسائل احاب عنها ابا الريحان السروى
المباحثات سؤال تلمذه ابى الحسن بهمنار بن المرزبان وحوابه له
مقاله الى ابى عبدالله الحسين بن سهل بن محمد السهيلى في امر مشوب
رساله الى علما بغداد يسالهم فيها الانصاف بينه و بين رجل همداني يدعى الحكمه
رساله الى صديق يسأله الانصاف بينه و بين الهمدانى الذى يدعى الحكمه
الرد على مقاله الشيخ ابى الفرج بن الطيب
المذاكرات مسائل
حواب يتضمن الاعذار فيما نسب اليه من الخطب
رسائل بالفارسيه والعربيه ومخاطبات ومكاتبات وهزليات
رسائل اخوانيه وسلطانيه
خطب الكلام

شعر

اثر عن الشيخ جملة صالحه من الشعر بمارحه الحكمه ، وسحلل الفاظه العفه اراهير الخيال المثير واتعد سعره مقصداً واكثره انتشارا على الدنيه قرا العربيه هذه القصيده الآتيه في

النفس

هبطت اليك من المحل الارفع
ورقاء (١) ذات تعزز وتمنع ،
محجوبة عن كل مقلة عارف ،
وهي التي سفرت ولم تتبرقع
وصلت على كره اليك ، وربما
كرهت فراقك ، وهي ذات تفجع
انفت وما انست ، فلما واصلت
الفت مجاورة الخراب البلقع
وأظنها نسيت عهودا بالحمى
ومنازلا بفراقها لم تقنع ــ
حتى اذا اتصلت بها هبوطها
في ٢) ميم مركزها بذات الاجرع ــ
علقت بها ثا الثقيل ، فاصبحت
ــ بين المعالم والطلول الخضع ــ
تبكي اذا ذكرت ديارا بالحمى
بمدامع تهمي ولما تقطع
وتظل ساجعة على الدمن التي
درست بتكرار الرياح الأربع ،
اذ عاقها الشرك الكثيف ، وصدها
قفص عن الاوج الفسيح المربع ــ
حتى اذا قرب المسير الى الحمى ،

(١) الحمامة (٢) نسخة ب

ودنا الرحيل الى الفضا الاوسع —
سجعت، وقد كشف الغطا ، فأبصرت
ما ليس يدرك بالعيون الهجع ،
وغدت مفارقة لكل مخلف
عنها ، حليف الترب غير مشيع ،
وبدت تغرد فوق ذروة شاهق ،
والعلم يرفع كل من لم يرفع
فلأي شيء اهبطت من سامخ
سام الى قعر الحضيض الاوضع ؟
ان كان ارسلها الاله لحكمة
طويت عن الفطن اللبيب الاروع
فهبوطها — ان كان ضربة لازب —
لتكون سامعة بما لم تسمع ،
وتعود عالمة بكل خفية
في العالمين ، فخرقها لم يرقع
وهي التي قطع الزمان طريقها
حتى لقد غربت بغير المطلع
فكأنها برق تألق بالحمى ،
ثم انطوى ، فكأنه لم يلمع

وقال في

الشيب والحكمة والزهد

اما اصحب عن ليل التصابي ،
وقد اصبحت عن ليل الشباب ؟

نفس في عذارك صبح شيب
وعسعس ليله ، فكم التصابي ؟
شبابك كان شيطاناً مريداً ،
فرجم من مشيبك بالشهاب
واشهب من بزاة الدهر حوى
على فودى ، فالما بالغراب(١)

***

عفا رسم الشباب ورسم دار
لهم ، عهدى بها مغنى رباب
فذاك ابيض من قطرات دمعي ،
وذاك احضر من قطر السحاب ،
فدا نعي الك النفس نعياً ،
وذلكم بشير للروابي ،
كذا دنياك ترأب لانصداع
مغالطة ، وتبنى للخراب

***

وتعلق همة النفس عنها
باشراك تعوق عن اضطراب ،
ولولاها لمحلت اسلاكي
عن الدنيا ، وان كانت اهابي ،
عرفت عقوقها فسلوت عنها ،
فلما عفتها اغرت بنا بي

(١) بزاة جمع بازي وهو طائر معروف حوى انقض الفود ناحية الرأس الما ذهب بالشيء
وطار غراب الرحل اي شاب
يقول ان بازا اشهب من بزاة الدهر انقض على ناحية راسي وذهب بسواد شعري

فلست بعالم تعلو اداه
– سوى صبري – وتسفل عن عابي

***

وقيل للصواب خلاط قوم ،
وكم كان الصواب سوى الصواب ؛
اخالطهم ، ونفسي في مكان
من العلياء عنهم في حجاب ،
ولست عن ملطخه خلاط
متى اغبرت اثواب عن تراب
اذا مالحب الا انصار بالت
خيالا ، واسيارت عن ثياب

وقال في

فلسفة العمر

ياربع سكرك الاحداث والقدم ،
فصار عنك كالآثار تتهم
كانما رسمك السر الذي لهم
عندي ، وبانك صبري الدارس الهدم ،
كانما سعفه الاثنى باقته
بين الرياض قطاً حوبه جثم (١) ،
اوحسرة نفس في القلب مطلمه
عن حاجة ما قضوها اذ هم أمم

(١) يقول اني انظر سدهم الى رسم ربعهم بعد أن باوا عنه ، فاجد آثار الغدر بين الرياض كانها طير القطا السود ملبد بالأرض

الا نكاه سحاب دمعه همع ،
فالرعد مردفر ، فالبرق مبتسم ؟
لم لم يجدها سحاب جودها ديم
من الدموع الهوامي كلهن دم ؟
لدت الطلول احاديث من به ابدا
في حبهم صحه ، في حبهم سقم ،
أو علها بلسان الحال ناطقة
قد تفهم الحال ما لا تفهم الكلم ،
اما ترى شيئي تسلك باطنه
بان حدي الذى استدلفه ثلم ؟
الشيب وعد ، والآمال واعده ،
والمرء نعمر ، والأيام تصرم
مالى ارى حكم الا فعال ساقطه ،
واسمع الدهر قولا كله حكم ؟
مالى ارى الفضل فضلا تستهان به ،
قد اكرم النقص لما استنقص الكرم؟
جولت في هذه الدنيا ورحرفها
عيني ، فالفيت دارا مابها ارم
كجمعه دودب ، فالدود منشوه
فيها ، ومنها له الا رزاء والطعم !
سيان عندي ان بروا وان فجروا ،
فليس يجري على امثالهم قلم
لا تحسدنهم ان جد جدهم ،
فالجد مجدي ، ولكن ماله عصم

لنسو وان نعموا عشاً سوى نعم ،
ور بما نعمت في عشها النعم ،
الواحدون عنى ، العادمون منى
ليس الذي وجدوا مثل الذي عدموا
حلفت فيهم ، وايضاً قد حلفت بهم
كرها ، فليس عنى عنهم ولا لهم
اسكت بينهم كالليث في اجم
رابت ليساً له من جنسه اجم !
اني وان بان عنى من بليت به
في عينه كبه ، في اذنه صمم
ممبر من بني الدنيا بمرتبة
اول ماقى لبس الحل والعظم
باي مأثره يمتاز بي احد ؟
باي مكرمة يحكي الامم ؟
امثل عنجهيه سوكاه (١) يلحق بي ،
ام مثل سمعر حسن عرضه رثم (٢) ؟
هذا عجوز ، ولكن بعد ماقعدت ،
وذاك جود مساع الملك منهم
اني وان كانت الاقلام تخدمني
كذاك يخدم كفي الصارم الخذم ،
قد اشهد الروع مرتاحاً فاكشفه ،
اذا تباكرعن ساره البهم ،

(١) العنجهية الجفا والكبر سوكا جنسه الملمس
(٢) السمعر ابن آوى الحسن مجمع النحل رثم معروف

الضرب محتدم والطعن مضطرم
والدم منسكب والناس مصطلم ،
والجو يافوخه من نقعهم قتر ،
والأفق فسطاطه من سفكهم قتم ،
والبيض والسمر حمر تحت عثيره ،
والموت يحكم والابطال تختصم !
واعدل القسم في حربي وحربهم
منهم لنا غنم ، منا لهم غرم
اما البلاغه فاسالي الخبر بها ،
اما اللسان قديماً والزمان فم ،
لا تعلم العلم غيري علما علما
لاهله ، انا ذاك المعلم العلم ،
كانت قناة علوم الحق عاطلة
حتى حلاها بشرحي السند والعلم ،
تبد ارواحهم بالرعب بندقه
فهم واجسادهم بالقضب تلتحم ،
مادت اناله ذا الدهر اللقاح على
عزائمي ، واسعف بي لها الهمم ،
لو شئت كان الذي لو شئت يحب به
ما الخوف اسكت ، بل ان تلزم الحشم ،
ولو وجدت طلاع الشمس متسعاً
لحط رحل عزيمي حيث اعتزم ،
ولو نكبت عزمائي دونها الحسم
ولم تعد تسليني نحوها النعم

وكانت السص طلقا للعمود له
وقد ماعل عرص الحل والحكم
وطن أن لدس محمل سوى شعر
وان للحل في ملادها اللحم
وعشدت صفحات الا رص معدله
فالا سد سورعن مرعي به عمم
لكنها ممه حف الشما مها
فكل صاع النها صاعر سدم

وقال في

طريق الحياة

هو السب لا بد من وحطه
فقرصه واحصه او عطه
ا اقلمك الطل من وبله ؟
حرعت من البحر فى سطه
وكم ملك سرك عصن الشباب
ورىما ، فلا بد من حطه
فلا يحرعن لطرق سلكت
كم اسب عبرك فى وسطه !
ولا محسعن ثما ان ىال
من الرزق كل سوى قسطه ،
وكم حاحه ندات نفسها
فعونها الحرص من فرطه
اذا احصب المرء من عمله

نسا في الزمان على قحطه ،
ومن عاجل الحزم في عزمه
وان الندامه من شرطه
وكم ملق دونها عله ،
كما ؛رط السعر من مشطه
اذا ما احال احو زله
على العذر فاعجل على نسطه ،
وما ىمى النفس ؛ مره
فلا تعجل الى حلطه
ووفر احا السب والح السات
اذا ما تعسف ى حطه
ولا تسع في العذل ، واقصد فكم
كست قدما على حطه
وكم عاند النصح دو نسمه
فعاد الفساد لدى حرطه
نراه سرىعا الى مطمع
كما انسط الكرعن نسطه
وكم رام دو المل حاسم
لنقص حلمى فلم اعطه
ودى حسد اسقطه لي ،
فيا ناتف الدهر من امطه ،
محاول حطي عن رىتى ،
قد ارمع النجم عن حطه ،
نطل على دهره ساحطاً ،
وكم نصحك الدهر من سخطه

وقال في

الحب والحياة والكرم

فما يجري معاهدهم فللا ،
هسب ندمعنا الر بع المحلا
يحويه العفاه كما براه ،
فامسى لارسوم ولا طلولا ،
لقد نسنا بهارمنا فصبرا
نقاسي بعدهم زمنا طويلا ،
ومن نسب الدنيا بحال
برم من مستحيل مستحيلا ،
اذا ما استعرض الدنيا اعتبارا
سعى الحرص عنها مستقلا

***

خليلي ، بلغ العذال اني
هجرت بحملي هجرا جميلا ،
واني من اناس ما احلنا
على عزم فاعقبنا نزولا
مآ فينا واندنا اذا ما
همس رائدنا نعصي العذولا ،
وهب دموع عيني دون سدى
على الاطلال ما وجدت مسيلا ،
على حمى لسعدى فرض دمع
اشب له به قلبي كميلا ،

عهدت لها الوفا ، وان عهدي
هو العهد الذي لن يستحيلا ،
وكم احنت لها خطب فؤادي
فما وجدت الى عذري سبيلا

***

اعاذل ، لست في شيء واسهب
مدى الملوين ، او اقصر قليلا ،
فلم تر مثل ما وفى الوفاء ،
ولم تر مثل ما ادني ملولا ،
وعذل السمع اولى لي لو اني
اطقت ، وان جهدت له قبولا !
اخل ، قد كررت هذي الليالي
على ليلى زمانا لن يزولا
اتنكر ذرة لما علتني
ترى تكبرنه الا تر الصعولا ؟
تعيرني ذبولي او نحولي ،
كسيف الذابل والجسد النحيلا ،
كما ان الخميس انا وجيم
تعيرني بان لست النحيلا ،
تقول « مقدر » لعض مني ،
تعد علو ذي كرم سفولا ،
متى وسعت لقصدي الارض ، حتى
اقرر او انيل به جزيلا ؟
تقول به انحراف الكف جدا ،

وكم حرق رومت به مسلا
لحل حال الاصابع منك واجهد
عسى ان لا نطوف ولا سولا
فحسن ان مالك فوق مالي ،
فانس ما نصان عما ادىلا ،
حكاك عنا ما افاه بدلي
ماع بمعص ما يحوى كملا
تحدرك الا حمه وقع كدي ،
فاسب بذاك مدعورا مهولا ،
سقطت عن اعمادى فلك سوا ؛
فطب نفساً ولا تعرق فسلا
فاما ان ارعك بعير وصدي
فعدماً روع الفل الا فلا

وقال في

النفس والحكمة

هذب النفس بالعلوم لترقى ،
وذر الكل فهى للكل بيت
انما النفس كالزجاجه والعلم
سراج وحكمه الله زيت ،
فاذا اشرقت فانك حي ،
واذا اظلمت فانك ميت

وقال في هذا المعنى

حير النفوس العارفات ذواتها

وحمس كماب ما هماتها
و عا الذي حلب وم مكوب
اعصا ىسها على هسامها
مس الساب وىعس حس ركبا ،
هلا كداك سياىه كسيامها ؟

***

ماللرحال لعطم رر لم رل
منه العرس يحب فى طلماتها

وشكى اليه الوزير ابوطالب العلوى آثار بثر بدا على حبهه ، ونطم سكواه شعرا وانفده اليه وهو

صدمه الشيخ مولانا وصاحبه
وعرس انعامه بل بس نعمه ـ
سكو اليه ادام الله مدته
آثار بثر بدى فوق حبسه
فامن عليه بحسم الدا معسياً
شكر ااى له مع سكر عتره

واحاب الشيخ الرئيس عن ابياته ، ووصف فى حوابه ما كان به روه من ذلك — فقال

الله يسفى و يسقى ما يحبهمه
من الاذى ، و يعافيه برحمته
اما العلاج فاسهل يعد ه ،
حسب آخر ابيانى ياسحمه
وليرسل العلق المصاص برشف من
دم الفدال و يعى عن حجامته

والنجم يهجره الا الخسيف ، ولا
يبدي اليه سرارا من مدامعه
والوجه تطلبه ما الورد ، منعصرا
منه الخلاف مداما وقت هجمته
ولا تصوّن منه الزر مجتمعا
ولا تصحح انصا عند سخطته
هذا العلاج ومن تعمل به سرى
آثار خير وتكفى أمر علته

وقال في حساده

عجبا لقوم يحسدون فضائلى
ما بين عيابى الى عذالى
عتبوا على فضلى وذم وا حكمتى
واستوحشوا من نقصهم وكمالي
اني وكيدهم وما عتبوا به
كالطود يحقر نطحه الا وعال
واذا الفتى عرف الرشاد لنفسه
هانت عليه ملامة الجهال

وقال في ذلك

اكاد اجن فيما قد اجن ،
فلم ير ما ارى انس وجن
رمتنى من الخطوب مصممات
بوافد لا يقوم بها مجن
وجاورنى اناس لو ارادوا
على ميت ما اكلوه صنوا ،

فان عنت مسائل مشكلات
احال سهامهم حدس وظن ،
وان عرضت خطوب معضلات
تواروا واستكانوا واستكنوا !

وقال في شكوى الزمان

أشكو الى الله الزمان ، فصرفه
ابلى جديد قواي وهو جديد
محن الي توجهت ، فكأنني
قد صرت مغناطيس وهي حديد !

ومن قوله في الخمريات

صبها في الكاس صرفاً
غلبت ضوء السراج ،
ظنها في الكأس نارا
فطفاها بالمزاج

ومنه

نزل اللاهوت في ناسوتها
كنزول الشمس في ابراج نوح ،
قال فيها بعض من هام بها ،
مثل ما قال النصارى في المسيح
هي والكاس وما مازجها
كأب متحد وابن وروح

ومنه

اساحرة العيون ، ألكل حور
صحاباها اسعرن من الرحيق ؟

هي الصهبا، محمرها عدو،
وان كانت ساعى عن صديق

ومنه

شربنا على الصوت المقدم قديمه
لكل قديم اول، هي اول
ولو لم يكن في حيز قلت انها
هي العلة الاولى التي لا تعلل!

ومنه

ثم فاسقنيها قهوة كدم الطلا
فاصاح، بالقدح الملا من الملا،
حمرا تظل لها النصارى سجدا
ولها بنو عمران اخلصت الولا،
لو انها يوما وقد ولعت بهم
قالت الست بربكم؟ قالوا بلى!

وصية

من كلام الشيخ الرئيس وصية اوصى بها صديقه ابا سعيد بن ابى الخير الصوفي قال

ليكن الله تعالى اول فكر له وآخره، وباطن كل اعتبار وظاهره ولتكن عين نفسه مكحولة بالنظر اليه، وقدمها وقوفه على المثول بين يديه مسافرا بعقله في الملكوت الاعلى، وما فيه من آيات ربه الكبرى واذا انحط الى قراره، فلينزه الله تعالى في آثاره، فانه باطن ظاهر تجلى لكل شيء بكل شيء

ففي كل شيء له آية
تدل على انه واحد

فاذا صارت هذه الحال له ملكة انطبع فيها نقش الملكوت، وتجلى له قدس

اللاهوت فألف الأنس الا على ، وراق اللذه القصوى ، واخذ عن نفسه من هو بها اولى ، وفاضت عليه السكينه ، وحفت له الطمانينه وتطلع على العالم الادنى اطلاع راحم لاهله ، مستوهن لحبله ، مستخف لثقله ، مستخس له لعقله مستضل لطرقه وتذكر نفسه وهى بها لهجه ، وبتهجها بهجه فتعجب منها ومنهم تعجبهم منه وقد ودعها ، وكان معها ، كانه ليس معها

ولنعلم ان افضل الحركات الصلاة ، وامثل السكنات الصيام ، وانفع البر الصدقه وازكى السر الاحتمال ، وابطل السعى المراآة

ولن تخلص النفس عن الدرن ماالتفت الى قيل وقال ، ومنافسه وجدال ، وانفعلت بحال من الاحوال

وخير العمل ما صدر عن خالص نيه ، وخير النيه ما ينفرج عن جناب علم والحكمه ام الفضائل ، ومعرفه الله اول الاوائل ، اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه

ثم نقبل على هذه النفس المزينه بكمالها الذاتى ، فتحرسها عن التلطخ بما يشينها من الهيآت الانقياديه ، للنفوس الماديه ، التى اذا بقيت فى النفس المزينه كان حالها عند الانفصال ، كحالها عند الاتصال ، اذ جوهرها غير مشاوب ولا مخالط ، وانما يدنسها هيئه الانقياد لتلك الصواحب ، بل يفيدها هيئات الاستيلا والسياسه والاستعلا والرآسه وكذلك يهجر الكذب قولا وتخيلا ، حتى تحدث للنفس هيئه صدوقه ، فتصدق الاحلام والرويا

واما اللذات فتستعمل على اصلاح الطبيعه ، وابقا الشخص اوالنوع اوالسياسه اما المشروب فان يهجر شربه تلهياً ، بل تشفيا وتداويا ويعاشر كل فرقه بعادته ورسمه ، ويسمح بالمقدور والتقدير من المال ، ويركب لمساعده الناس كثيراً مما هو خلاف طبعه

ثم لايقصر فى الاوضاع الشرعيه ، ويعظم السنن الالهيه ، والمواظبه على التعبدات البدنيه ، ويكون دوام عمره — اذا خلا وخلص من المعاشرين — تطريه الزينه فى

النفس والفكرة فى الملك الاول و لسكه ، وكنس النفس عن عار الناس من حيث لا يقف عليه الناس

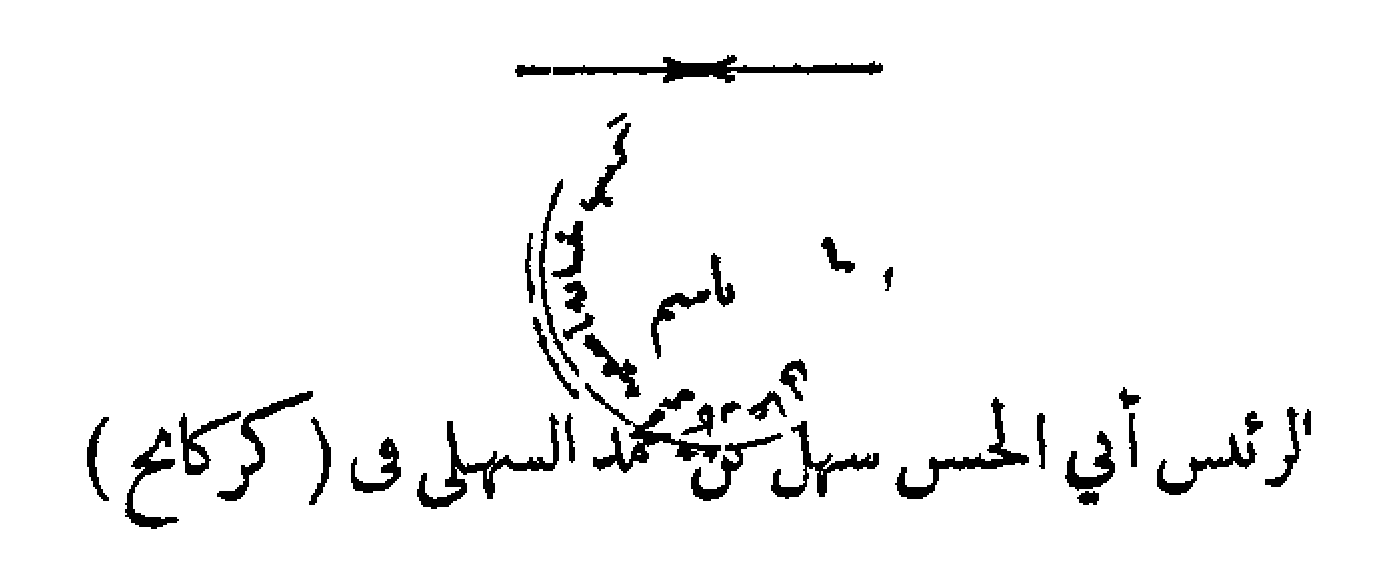
عاهد الله انه يسير بهذه السيرة ، و يدين بهذه الديانة والله ولى الذين آمنوا وهو حسبنا ونعم الوكيل



القصيدة المزدوجة

فى المنطق

نظم الشيخ الرئيس ابي على بن سينا



باسم

الرئيس أبي الحسن سهل بن محمد السهلي فى (كركانج)

وليحفظها

(عليّ) أخو الشيخ الرئيس ناظمها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـد لله الذى لعـىده — ىسـل السّاء لاله ى حمـده
والحمد لله كما ىسـوحـبُ — لعره العـالى الذى لا ىُعلَـبُ
والحمد لله الذى برهانهُ — أن لىس سانٌ لىس فىه سانهُ
والحمـد لله ىـقـدر الله — لاقدر وسع العىد ذى الساهى
والحمـد لله الذى مَن سكره — فانما سـكر مَـن ىصوره
ثُم على ىـىـا الأمىـنِ — سارع حـىر مـله ودىن
أشرف من ىُعث ى الىامه — أفصل من أرسل للأمامـه
محمدٍ صـلاهُ رب العـالم — وآله الغرّ الـكرام الأنحم

* * *

والحمـد للأله رب العـقل — والىفس حى حرحت بالفعل
ىهىأت لأن ىكون عالما — مصوراً من كل سىء محكمـا
أشرف مَن ذى العالم المحسوس — مبرأً من طىنه وسوس
فىه الكمال بل هو الكمالُ — حـوهره البهاء والجمـالُ
مرىب فىه وجودُ الـكلّ — والعلمُ بالله مقىص العـدل
فـكل ما ىحسبه وىعقله — فىه له من الوجود أفضله
لىس على وجوده الحسىس — أعىي وجود السىء ى المحسوس

هـذا إذا أيده التوفيقُ ولم يخالف أحدها الطريقُ
واجتهدت للحقِ حتى تعقلا ورغبت فى الخير حتى تعملا
فإن طغت ونسيت مولاها عاقبها وهمّها أنساها

* * *

وفطرة الانسان عنرُ كافيه فى أن ينال الحق كالعلاميه
مالم تؤيد بحصول آله واقيه الفكر عن الضلاله
فيها بيان الحق كيف يطلبُ وأنه لأى شئٍ يصعبُ
وما الذى يغلط الانسانا متى أراد الحق والبيانا
وكم وجوه دركِ الصوابِ وكم لكل مطلب من بابِ
وما الذى يُعرَف بالبرهانِ فيوقع التصديق بالأيمانِ
وما الذى يوقع ظناً عاملا مغالطاً كان أو مجادلا
وما الذى يقع فى ما يوجبُ ولصم النفسَ عساه يكذبُ
وما الذى يؤثرُ التخيلا لا العقد والتصديق مما قلا
وكيف حدُّ كل ما يحدُّ وما الذى فى حده يعدُّ

* * *

وهذه الآله (علمُ المنطق) منه الى حل العلوم يرتقى
مرابُ (ذى القرنس) لما سألا وزيرَه العالم حتى تعملا (١)
لمن يريد النظر المرانا تأمن فيه زلقه أمانا
فعمل الحكيم ما قد سأله لكن ما بينه وفصله

(١) يريد (الاسكندر المكدونى) بن (فلبس) ووزيره (ارسطو)

لىس الى تحصىله سىىلُ   الم ىعدّم فىله أصولُ

❀

قد سأل (الشىح الرئىس سهلُ)   داك الدى ىم لدىه الفضلُ
داك الدى له اىادٍ عىدى   فوق الدى ىوقع تحت الحدِ
أن أودعَ المنطق نظم الشعر   حى ىكونَ ىاىاً فى الدكرِ
لاسىما ولى أخٌ فى حجرى   وصىهُ الوالد عىد الهجرِ
أوصى ىأن أقصىَ فىه حقه   وان أرىه في الصواب طرقه
فىا (علىّ) احعله طهرَ القلبِ   حى ادا ىلغتَ سن اللبِ
عقلتَ ما اسطهرت ىىه عقلاً   وصرتَ للحىر الكثىر أهلاً
وإىما الحىرُ الكثىر الحكمه   ىعمىها أفضل كل ىعمه
وإن ىكن أخوك حىن ىعقلُ   أدركه من الموت الأحلُ
وصار فى احرى حاىى مىسه   والحسمُ مىهُ مودع فى رمسه
سطرُ فى الىرىح للقىامه   ادا ىكون ىعدها مقامه
فادعُ له والتمس الأخوانا   أن ىدكروهُ فى الدعا أحىانا

﴿ اىتداء المنطق ﴾

﴿ فى الالفاط المفرده ﴾

اللفظ إما مفردٌ في المىى   لىس لحرء مىه حرؤ المعى
وهو الدى قىل ىلا ىالىفِ   كقولىا رىدٍ أو الطرىفِ
أو الدى ىعرفه ىالقول   للحرء مىه دلّ حرء الكلِ
وهو الدى فى ضمىه ىأىفُ   كقولىا رىد هو الطرىفُ
وكل لفظ مفرد فأما   ىعم معاه الكثىر عمَّا

كقولنا الجسم فأن الجسما   يشمل معناه كثيراً جما
وهو الذى يعرفُ بالكلى   أما الذى يعرفُ بالجزئى
فهو الذى يوقع بالمعنى الأحد   على فريد واحد من العدد
كقولنا محمد أو حفصُ   وهو الذى له يقال الشخصُ
وكل كلى فأما ان رفع   وجود ما قيل عليه قد منع
كالجسم للانسان والنبات   فهو الذى له يقال الذاتى
أو الذى لو لم يكن معلوما   للشئ لم يحمل له معدوما
كالضحك للانسان والنطاق   تلك التى تعرف بالأعراض
لكن لما ذكرته أقساما   حتى تتم خمسة تماما

﴿ فى الألفاظ الخمسه ﴾

ان من الذاتى ما معناهُ   يكون حقاً فى جواب ماهُو
أى ما الذى يكامل الموصوف به   حتى يكون هو هو بسببه
أما الذى ووقوعه أعمُ   كما يقال جوهر أو جسمُ
فانه اعم من ذى النفس   وهو الذى تعرفه بالجنس
او ما يكون دونه فى الجمع   وهو الذى نعرفه بالنوع
كالجسم ذى النفس فما يعمُّ   دون الذى كان يعم الجسمُ
والنوع نوع خاصه بالطبع   والجنس أيضاً هو جنس النوع
ومنه ما هو فى جواب الأى   كقولنا الانسان اىُّ حى
يعرف بالفصل كقولى ناطقٌ   لنوعنا وللحمار ناهقٌ
والعرضى منهما قسمان   كالضحك والنطاق للانسان

فالضحك للانسان ليست خاصه لغيره منه ويدعى خاصه
ثم الشامل لسواه عرضُ فالنطح والمفترس أيضاً ابيضُ
فكل ما أشبهه يسمى بالعرض العام تحقاً عما
وكل لفظ مفرد يدلُّ على كثير فهو اما فصلُ
أوخاصهٌ أوعرضٌ أو جنسُ أوهو نوع فهي هذي الخمسُ

﴿ في المقولات العشر ﴾

وكل نعت فهو اما جوهرُ قوامه بنفسه مقرر
وليس بالموجود في الموضوعِ مثل وجود اللونِ والتربيعِ
بل مثل انسان ومثل الشجره أو هو كم مثل قولي عشره
أومثل قولي الطول وهو الحاوي فصل التساوي وسوى التساوي
وبعده الكيف كقولي حرٌّ أو أبيض أو مشن أو مرٌّ
وكل من شابه أو شابها كيفيه تعرفه القوم بها
ثم المضاف وهو بالقياس الى سواه بات كالراسِ
فانه رأسٌ لشيءٍ بانِ كذلك الأخوان للأخوانِ
لا يعقل العبد ولا مولى لهُ والأخُ ان لم يعقد احالهُ
والأين أيضاً أحدُ المعاني كنسبه الشيء الى المكانِ
كقولنا في البيت أو في الخانِ وبعده متى من المعاني
كنسبه الشيء الى الزمانِ كقولنا في الغد أو في الآنِ
وبعده الوضع كقولي قائم أو راكع أو ساجد أو نائم
والوضع حال نسبه الأجزاء بالانحراف أو على السواء

الى جهات أو الي أما كما ولعده الملك كقولي داعا
ولعده الفعل كقولي قطعا والافعال مثل قولي انقطعا
فهذه هي النعوت العشره والحمد لله على ما يسره

﴿ في القضايا ﴾

والقول اما قابل للصدق والكذب كالانسان هو ذو نطق
فانه صدق او الانسان طير فهذا كذب بهتان
ومنه ماليس لذاك قابلا كقولنا ياليت لي فضائلا
فانه لاصادق ولا كذب وليس للبرهان في هذا سبب
وانما الأول فيه النظر ذاك اسمه قضية او خبر
او جازم وذاك اما الأبسط وهو الذي مافيه شرط يشرط
كقولنا الانسان حي ناطق فانه بغير شرط صادق
وهو الذي يعرف بالحمليه أبسط ما توهمه القضيه
أو الذي لأجل شرط يشرط يصير قولاً واحداً لما ارتبط
كقولنا ان كانت الكواكب طالعة فقرص شمس غارب
أو قولنا اما النفوس باقيه أو بعد ما تبلى الجسوم باليه
فالرباط صار قولاً واحدا قولان قد توحدا فصاعدا
وأول القسمين يدعى المتصل وذلك الثاني يسمى المنفصل
فقسمه الأول في المثال مقدم وما تلاه تالي
وكل حملي له جزآن أوله موضوعه والثاني
محموله ككل جسم جوهر فالجسم موضوع وأما الآخر

فأنه المحـمول إما واحـا ... مثل الذى فلت واما سالـا
كقولنا الأمي لىس كاتبا ... أو فولنا السى لىس كادىا
لىس سوى هدس قول حملى ... وكل مـوصـوع فأما كلى
كالجسم والجوهر والأنسانِ ... أو هو حرئى من الأعيان
كقولنا زىد وكل حمـلى ... موصوعه سحص ولىس كلى
فأنه ىعرف بالسحصـه ... كقولـا زيد من البـريه
فأن ىكُ الموصوع لفطا كلي ... ولم ىكن ىىن قـدر الجمـلِ
في كله أو ىعصه قد حمـلا ... فأنهم سموه قولاً مهـملا
كقولنا الانسان عسى أو ىكن ... أىن ماق المهملات لم ىىن
سمي بالمحصور مـثـل قولى ... كل امرء فأنه دو عمـل
فمنه ما الحاىه بالكلّ ... كقولنا كل امرء دو عملِ
ومـنـه ما الحاىه بالبعضِ ... كقول ىعض الناس عدل مرضى
ومـنـه اسلـبه عن بعضِ ... كلىس ىعض الناس بالمىصّ
ومنه ما ىسلب بالكلىه ... كقولـا لىس امرؤ بحىـه
وكل محصور من الكلام ... محصر فى أربعـهِ أقسامِ
وذلك اللفط الذي المحصورُ ... به ىُـال الحصر فهو السورُ
فـكل ما عدىه ىمانِ ... اىان سحصان ىم اىانِ
من حمله المهمل ىم الساقىه ... محصوره فهـده ىمانـىه
والحـكم اما واجب مؤبدُ ... كما ىقول كل روح مجددُ
أو ممكن لىس ىدوم أبدا ... كما ىقول ان زىداً قعدا

أو مستحيلٌ دائمُ البطلانِ كقولك الإنسان غير فانِ

﴿في النقيض﴾

إن سمي قولان في الأجزاءِ في اللفظِ والمعنى على السواء
واتفقا في الجزء والزمانِ والفعل والقوّة والأمكان
وفي الإضافاتِ وهذا واجبُ وذلك الآخرُ قول سالبُ
وذاك جزئيٌّ وهذا كلي فهو النقيض في جميع القول

﴿في العكس﴾

إن يُعكس الموضوعُ والمحمولُ في القول وهو مثل ما يقولُ
كل امرء انس وكلّ انسِ امرءٌ وليس قلبه بالعكسِ
فكل ما يصدق مهما عكسا ذاك الذي ندعوه منعكسا
فأن سلب الكلّ مثل نفسهِ يصير سلب الكل عند عكسهِ
والموجب الجزئيّ والكليُّ فالعكس منه موجب جزئيُّ
وسالب البعض بغير عكسِ ان ليس كل جوهر بأنسِ
ولا نقول ليس كل أنسِ بجوهر على طريق العكسِ

﴿في القياس﴾

ان القياس هو قول وضعا في ضمنه أشياء كي تجمعا
منها مقال غيرها يستلزمُ وكان مجهولاً فصار يعلمُ
فمنه ما يلزم باقترانِ ومنه بالشرط وذاك ثانِ
ولا اقتران قط مالم يذكر في جزئين واحد مكرر
وكل ما سميته قضيه شرطية تكون أو حمليه

فى القياس سمّة مقدمه   وجزءها حداً وما قد لزمه
نتيجةً وسم حداً أوسطا   ما قيل فى القولين حتى ارتبطا
وما بقي فالطرفين سموا   كقولنا مكوّن أو جسمُ
في قولنا الجسم له تمكنُ   وكل ذي تمكّنٍ مكوّنُ
فإن ذا التمكن المكررُ   وقد بقي لكل قول آخرُ
والقائلان منهما حصولُ   نتيجةِ القياس إذ نقول
من بعد ما قلنا فكل جسم   مكوّن أي موحّد قسم
موضوعَ ما نتيجة حداً أصغرا   كالجسم والثاني حداً أكبرا
كقولنا مكوّن فالكبرى   مافيه حد أكبر والصغرى
مافيه حد أصغر والأوسطُ   أحوالهُ ثلاثة إذ يربطُ
منها بأن يوضع ثم يحملا   وشكله هذا يسمى أولا
كقولنا كل امرئ مجسمُ   وكلّ جسم جوهر مكممُ
وبعده أن يحمل الجزءان   عليه هذا الشكل يدعى الثاني
كقولنا الجسم يُرى والعقلُ   ليس يُرى فالخالبانِ الجملُ
وبعده أن يوضع الجزءان   له وهذا ثالث المباني
كالقول كل طائر ذو صلم   وليس كل طائر ذو صممِ
مالم يكن كبرى البناء الأول   كليةً يحمل أو لم يحملِ
ولم يكن صغراه قولاً موجبا   أمكن ما نتيجه أن يكذبا
مالم يكن كبرى البناء الثاني   كليةً ولم ينل الجزءانِ
فى السلب والإيجاب ليس نفقا   أمكن ما نتج أن لا يصدقا

مالم يكن صغرى الساء الآخر أوجب للموضوع حمل الأصغر
في نطقه وكان قولى كلى فيه وليس منتجاً في الشكل
لو كان في القولين قول سالبا فليس ما ينتج منه واجبا
لو كان فى القولين قول جزئى فليس ما ينتج قولاً كلي
مالم يكن فى الأولين كلى فكل ما ينتج قول جزئي
لكنه فى ثالث الأشكال لا ينتج الكلى فى الأقوال

﴿ فى القياس المسمى المعروف بالشرطى ﴾

أما القياس من كلام متصل فاستثن من مقدم كما حمل
بعده ينتج عين التالى كقولنا ان كان كل حال
كقضة سريعة الزوال فالخلق ليس أحد الأحوال
لكن كل ما يكون حالا كقضة ما يسرع الزوالا
فالخلق ليس أحد الأحوال واستثن أيضاً نقيض التالى
كقولنا ان كان جسم سرمدا لم يقبل الأعراض قط أبدا
لكنه لها قبول حاصل فهو اذا الجسم قديم باطل
وعين تال ونقيض الأول فليس ما ينتج فى المتصل
لكن في المنفصلات استثن ان شئت بالنقيض أو بالعين
ينتج ان كان له جزآن خلاف ما استثنيته فى الثانى
العين بالنقيض لا بالعين وعكسه وذاك فى الجزئين
وان يكن كثيره الأجزاء وكان مانعاً فلم فى استثناء
عين فان سائر التوالى نقيضها نتيجة المقال

فإن نك النقص فالتوالى نافيه بحاله اتصال
حتى اذا جمعهن اسديا أنتج عين واحد قد نفيا
وان نكن فى واحد الأجزاء سلب فلا ينتج باستثناء
عين نك النقص مثل اما ان لا يكون المس فقط جسما
أو شجرا صورة المعقولِ لكن بحرها من المحلِ
ينتج ان المس ليست جسما فقد قصدنا في القياس حكما

﴿ فى الاستقراء ﴾

وان يكن حكم على كلىِّ لأجل ما سوهد فى الجزئىِّ
فذلك المعروف باستقراء فوته بكثرة الأجزاء

﴿ في التمثل ﴾

وان يكن على شبهه حكما بمثل ما فى شبهه قد علما
فذلك المعروف بالتمثيلِ وعند بعض الناس بالدليلِ

﴿ فى مواد المقدمات ﴾

لا نعرف المجهول بالمجهول وانما نعرف بالمعقولِ
وان حكمنا ان كل ما علم قد كان مجهولاً فهذا ينطلم
لغير حد وبلا نهاية وليس عند أحد درايه
بل عندنا مقدمات اولُ منها نحار علم ما قد نجهلُ
فبعضها مقدمات الحس كظلمة الليل وضوء الشمس
وبعضها توجبها الأوهامَ فإن نكن موضوعها الأجسامَ
وكل ما تدركه الحواسُّ فليس فيما أوجبه باسُ

وان يكن في مبدأ الجسومِ وفي أمورهن في العموم
أعمُّ من لواحق الأجسام كالفرد والكثرة والتمامِ
والنقص والعله والتناهي فان حكم الوهم فيها واهي
لكنه يعرض للأنسانِ كأنه من جمله الأبدانِ
فإن فعل الوهم في النفوسِ فعل سوى المحسوس كالمحسوس
وان يكن أوجب ما قد قلا حكماً كما مهما أحس سلا
ولم يكن يحكم مثل الحس الا على ما حصه الحسي
نسك في ذاك وان لم نعرِ وكان فيه الوهم ليس يعرى
كقولنا لابد من خلاء في خارج العالم أو ملاء
وقولنا ماليس في مكانِ فليس بالموجود في الأعيانِ
وبعضها مقدمات دائعه محمودة في العاقلين سائعه
صارت لنا موقفه غيره كانها حاصله بالفطره
فبعض هذا صادق لكنه ليس بديهيا كما قد ظنه
كقولنا الظلم قبيح والكذب عار وان العدل خير مستحب
والبعض يعطيه الصواب الشرطُ وبعضه لا صدق فيه قطُّ
ولو توهمنا بأنا الآنا جئنا الى الدنيا ربا أبانا
رأيٌ ولا رسم ولا آدابُ أمكننا في كلها ارتيابُ
وبعضها دائعه في البادي ان قيست عادت الى العنادِ
كالقول عاون ظالماً أخاكا فربما أقنع ان فاجاكا
وبعضها يعرف بالمقبوله كرأي من يرضى وهو في قبيله

كما قلنا نحن عن اماما   حوار ان نوى فى صاماما
قبل الزوال والدماء تُقصُ   من أى عصو حرحب منه الوصو
وبعضها مقدمات العقل   كالقول ان الجزء دُون الكلِ
حصولها لعقلنا بالفطره   لا يمكن التشكيك فيه الفكره
وبعضها مقدمات موهب   بعض ما التبست به قد سبهت
وهى التى تعرف بالمغلطه   تجمع منهن قياس السفسطه
وبعضها مقدمات انما   تقال للتخييل لا ان تعلما
كقولنا هذا السخى بحرُ   أو قولنا هذا الوسيم بدرُ

﴿ فى البرهان ﴾

مقدماتُ حجةِ البرهانِ   ماكان بالفطره للانسانِ
أوكان محسوساً بلا اشكالِ   كما ضربناه من المثالِ
فبعضه برهان ان انما   يفيد ان الشئ موجود وما
يفيد للوجود منه سببا   بل ربما كان له مسببا
كقولنا قد سترالشمس الأرض (١)   عن قمر قد حار فى السيرالعرَض
لأنه منكسف فهذا   افاد أنّا لم يفد لماذا
ليس الكسوف علة للستر   بل هو معلول له فى البدرِ
فإن تكن او سطه معلولاَ   فانهم يدعونه دليلا
وبعضه برهان لم أوسطه   علة ما ينتجه ورابطه
كقولنا غداً كسوف القمر   لأنه يحصل عند الجوزهر

(١) حرك الرا لضروره الشعر

فإن كون قمر فى الجو رهن   عله احداث الكسوف في القمر
فصار هدا عله السان   وعله للسئ في الأعيان
وكان من وجهين هدا عله   لىس على ما قد د كرنا قبله
اد كان داك عله البيان   لا عله للسئ فى الأعيان
وكان لا يعطى النفس دائما   بل قدر ما تبقى الوجود قائما
مهما سمعت مطلق البرهان   فاعلم بأن القصد هدا الثانى
أوائل البرهان صدق سرمدا   صروره لا تستحيل أبدا
لداك ليس الحمل فيها كلى   الا الدى تشمل عند الحمل
كلاً وفي كل زمان كله   فليس يخلو واحد عن حمله
والحمل فيها أولى داتى   مناسب المطلوب فى الحالات
والأولى ان يكون الحمل   ليس على الأعم منه قبل
كحملك الحي على الانسان   لا الجسم ان الجسم حمل ثانى
فكل داتى فأما حاصل   فى حد موضوعاته وداخل
كالحى للأنسان والأقطار   للجسم والناهق للحمار
أو داخل موضوعه فى حده   لأنه يوجد فيه وحده
مثل القنا للأنف والتربيع   والسطح اد يحد بالموضوع
وكل محمول على الجميع   وأولى الحمل للموضوع
وحمله فى جمله الزمان   فدلك الكلى فى البرهان
ان كانت الحدود فى البرهان   داتية وعلة البيان
وعلة الوجود في الأعيان   أيضاً فلا يدخل فى البرهان

عـبر الذى ناسب المطـلوبا ولىس من طـاعـه عربـا

﴿ في المطالب ﴾

كل سؤال فهو اما عن هَل أو ما هو السئ الذى قد نسأل
أولم هوَ السئ الذى براد والأى أىضاً ربما براد
والهلُ اما هل وجود السئ وداك قىل اللم وما والأى
داك وأما هـل كدا محمولُ على كـدا وهـو كما ىقـولُ
هل ىطل النفس اذا انحل الجسد هل الزمان هو قدر أو عدد
والماء اما طالب حد الذات كقولنا ما الحيوان والنبات
أوطالب معنى اسم سئ كالخلا ىسىق هذا الاسم فى الماء الهلا
وشرح معنى الاسم فى المفهوم ىكون للموجـود والمعـدوم
والحد للموجود دون ما فقد فأن ما لىس سئ لا ىحـد
واللم ىبغى عـله المعـلول ىروم طـوراً عـله المقـول
وتاره عـله نفس الأمرِ وهـو الحقىق على ما ندرى

﴿ فى الجدل ، والخطابه ، والسعر ، والمغالطه ﴾

الدائعات واللواتى تقـبل تأىـا مـوضوعهن الجـدلُ
والدائعـات تادىَ السماع فللخطـابات وللأقـناعِ
وذلك الوهميّ والمسـبهُ مغالطى علمـه ممـوهُ
وذلك الموقـع للتخيـىـلِ ىصلح فى السعر سوى الدلىلِ
فهده ما قىل فى التصـدىقِ والحمـد لله على التوفىـقِ

﴿ في الحد ﴾

العلم منه ما هو التصورُ ... ومنه تصديق لشيءٍ يُخبرُ
ويحصل التصديق بالقياسِ ... وقد شرحناه بلا الباسِ
والحدُّ منه يحصل التصورُ ... والرسم أيضاً منه فيه أثرُ
إذا أردت أن تحد حدّا ... قرّب الجنس القريب حدّا
فإنه يحصر كل ذاتي ... يكون للمحدود في الصفاتِ
ثم اطلب الفصول وهي الخاصّه ... من صوره أحدها أو ماده
أو فاعل أو غايه للشيّ ... كالنطق للإنسان بعد الحيّ
والأنف للأفطس والصفراء ... للغب والصحه للدواء
وإن وجدت واحداً مميزا ... فلا تقف حتى تكون وجزا
فذاك نقصان وليس القصدُ ... ساذج تمييز بعد الحدُّ
بل أطلب الفصول حتى تعدا ... فإن قصد العقل فيما حددا
أن يحصل الشيء على جميع ما ... به من الأوصاف قد تقوما
محصلاً في ذاته معقولا ... فإن أصبت مره فصولا
إذ صير المميز فصلاً حاصلا ... فما علمت الشيء علماً كاملا
لأن ذات الشيء كل وصفهِ ... إن كان ذاتاً ولما يكفهِ
بعض صفات ذاته أن يوجدا ... كذاك لا يكفيه أن يحددا
هذا وأما الرسم فهو قولُ ... مميز وليس فيه فصلُ
بل عرض كقولنا للبشرِ ... في رسمه حتى عريض الظفرِ
منتصب القامه بادي الجلدِ ... والجنس في الرسم كما في الحدِ

اذا أريد الرسم رسماً كاملا   وكل قول لم يكن مساً كلا
كما حددناه بحد ناقصُ   أو هو رسم ناقص لا خالصُ
فلنختم الآن الكتاب حيما   قد نظما العلم فيه نظما



منطق المشرقيين

تصنيف

الرئيس أبي علي بن سينا



« وما جمعنا هذا الكتاب لنظهره الا لانفسنا — أعني »
« الذين يقومون منا مقام انفسنا — وأما العامة من »
« مزاولي هذا الشأن فقد أعطيناهم في (كتاب الشفا) »
« ما هو كثير لهم وفوق حاجتهم »

المصنف





بالعزيز الحكيم اثق وعليه اتوكل

الحمد لله اهل ان يحمد لعزته وجبروته وسائله التوفيق لنيل
مرضاته والزلفة عنده وان يصلي على انبيائه الهادين
وخصوصاً على المصطفى محمد وآله الطاهرين

المقـــــدمة

وبعد فقد دعت الهمة بنا الى ان نجمع كلاماً فيما اختلف اهل البحث فيه لا نتشعب فيه لغب عصبية او هوى او عادة او الف، ولا نبالي من مفارقة تظهر منا لما الفه متعلمو كتب اليونانيين الفاً عن غفلة وقلة فهم، ولما سمع منا في كتب الفناها للعاميين من المتفلسفة المشغوفين بالمشائين الظانين ان الله لم يهد الا اياهم، ولم ينل رحمته سواهم، مع اعتراف منا بفضل افضل سلفهم (1) في تنبهه لما نام عنه ذووه واستاذوه وفي تمييزه اقسام العلوم بعضها عن بعض، وفي ترتيبه العلوم خيراً مما رتبوه، وفي ادراكه الحق في كثير من الاشياء، وفي تفطنه لاصول صحيحة سرية في اكثر العلوم، وفي اطلاعه الناس على ما بينه فيه السلف وأهل بلاده، وذلك اقصى ما يقدر عليه انسان يكون اول من مد يده الى تمييز مخلوط، وتهذيب فاسد، ويحق على من بعده ان

(1) يريد به (ارسطو)

بلموا شعبه ، و برموا ثلماً يحدونه فيما بناه ، و يفرعوا اصولا اعطاها ، فما قدر من بعده على ان يفرغ نفسه عن عهده ما ورثه منه ، وذهب عمره في تقويم ما احسن فيه والتعصب لبعض مافرط من تقصيره ، فهو مشغول عمره بما سلف ، ليس له مهلة يراجع فيها عقله ، ولو وجدها ما استحل أن يضع ماقاله الاولون موضع المفتقر الى مزيد عليه او اصلاح له او تفسيح اياه

واما نحن فسهل علينا التفهم لما قالوه اول ما اشتغلنا به ، ولا يبعد ان يكون قد وقع الينا من غير جهة اليونانيين علوم ، وكان الزمان الذي اشتغلنا فيه بذلك ريعان الحداثة ، ووجدنا من توفيق الله ما قصر علينا بسببه مدة التفطن لما أورثوه ثم قابلنا جميع ذلك بالنمط من العلم الذي يسميه اليونانيون (المنطق) — ولا يبعد ان يكون له عند المشرقيين اسم غيره — حرفاً حرفاً ، فوقفنا على ما تقابل وعلى ما عصى وطلبنا لكل شيء وجهه ، فحق ما حق وزاف ما زاف

ولما كان المشتغلون بالعلم شديدي الاعتزاء الى (المشائين) من اليونانيين كرهنا شق العصا ومخالفة الجمهور ، فانحزنا اليهم وتعصبنا للمشائين اذ كانوا اولى فرقهم بالتعصب لهم ، واكملنا ما ارادوه وقصروا فيه ولم يبلغوا اربهم منه ، واغضينا عما تخبطوا فيه وجعلنا له وجها ومخرجاً ونحن بدخلته شاعرون وعلى ظله واقفون فان جاهرنا بمخالفتهم ففي الشيء الذي لم يمكن الصبر عليه ، واما الكثير فقد غطيناه باغطية التغافل فمن جملة ذلك ما كرهنا ان يقف الجهال على مخالفة ماهو عندهم من الشهرة بحيث لا يشكون فيه ويشكون في النهار الواضح وبعضه قد كان من الدقة بحيث تعمش عنه عيون عقول هؤلاء الذين في العصر ، فقد بلينا برفقة منهم عاري الفهم كانهم خشب مسندة يرون التعمق في النظر بدعة ومخالفة المشهور ضلالة ، كانهم الحنابلة في كتب الحديث ، لو وجدنا منهم رشيدا بثثناه ما حققناه ، فكنا ننفعهم به وربما تسنى لهم الانتقال في معناه فعوضونا منفعة استبدوا بالتفرد عنها

ومن جملة ما ضننا باعلانه عازرين عليه — حق مغفول عنه بسائر الله فلا يلقى الا بالتعصب فلذلك جرينا في كثير مما نحن خبرا نجده بمجرى المساعدة دون

المخافه ولو كان ما انكشف لنا اول ما انصبنا الى هذا الشان لم نجد فيه مراجعات ما لا نفسنا ، ومعاودات من نظرنا ـ لما سمنا فيه رأيا ولاخلط علينا الراى و نرى في عقائدنا الشك وقلنا لعل وعسى لكنكم اصحابنا تعلمون حالنا فى اول امرنا وآخره وطول المده التى بين حكمنا الاول والثاني ، واذا وجدنا صورتنا هـذه فالحرى ان نثبت نا كثر مافصلناه وحكمنا به واستدركناه ، ولاسيما فى الاشيا التى هى الاغراض الكبرى والغايات القصوى التى اعـتبرناها وتفقدناها مرة بعد المرات ولما كانت الصورة هـذه والقصه على هذه الجملة احببنا ان نجمع كتابا يحتوى على امهات العلم الحق الذي استنبطه من نظر كثيرا وفكر مليا ولم يكن من جودة الحدس بعيدا واجتهد في التعصب لكثير فيما يخالفه الحق فوجد ـ فيه وماتقوله وفاقا عند الجماعه غير نفسه، ولا احق بالاصغا اليه من التعصب لطائفه اذا احد يصدق عليهم فانه لا يحجبهم من العيوب الا الصدق

وما جمعنا هـذا الـكتاب لنظهره الا لانفسنا ـ اعنى الذين يقومون مـقام انفسنا ـ واما العامه من مزاولى هذا الشان فقد اعطيناهم في (كتاب الشفاء) ماهو كثير لهم وفوق حاجتهم ، وسنعطيهم فى اللواحق ما يصلح لهم زيادة على مااخذوه، وعلى كل حال فالاستعانه بالله وحده



في ذكر العلوم

ان العلوم كثيرة ، والشهوات لها مختلفة ، ولكنها تنقسم – اول ما تنقسم – قسمين

علوم لا تصلح ان تجرى احكامها الدهر كله ، بل في طائفة من الزمان ، ثم تسقط بعدها ، او تكون معمولا عن الحاجة اليها تارة من الدهر ثم يدل عليها من بعد

وعلوم متساوية النسبة الى جميع اجزاء الدهر وهذه العلوم اولى العلوم بان تسمى (حكمة)

وهذه منها (اصول) ، ومنها (توابع وفروع) وغرضنا هاهنا هو فى الاصول وهذه التي سميناها توابع وفروعا – فهي كالطب والفلاحة وعلوم جزئية تنسب الى التنجيم وصنائع اخرى لا حاجة بنا الى ذكرها

وتنقسم (العلوم الاصلية) الى قسمين ايضاً فان العلم لا يخلو اما ان ينتفع به فى امور العالم الموجودة ربما هو قبل العالم ، ولا يكون قصارى طالبه ان يتعلمه حتى يصير آلة لعلمه يتوصل بها الى علوم هي (علوم امور العالم وما قبله) واما ان ينتفع به من حيث يصير آلة لطالبه فيما يروم تحصيله من العلم بالامور الموجودة فى العالم وقبله

والعلم الذى يطلب ليكون آلة – قد جرت العادة فى هذا الزمان وفى هذه البلدان ان يسمى (علم المنطق) ، ولعل له عند قوم آخرين اسما آخر ، لكنا نؤثر ان نسميه الآن بهذا الاسم المشهور

وانما يكون هذا العلم آلة فى سائر العلوم – لانه يكون علماً منبهاً على الاصول التى يحتاج اليها كل من يقتنص المجهول من المعلوم باستعمال للمعلوم على نحو وحيثية يكون ذلك النحو وتلك الجهة ودية بالباحث الى الاحاطة بالمجهول ، فيكون هذا العلم مشيرا الى جميع الانحاء والجهات التى تنقل الذهن من المعلوم الى المجهول وكذلك يكون مشيرا الى جميع الانحاء والجهات التى تضل الذهن وتوهمه استقامة ماحدة نحو

المطلوب من المجهول ولا نكون كدلك فهدا هو احد قسمى العلوم

واما القسم الآخر ـ فهو ىقسم ايضا اول ماىقسم قسمين لانه اما ان يكون الغايه في العلم بركه النفس مما تحصل لها من صوره المعلوم فقط واما ان يكون الغايه ليس داك فقط ، بل وان يعمل الشيء الدى اكتسبت صورته في النفس

فيكون الاول يتعاطى به الموجودات ، لا من حيث هى افعالنا واحوالنا ، لنعرف اصوب وجوه وقوعها منا وصدورها عنا ووجودها فينا والثاني يتعرف به ليست موجودات هي افعالنا واحوالنا ، لنعرف اصوب وجوه وقوعها منا وصدورها عنا ووجودها فينا

والمشهور من اهل الزمان انهم يسمون الاول (علماً نظريا) ، لان غايته القصوى نظر و يسمون الثانى منهما (عملياً) ، لان غايته عمل

واقسام (العلم النظري) اربعه ودلك لان الامور اما مخالطه للماده المعينه حدا وقواماً ، فلا تصلح وجودها في الطبع فى كل ماده ولا يعقل الا فى ماده معينه مثل الانسانيه والعظميه وان كانت بحيث لا يمنع الدهن في اول نظره عن ان يحلها كل ماده ـ فيكون على سبيل يغالط الذهن ، بل يحتاج الدهن ضرورة فى الصواب ان يصرف عن هدا التجويز و يعلم ان ذلك المعنى لايحل ماده الا اذا حصل معنى زائد فيها له ، وهدا كالسواد والبياض ، فهدا من قبيل الموجودات والامور

واما امور مخالطه ايضاً كدلك ، والدهن وان كان يحوج في صحه تصور كثير منها الى الصافه بما هو ماده اوجار مجرى الماده ـ فليس يمنع عنده وعند الوجود ان لايعين له ماده ، وكل ماده يصلح لان يخالطه مالم يمنع مانع وليس يحتاج فى الصلوح له الى ممهد يخصصه به ، مثل اللانيه والثانيه من حيث هي مكونه ، ويعرض الجمع والتفريق، ومثل التدوير والتربيع وجميع مالا يفتقر وجوده ولا تصوره الى تعين ماده له وهدا قبيل ثان من الامور والموجودات

واما امور مباينه للماده والحركه اصلا ، فلا تصلح لان تخلط بالماده ، ولا فى التصور العقلى الحق ، مثل الخالق الاول تعالى ومثل ضروب من الملائكه وهـدا

فصل ثالث من الموجودات

واما امور و معان قد تخالط المادة وقد لا تخالطها ، فيكون فى جملة ما تخالط وفي جملة ما لا تخالط ، مثل الوحدة والكثرة والكلى والجزئى والعلة والمعلول

كذلك اقسام العلوم النظرية اربعة لكل فصل علم

وقد جرت العادة بان تسمى العلم بالقسم الاول (علماً طبيعيا) ، و بالقسم الثاني (رياضياً) ، و بالقسم الثالث (الهياً) ، و بالقسم الرابع (كليا) ، وان لم تكن هذا التفصيل متعارفاً فهذا هو العلم النظرى

واما (العلم العملى) — فمنه ما يعلم كيفية ما يجب ان يكون عليه الانسان فى نفسه واحواله التى تخصه ، حتى يكون سعيدا فى دنياه هذه وفى آخرته ، وقوم يخصون هذا باسم (علم الاخلاق)

ومنه ما يعلم كيف يجب ان يجرى عليه امر المشاركات الانسانية لغيره ، حتى يكون على نظام فاضل — اما فى المشاركة الجزئية واما في المشاركة الكلية والمشاركة الجزئية هي التي تكون فى منزل واحد ، والمشاركة الكلية هي التى تكون في المدينة

وكل مشاركة فانما تتم بقانون مشروع ، و بمتول لذلك القانون المشروع يراعيه و يعمل عليه و يحفظه ، ولا يجوز ان يكون المتولى لحفظ النفس في الامرين جميعا انسان واحد ، فانه لا يجوز ان يتولى تدبير المنزل من يتولى المدينة ، بل يكون للمدينة مدبر ، ولكل منزل مدبر آخر ولذلك يحسن ان يفرد (تدبير المنزل) بحسب المتولي باباً مفردا ، و (تدبير المدينة) بحسب المتولى باباً مفردا ولا يحسن ان يفرد التقنين للمنزل والتقنين للمدينة كل على حدة ، بل الاحسن ان يكون المقنن لما يجب أن يراعي في خاصة كل — شخص ، وفي المشاركة الصغرى وفي المشاركة الكبرى — شخص واحد بصناعة واحدة وهو (النبى)

واما المتولى للتدبير ، وكيف يجب ان يتولى — فالاحسن ان لا تدخل بعضه في بعض ، وان جعلت كل نفس ايضا بابا آخر فعلت ولا بأس بذلك ، لكنك تجد الاحسن ان تفرد العلم بالاخلاق والعلم بتدبير المنزل والعلم بتدبير المدينة كل على

حده ، وان يحمل الصاعه الشارعه وما ينبغي ان يكون عليه ــ أمرا معردا

ولس فولنا « وما ينبغي ان يكون عليه » مشيرا الى انها صناعه ملهمه مخترعه لست من عند الله وانكل انسان ذي عقل ان يتولاها ، كلا ، بل هي من عند الله ولس لكل انسان ذي عقل ان يتولاها ولا حرج علينا اذا نظرنا في اشيا كثيره ــ مما يكون من عند الله ــ انها كيف ينبغي ان يكون

فلنكن هذه العلوم الا ربعه اقسام العلم العملي ، كما كانت تلك الا ربعه اقسام العلم النظري

ولس نعرضنا ان نورد في هذا الكتاب جميع اقسام العلم النظري والعلم العملي ، بل نريد ان نورد من اصناف العلوم هذا الذي نورده (العلم الآلي) ونورد (العلم الكلي) ونورد (العلم الالهي) ونورد (العلم الطبيعي الاصلي) ونورد من العلم العملي القدر الذي يحتاج اليه طالب البحث واما العلم الرياضي فليس من العلم الذي يحتاج فيه

والذي اوردناه منه في (كتب السماع) هو الذي نورده ها هنا لو اشتغلنا بما نراده ، وكذلك الحال في اصناف من العلم العملي لم نورده ها هنا ، وهذا هو حين نستعمل ما نراد (العلم الآلي) الذي هو (المنطق)



في علم المنطق

[الفن الأول في التصور والتصديق

المقالة الأولى في مقدمات التصور]

نريد أن نبين أنا كيف نسلك من أشياء حاصلة في أوهامنا وأذهاننا إلى أشياء أخرى غير حاصلة في أوهامنا وأذهاننا بتحصيلها تلك الأولى

والأشياء التي تحصل في أوهامنا وأذهاننا لابد لها أن تتمثل في أذهاننا فتتصورها وحينئذ لا تخلو إما أن تكون قد تصورناها تصورا لا تصحبه تصديق ، أو تكون تصورناها تصورا تصحبه تصديق والتصور الذي لا تصحبه تصديق مثل تصورنا معنى قول القائل « إنسان » وقولنا « الحيوان الناطق المائت» وقولنا «هل عنقاء؟ »

والتصور الذي تصحبه التصديق هو مثل تصورنا قول القائل « إن لكل كثرة واحدا» إذا صدقناه أيضا فإنه لا محالة مما يجب أن نعتقد صدقه فيكون قولنا « إن لكل كثرة واحدا» مما نتقدم فنتصور معناه ، فإذا حصل لنا التصور حصل لنا التصديق به ، لكن التصور هو المقدم فإن لم نتصور معنى ما لم يتأت لنا التصديق به وقد يتأتى التصور من غير أن يقترن به التصديق

فيحصل لنا من جميع ما اقتصصناه أن المعاني التي نتصورها قد يتعدى في بعضها التصور إلى التصديق ، وقد يتعدى إلى أنحاء أخرى لا مدخل لها في العلوم وإذا كان الأمر كذلك فإن الأشياء التي نسلك إلى تحصيلها في أوهامنا وأذهاننا ، أو عقولنا ونفوسنا ، وعلى أي لفظ أردت أن نعبر ، إما أن نروم بذلك حصول تصورها لنا فقط ، أو نروم حصول تصديق ما بالواجب فيها فإذا أردنا أن نبين أنا كيف نطلب ما نستحصله في نفوسنا فإما أن نبين كيف نستحصل تصورا أو كيف نستحصل تصديقا

ولا شك أن الطريق الذي به نحصل التصور يليق به أن يكون مباينا للطريق

الذي يستحصل التصديق ومن عادة الناس ان يسموا ما يحصل به التصور «قولا شارحاً» او «قولا» بحسب الاسم فمنه ما يد ونه «حدا» ومنه ما يسمونه «رسماً» ومن عادتهم ان يسموا ما يحصل من التصديق «حجة» فمنه ما يسمونه «قياسا» ومنه ما يسمونه «استقرا» او غير ذلك

ولما كان التصور قبل التصديق فيجب ان يكون الكلام في تعليم «القول الشارح» قبل الكلام في تعليم «الحجة» وان نفرد في كل واحد منهما كلام لا يخلط بالآخر، وما لم نسوف الاولى منهما بالتقديم لم نتعرض للاولى منهما بالتاخير، فان لم نفعل ذلك تركب فسخاً من التشويش، ولان كل قول شارح وكل حجة فهو مؤلف من معان والفاظ، وكل تركب من اشيا فليس يتم العمل به على الحقيقة الا من جهة الاحاطة بما تركب منه من جهة ما هو محتاج اليه في ان يركب عنه حاجة بالذات، فكذلك يلزمنا ان كنا طالبين مثلا بالحد والحجة — ان نحيط اولا بالاشيا التي منها تركب، لا من كل جهة بل من الجهة التي يصلح لها ان يركب منه الحد والحجة، وسنشير الى تلك الجهة

فهذا العلم الذي يدل على كيفية السلوك المذكور هو العلم الآلي والمنطق وموضوعه — المعاني من حيث هي موضوعة للتاليف الذي نصير به موصلة الى تحصيل شي في اذهاننا ليس في اذهاننا لا من حيث هي اشياء موجودة في الاعيان كجواهر او كمات او كيفيات او غير ذلك

فان النظر الى كونها جواهر او كمات او كيفيات او غير ذلك فانما يكون ذلك — اذا كان لكونها اسما من ذلك — اثرا وحكم في الجهة التي لها تصلح أن يكون جزأ من قول شارح او حجة





في اللفظ المفـــرد والمعـــنى المفـــرد

اللفـظ الدال المفرد — هو اللفظ الذى لا يريد الدال به على معناه ان يدل بجزء منه البته على شيء ، وان كان قد يجوز ان يدل بجزء منه على معنى مثل قولنا « الانسان » فانه اذا اريد ان يدل به على معنى « الحيوان الناطق » لم يدل حينئذ بشيء من اجزائه على شيء ومثل قولنا « عبد شمس » فانه اذا اريد ان يدل به على شخص معين ، من حيث هو شخص معين لا من حيث يراد ان يقال فيه عبد الشمس ، لا يكون حينئذ دلالة يراد بعبد وشمس ، بل لم يلتفت الى مايدل عليه عبد وشمس فى حالة اخرى

واذا لم يرد باللفظ دلالة لم يكن دالا لان معنى قولنا « لفظ دال » هو انه يراد به الدلالة ، لا ان له فى نفسه حقا من الدلالة

والمعنى المفرد — هو المعنى من حيث يلتفت اليه الذهن كما هو ، ولا يلتفت الى شيء فيه مفهوم ، او معه محصل ، وان كان للذهن ان يلتفت وقتاً آخر الى معان اخرى فيه ومعه ، أو لم يكن



في الكلي والجزئي

إذا كان نفس تصور المعنى المفرد لا يمنع الذهن، لا بسبب خارج عن نفس تصوره إن اتفق، عن أن يقال ويعتقد لكل واحد من كثيرة أنه هو — فهو كلي مثل معنى «الإنسان» فإنه من الحق أن يقال لكل واحد من الكثيرة أنه إنسان ويعتقد في الذهن أنه إنسان. ومثل معنى «شكل يحيط به عشرون قاعدة مثلثات» فإنه لا مانع من يعتقد الذهن أشياء كثيرة كل واحد منها هو شكل محيط به عشرون قاعدة مثلثات، وإن تعذر وجوده. ومثل معنى «الشمس» — لست أقول هذه الشمس — فإنه لا مانع في نفس تصوره أن تكون كثيرة يقال لكل واحد منها شمس ويحد حد الشمس، فإن منع عن ذلك مانع فليس نفس التصور.

وأما إذا كان نفس التصور مانعاً من ذلك — فهو الجزئي كتصورنا معنى قولنا «زيد» أي شخص بعينه مشاراً إليه أو «هذا الشكل العشريني» أو «هذه الشمس» كان نفس التصور مانعاً من ذلك فإن هذا المشار إليه لا يكون إلا ذلك المعيّن، وكذلك في الشكل أو الشمس.

في المحمول على الشيء

إذا قيل لشيء من الأشياء إنه كذا — فكذا محمول عليه سواء كان قولاً مسموعاً أو كان قولاً معقولاً باطناً.

وليس من شرط المحمول على الشيء أن يكون معناه معنى ما حمل عليه، حتى يصح قول القائل «الإنسان بشر» ولا يصح قوله «الإنسان ضحاك»، بل شرطه أن يكون صادقاً عليه وإن لم يكن هو هو، لأنه ليس يعني بقوله «الإنسان ضحاك» أن الإنسان من حيث له مفهوم الإنسانية هو الضحاك من حيث هو ضحاك، فإن هذا كاذب، فإنه ليس أنه الإنسان هو الضحاك بالمعنى من هذه الجهة،

بل معناه الشيء الذي يقال له انسان و يفهم له صفة الانسانية ــ لذلك الشيء ايضاً صفة الضحاكية فالانسان هو الضحاك لان الموضوع ــ الذي بالطبع موضوع ــ انما هو واحد من كل جهة ، وليس هذا الموضوع هذا الذات العامة ، بل الشيء الخاص جداً ، والمعنى بحسب هذا الاعتبار هو الانسان وهو الضحاك

ولم يحسن من ظن ان الذات يعرض لها حالان اوصفان اوعرضان فيصير انسانا وضحاكا فيكون هذا الموضوع لهما ، فان الذات مطلقاً غير موضوعة لتخصيص ، واذا خصصت فتخصيص بعض امثال الانسان والضحاك ، والكلام في ذلك كالكلام في الانسان والضحاك ، بل الذات من احوال ذلك الخاص وهو في خاصيته ي وفي كونه ذاتاً شيء ، و ن حق ه ا ان يحقق في العلم الكلي (١)

والذي يكفي به هاهنا ان قولنا الانسان ضحاك معناه ان الشيء الذي هو الانسان هو ايضاً ضحاك ، وله انه انسان وله انه ضحاك ، اذ له الانسانية والضحاكية على انه يجوز ان يكون ذلك الشيء المخصص هو الانسان نفسه ، اوالضحاك نفسه ، او ثالث له خصوصية ما ، ثم له معها انه انسان وانه ضحاك واما كمية هذا بالتحقيق والتفصيل فليذكر في العلم الكلي

واذ كان كذلك فكل ي يحمل عليه امور مختلفة المعنى وما فيه اشيا وامور مفترقة به اماآخرا من هو يته وماهيته وحقيقته ، واما لوازم اوعوارض لهافيدلانلزم

وكل محمول على شيء ن الانسا ليس مطابقاً لذاته ــ فهو اما مقوم واما لازم واما عارض

فالمقوم ــ هو الشيء الذي يدخل في ماهيته فيتمم ماهيته به ومن غيره

(١) العلم الكلي ــ هو القسم الرابع ن (العلم النظري) لدي ماطي به الموجود ب ، لا ن حيث هي ا مالنا واحوالنا ، لـرف اصوب حو و و ها ا وصدورها عنا و جودها فيما ويبحث العلم الكلي في امور و مان قد تخالط المادة و قد لا تخالطها ، فيكون في جملة ما يخالط وفي جملة مالا يخالط ، مثل الواحد و الكثير الكلي والجزئي العلة والمعلول

اما الاقسام الثلاثة الاخرى للعلم النظري فهي (العلم الطبيعي) و (العلم الرياضي) و (العلم الالهي)

راجع فصل « في ذكر العلوم » من هذا الكتاب

واللارم ـ هو الدى لابد من ان يوصف السى بعد تحقق داته ، على انه تابع لداته ، لاعلى انه داحل فى حقيقه داته

والعارض ـ هو الدى قد وصف به الشيء ، الا انه ليس يجب ان يوصف به السى داءماً

و يشترك المقوم واللارم فى ان كل واحد منهما لا يفارق الشى

و يشترك اللارم والعارض فى ان كل واحد منهما خارج عن حقيقه الشيء ، لاحق بعدها

مثال المقوم كون المثلث شكلا بل الانسان جسما و مثال اللارم كون المثلث مساوى الروايا لقائمتين ، وخوص اخرى بالنسبه له الى اشيا غير متناهيه هى غير متناهيه لانحصر ان يكون سبر وطابقى ماه ه ، لانها غير متناهيه ، مثل كونها نصفا من مربع وثلثا من آخر وربعا من آخر ، وكذلك اشيا اخرى من احوال المثلث لازمه له و مثال العارض شباب الانسان وشيخوخته وغير دلك من احوال تعرض له ، وكل سى بسط فى الحقيقه والماهيه فلا مقومات له[1]، ولا يلتفت الى ما يقولون و يساعدهم عليه في العلم الظاهر

في عدد دلالة اللفظ على المعنى

اصناف دلاله اللفظ على المعنى ثلاثه دلاله المطابقه ، ودلاله التضمن ، ودلاله الالتزام وهو التطفل من طريق المعنى

اما دلاله المطابقه فمثل ما يدل لفظه « الانسان » على الحيوان الناطق

واما دلاله التضمن فمثل دلاله الانسان على الحيوان وعلى الناطق ، فان كل واحد منهما جزء ما يدل عليه الانسان دلاله المطابقه

ودلاله الالتزام مثل دلاله المخلوق على الخالق والاب على الابن والسقف على الحائط والانسان على الضاحك ، ودلك ان يدل اولا دلاله المطابقه على المعنى الدى

---

(١) راجع آخر فصل « الروابط » من هذا الكتاب

يدل عليه اولا ، و يكون ذلك المعنى يصحبه معنى آخر ، فينتقل الذهن ايضا الى ذلك المعنى الثاني الذي يوافق المعنى الاول و يصحبه

ويشترك دلالة المطابقة ودلالة التضمن في ان كل واحد منهما ليس دلالة على امر خارج عن الشيء

ويشترك دلالة التضمن ودلالة الالتزام في ان كل واحد منهما مقتضى الدلالة الاولى

في أصناف دلالة المحمول على الموضوع

كل محمول يدل على موضوع ، فاما ان يدل على كمال حقيقته كما هو ، لا يغلب عن دلالته شيء من المقومات له ، بل يدل على جميعها بسبيل التضمن ، وعلى الذات بسبيل المطابقة ، ان كانت الذات ذات اجزاء حقيقية وهذه الدلالة هي المخصوصة عندنا باسم (الدالة على الماهية) او (الدال على ما هو الشيء)

وان كان المحمول لفظاً مفرداً فهو اسم الشيء وان كان المحمول ليس لفظا مفردا بل هو قولا فهو حد الشيء مثاله « الانسان » فانه اسم للطبيعة المشتركة بين اشخاص الناس التي لا يتفاوتون فيها لا امر عارض ، او « الحيوان الناطق » وهو حد تلك الا ه

فاما اذا قيل « ضحاك بالطبع » فقد دل على غير الماهية لانه يدل عليه من حيث انه لازم له واذا قيل « حساس ناطق » فقد دل على مساو ولكن لم يدل على الماهية ، لان مفهوم « الحساس» على سبيل المطابقة هو انه شيء ذو حس فقط ، ومفهوم « الناطق » هو انه شيء ذو نطق فقط ، فان دل ذلك على معان اخرى من حيث نعلم ان الحساس لا يكون الا جسما ذا نفس ، وكذلك الناطق ، فذلك دلالة على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن

فالدلالة الاولى للحساس الناطق مخلصة عن الجسمية والمغذية والمحركة وغير

ذلك لا يتضمن شيئاً من ذلك ، فلذلك ليست هذه الدلاله على الماهيه والذات ـ من حيث هي تلك الماهيه والذات ـ دلاله مطابقه بل دلاله الالتزام واما «الحيوان» فاسم موضوع للجمله المجتمعه من المقومات المشتركه للانسان مع غيره ، فاذا اردف بـ « الناطق » تخصص وتم

واما ان لا يدل على ذلك فيدل حينئذ اما على مقوم واما على لازم واما على عارض

في أصناف الدلالة على الماهية

اصناف الدلاله على الماهيه ـ ثلاثه

احدها على سبيل الخصوص والانفراد مثل دلاله « الحيوان الناطق » على الطبيعه المشتركه من اشخاص الناس

واما على الشركه مثل « الحيوان » فانه لا يدل على ماهيه الانسان ولا على ماهيه الفرس ، ولكن اذا طلب الماهيه المشتركه لها ، وقال قائل : « ما هذه المتحركات من الانسان والفرس والطائر ؟ » فقيل « الحيوانات » كانت الدلاله واقعه على كمال حقيقتها المشتركه

واما على سبيل الانفراد والشركه معاً مثل « الانسان » فانه ماهيه زيد وحده وزيد مع عمرو بالشركه ، وذلك لان زيداً ليس يفترق عن عمرو بمعنى مقوم ، بل بأحوال عرضت لمادته لو توهم فقدانها لم يجب ان يكون فقدانها سبب فقدان زيد وفساده على ما تحقق في العلم الكلي ، وليس افتراقه كافتراق الانسان عن سائر الحيوانات بامر مقوم لجوهره

واما هل بعض ما يفترق به على القبيل الاول ، وبعضه على القبيل الثاني ـ فليترك الى العلم الكلي ، فلا يضر المنطقي تسليمه والبناء عليه ، لو كان ما يبنى عليه موجودا مسلماً بالجمله

ومن عاده الناس اذا حقق عليهم ـ ان يسموا القسم الثاني (جنسا) للمشتركات

الفريبه فيه بحو مالها من الاشتراك ، وان يسموا كل واحد من المشتركات القريبة مه (نوعا) له،فيكون كل واحد من الجنس والنوع مفهوما بالقياس الى صاحبه

ومن عادتهم ان يسموا الاسم الثالث (نوعا) لا لى نحو ما سمي المشتركات في الجنس نوعا ، بل بالقياس الى الاشخاص التي تحتها من حيث انها تدل على ماهيه اشيا لا تفترق بامر مقوم، حتى لو لم يكن فوقه معنى جامع جمعا جنسيا تصير بسببه نوعا بذلك المعنى كان في نفسه نوعا بهذا المعنى

في المقومات

المقوم — اما أن يكون من الشيء جنسا له ، او جنس جنس له ، وكذلك حتى ينتهي واما ان لا يكون كذلك ، بل لا يزال يكون جزءا من حقيقته اوحقيقة جنس له ، ان كان للشيء جنس لا يعود في وقت من الاوقات فان عرفت جنسا ليس مثلا يكون بالقياس الى جنس الشيء جنسا وبالقياس الى الشيء مقوما غير جنس ، وان يكون بالقياس الى كل جنس وان علا غير جنس — فهذا لا يخلو اما ان يكون مساويا لمقومه لا على جنس الشيء ذي الجنس ، او يكون اعلى منه ، او يكون اخص منه ولا يجوز ان يكون اعلى منه واعم و مقوم له ، لانه حينئذ اما ان يكون وحده دالا على ماهيه مشتركه لما حمل اعلى الاجناس ، فيكون اعلى الاجناس ليس اعلى الاجناس ، او يكون ليس وحده كذلك بل مع غيره ، ويكون حينئذ لا على الاجناس جنس وهذا محال

فاذن يجب ان يكون مقومه اما مساويا ، واما اخص فان كان اخص تميز به بعض ما تحت اعلى الاجناس عن بعض في ذاته عما شاركه في امر مقوم ، وان كان مساويا تميز به اعلى الاجناس عما شاركه في لازم عام وهو الوجود فانه تبين في العلم الكلي ان الوجود لا يعم الاشيا كلها عموم المقوم لها الداخل في ماهيتها ، وكيف كان فانه صالح للتمييز الذاتي ، وهو الذي جرت العادة بتسميته بـ (الفصل)

فقد آل الأمر الى ان الجنس ولا الفصول اما اجناس ، واما انواع ، واما فصول، اعني الانواع بحسب المعنى الثاني مما هي النوع به ومن المعلوم ان الشيء ربما كان جنساً لشيء ونوعا لشيء مثل « الحيوان » فانه نوع من الجسم وجنس للانسان و ... هي الى نوع سافل وجنس عال واما ما ذلك هو في كل باب فيهما فغير محتاج اليه في المنطق

فالجنس — هو الكلي الدال على ماهية مشتركة لذوات حقائق مختلفة
والنوع بمعنى — فهو الكلي الموضوع للجنس في ذاته وضعاً اوليا
وبمعنى آخر — هو الدال على ماهية ما تختلف بالعدد فقط
والفصل — هو الكلي الذي يميز به كلي عن غيره تميزاً في ذاته

في اللازمات

يجب ان تضع وضعاً مقررا ان اللوازم التي تلزم الشيء وليست مقومة له — اما ان تكون للشيء عن نفسه كالفردية للثلاثة ، او من خارج كالوجود للعالم وان الشيء الذي لا يتركب منه — لا بد ان تكون له لوازم كثيرة معاً لزوما اوليا ، بل انما يلزمه اللزوم الاولي منها واحد ، ويلزمه غيره بوسطه ، كلزوم الضحاك لا للانسان بعد لزوم المتعجب بعد لزوم المدرك له

وكل لازم فاما اعم ليكون مرتبة فردا للثلاثة سوا كان بوساطة لازم اعم كالفردية او بغير وساطة واما مساو مثل لزوم كون زوايا المثلث مثل قائمتين للثلاثة وايضاً قد يلزم الشيء الذي لا يتركب منه معنى اعم منه ومعنى اخص منه ، لكنه قد يكون احدهما بتوسط الآخر اما الاعم بتوسط الاخص فعلى ما وجدنا من ان الاخص يلزمه الاعم واما الاخص بتوسط الاعم فان الاعم اذا اقترن بالاخص حصل ثالث اخص من الاعم له حكم مفرد وايضاً فان اللازم الذي ليس اعم قد يكون قسمة وقد يكون معنى غير قسمة والمعنى الذي ليس بقسمة معروف ، واما اللازم الذي هو القسمة

فهو ان يكون المعنى العام يلزمه ان يكون في تحصيله احد الأقسام لابد منها ، مثل الفرد يلزمه ان يكون اما ثلاثه واما خمسه ، ذاهبا الى غير نهايه ، او واقفا عند نهايه وبعض انحاء القسمه اللازمه يكون اوليا ، وبعضه غير اولى فان قسمه الفرد مثلا الى ثلاثه وخمسه قبل قسمته الى ذي مربع اول من العشره بالفرد الاول وذي مربع اكثر من ضعف العشرة باول مركب من عددين اولين واذا كان المعنى العام جنسا كانت آخر القسمه الاولى هي الفصول وكما تحدد بالمعنى العام تحصل معنى بالث اخص من الجنس الثاني مقولا اوليا ، وهو لامحاله النوع ثم اللوازم التي تلزم بعدها تكون بعد ماهيه النوع

ولما كان الشيء البسيط لا يقتضى معنى خاصا اوليا الا اقتضاء واحدا فاذا كان المعنى الجنسي بسيطا لم يقتض الاقتضاء الاولى الا قسمه واحده ، فلايجوز ان ينقسم بالفصول قسمه حقيقيه ثم ينقسم قسمه اخرى بفصول اخرى مداخله لتلك الفصول ، الا ان يكون المعنى الجنسى ركبا ، ولابعد ان ينقسم مثل انقسام الحيوان في امثلتهم الى ناطق وغير ناطق ، ومره اخرى الى مائت وغير مائت ان كانت القسمتان في هذا المثال فصليتين كلاهما ولا باقيه في الامثله

في العوارض الغير اللازمة

هذا مثل كون الانسان نائما مره ومستيقظا مره ، وكونه متحركا مره وساكنا مرة فبعض هذه من الطبع ومن الاراده مثل ما قلنا ، وبعضها من اسباب خارجه مثل المرض ومثل ما يلحق من الالوان بسبب الاحوال ، وايضا بعض هذه مطاوله كالشباب والسن ، وبعضها سريعه المفارقه كالقيام والقعود ، وبعضها يوجد في غير النوع مثل الحركه قد يكون في الانسان وغيره ، وبعضها خاصه به مثل الانبساطه عرضا بالانسان

وقد يوجد من هذه محمولات ، فيقال مثلا للانسان نائم ومستيقظ ومتحرك وساكن وابيض وضاحك

في اللاحق العام والخاص

اعلم ان كل معنى لا يقوم الشيء ، وهو قـد يوجد له ولغيره ، فانه قد جرت العادة بان يسمى « عرضا عاما » سواء كان لازما او مفارقا

وكل ما كان فيما لا يقوم ، ولا يوجد الا للشيء ، فقد جرت العادة بان يسمى « خاصه » سواء كان لكله او بعضه ، ولازما او مفارقا

فيكون اصناف العام اربعة اللازم للشيء كله ، ويكون لغيره واللازم لبعض الشيء — كالابوة لبعض الناس — وقد يكون لغيره والعارض للشيء كله ، وقد يكون لغيره والعارض لبعض الشيء وقد يكون لغيره — كالمتحرك لبعض الحيوان

ويكون اصناف الخاصة ثلاثة اللازمة للجميع دائما واللازمة للبعض دائما — كالضحاك بالقياس الى الحيوان والذي لا يلزم ولا يكون الا للشيء وحده — كالضاحك بالفعل او كالكاتب بالفعل للانسان

في أصناف تركيبات المعاني المختلفة

في العموم والخصوص وغير ذلك

انه يجب أن نعلم ان المعنيين المختلفين في العموم والخصوص قد يتركبان على وجوه من ذلك ان يكون المعنى العام مما يلزمه قسمة ما لزوما أوليا بغير في ان يحصل له بعض اجزاء القسمة فاذا اقترن به الفصل منها حينئذ ان يكون موجودا ، و يكون ذلك الاقتران ليس بمقتضى مفهوم احد المقترنين حتى يكون احدهما لازماً للآخر في مفهومه ، بل انما يلزمه في ان يكون موجودا مثال ذلك اذا قلنا «الجسم» وعنينا به من الجواهر له ابعاد ثلاثة على الوجه الذي يصح من غير زيادة ، او بشرط حذف زيادة ، فان هذا المفهوم لا يمكن ان يحصل موجودا الا ان يكون على احد اقسام القسمة التي تلزمه ، وان يكون مثلا نباتاً او حيوانا او جمادا بلا حد ما هو اخص يحصلا معه ، مثلا ان يكون ذا نفس ناطقة ، ومفهوم « ذا نفس ناطقة» هو انه

شي لا ندرى ما هو بحسب هذا المفهوم، له نفس ناطقة، وليس يدخل في هذا المفهوم ان يكون جسما أو غير جسم، ولا يلزم ذلك هذا المفهوم، وان كان نعلم انه لا يصح ان يكون في الوجود الا جسما، ولو كان داخلا في مفهومه أو لازما لنفس مفهومه ما احتيج الى شي من الاشيا يكون هو الجامع بين النفس الناطقة وبين الجسم، ليحصل منه شيء وجود، له نفس ناطقة كما لم يحتج في اقتران الثلاثية والفردية الى جامع يجمع بينهما يجعل الشي الذي هو ثلاثة فردا، بل نفس معنى الثلاثية في مفهومه يقتضى ان يكون له معنى الفردية، والشي اذا حصل له معنى الثلاثية فقد حصل له معنى الفردية من نفسه لا بسبب شي غيره

واما ذات النفس الناطقة بالجسمية فبسبب، وكذلك تعلق سائر الصور بموادها سوا كان جائزا لها أن تفارق اوغير جائز، وان كان لبعضها تقدم في وجود البعض، لكنه سيظهر ان ذلك ليس بسبيل اقتضا المفهوم، بل على سبيل اقتضاء الوجود، وبين مقتضى المفهوم ومقتضى الوجود فرق

وكذلك لا نجد صورة من الصور ماخوذة على بساطتها نفس مفهوم يقتضى ان يفهم منها حصول المادة لها، وان وجب من خارج مفهومها واعتبار وجودها ان يكون لها مادة يجب عنها اذا فرضت ذات وجود او يجب لها من غيرها، اللهم الا ان ناخذ الصورة لا بسيطة، بل من حيث تركيب يعرض لها مع المادة فحينئذ لا يكون المادة لازمة لمفهومها، بل متضمنة في مفهومها، وليس كلامنا في مثل ذلك

ومما يجب ان تعلم انك اذا قلت « ناطق » او قلت « جسم مطلق » — اما اولهما فقد اردت فصل مثل « الانسان » واما ثانيهما فقد اردت فصل مثل « النار » — فانك قد اشرت الى طبيعة الجنس لانك اذا قلت « ناطق » عنيت به انه ذو نفس ناطقة، واذا قلت « جسم مطلق » عنيت به انه ذو قوة في الطبع محركة الى حد فوق حدود الاجسام المتحركة بالاستقامة واذا فهم انه ذو نفس ناطقة فقد فهم انه « ذو شيء هو كمال في جسم طبيعي » الى من شانه أن يعقل المعقولات، وكذا وكذا واذا فهم انه «ذو قوة» فقد فهم انه ذو مبدا حركة لما

هو فيه ، وهو جسم لامحالة

فيتحدد بهذه الأجوبة من ذلك انه اذا قال « شىء له او فيه كمال فى جسم طبعى » لم يلزم من مفهوم هذا انه نفسه ذلك الجسم الطبعى ، بل لا يمنع مفهوم هذا ان يكون هذا الشىء فيه شىء هو ايضاً فى غيره الذي هو جسم طبعى ، وهما معاً ، او هو فيهما معاً ، لكنه كمال بالقياس الى احد الشيئين الذين هو فيه

وايضاً لو كان يوجب ذلك — لكان على سبيل ما بالعرض

وايضاً فان ذات النفس وذات كل قوة — شى ، وكونهما كمالا وحالا لشيء — شى من لواحق ذاته واذا حدث عن النفس بمثل هذا اللاحق قول مساو كان رسما له لا حداً ، وانما يحصل للحيوان الفصل المنوع له الى الانسان بانضمام ذات النفس الى ما ينضم اليه انضماما اولياً ، ثم تتبعه توابع النفس ولواحقه ، وهو من حيث تلك التوابع واللواحق — اذا كانت مساوية — مخصوص لا مفصول ، فاذا عنى بالناطق ذو كمال جسم بصفة كذا فقد اورد رسم الانسان وخاصة الحيوان لا فصله ، لكنا نضطر عن تحديد القوى البسيطة ، وانما نرسمها بالضرورة رسما ، فلا يمكننا ان لا نلتفت الى موضوعاتها والى ما يلزمها في الوجود ، فنقول انها توجد فى حدودها موادها ، واما القوى اذا اخذت مركبة علي النحو الذي اشرنا اليه فيما سلف فانه لم يصلح ان تؤخذ منها الفصول ، لانها مأخوذة بعد حصول القوة والصورة من حيث الحصول ، مثل الطبيعة فانها حالة ذى النطق من حيث لها الذات التى تسمى لها ناطقا

ومما يشبه هذا القسم المذكور ، بل هو داخل معه فى المعنى العام ، ما يكون من جمع عارض للشى يكون له ولغيره مع الشى الموضوع له اولازم له في وجوده ، وليس فى ماهيته ، يكون لاجتماعهما حكم اجتماع حدىد ليس بعينه مفهوم احدهما ، مثل المجتمع من الانثوية والتمييز (١)، ومثل المجتمع من السواد والبياض الذى هو البلقة ، ومثل المجتمع من افادة الوجود والبياض لدى البعض ، فان الوجود صفة للاشياء ذوات الماهيات المختلفة ومحمول عليها خارج عن تقوم ماهياتها ، مثل البياض والسواد ،

(١) وذلك ان مجموع الانثوية والتمييز مرموز عليه باسم «الا نطس» راجع فصل «الحد» من هذا الكتاب

لايختلف بحسب اختلاف الموضوعات الا في شيء بعد الوجود ، ولا يلتفت الى افاو بل فيه خارجه عن هذا المذهب ، وليست صفه بعضها اضافة هذه الماهيات بل فائض عليها من مبدا وكذلك افاده الوجود فاذا اقترن الناقص بصفه الوجود كان ناقص موجود ، واذا اقترن به افاده الوجود كان ذلك بالقياس الى المبدا الفاعل بذ مضا ، وهو الناقص الذي بالذات ، فكان بالقياس الى المبدا الفاعل من حيث يصير حال حدوث الوجود فيه ببعضا وهو من حيث الافادة بالعرض ، لانه نقص من حيث الاستفادة ، لكن الافادة والاستفاده متلازمان معاً واما من حيث قياسه الى نفس الناقص فهي معقول زائد على معقول الناقص وعلى معقول الافاده ليس يتبع احدهما مفهوم الآخر في نفسه ، بل بحسب وجوده ولا اسم له

وقد يكون من هذا الباب ما يكون فيه العام لازما من خارج الموضوع ، و يكون منه ماهو غير لازم ، وقد يكون فيه كل واحد من المجتمعين اعم من الآخر من جهه دون جهه ، مثل اجتماع الناقص والحيوان ، وربما كان المجتمعان ليسا احدهما محمولا في الطبع والآخر موضوعا ، بل بحق كل واحد منهما ان يكون محمولا على شيء واحد في الطبع ، مثل اجتماع الاقدام والعقل في الشجاع ، ومثل اجتماع العفه والشجاعه والتدبير في العدل

والذي يفترق فيه هذا القسم والقسم الذي ذكرنا انه نحو اجتماع الجنس والفصل — ليس هو ان العام في الجنس لا يحصل وجودا بالفعل الا بالخاص ، ولا ان احدهما ليس تابعا لمفهوم الآخر ، ولا ان اجتماعهما باسباب من خارج وذلك لانه قد يكون من هذا القسم الثاني ما يكون العام مقوما بالذات بالخاص ، مثل الناقص بالقياس الى الانسان والفرس ، فانه ليس يجوز ان يحصل بالفعل الا في شيء من الانسان والفرس وسائر اجزاء القسمه التي يقع له بالقياس الى موضوعاته ، ومع ذلك فانهما يجمع بينهما جامع هو خارج من المجموعين ، وان كان قد يكون ط معه ملازمه لهما فانه قد يكون غير كل واحد منهما ، ثم ليس ولا واحد منهما يتبع مفهوم الآخر ، لكن الفرق بينهما ان العام في المعنى الجنسي جار مجرى الموضوع و شبيه من المادة

وما يجرى مجراه والخاص المضاف الـه هيئه وصوره يتصور بها الموضوع ، فعموم منهما ثالث فاما طبعا واما فى هـذا المعنى الثاني فان العام هو الهيئه والصورة للخاص ، والخاص هو المتصور بالا ام او كلاهما هيئه وصوره لشى ثالث

ولو ان آخذا اخذ ما يجرى مجرى الموضوع كالانسان مثلا او العدد يجعله العام لخاص ما تحته مثل الرجل او المنقسم بمتساويين فقال «انسان رجل» اوقال «عدد منقسم بمتساويين» لم يجد الخاص هو الذى ينسب الى العام فافرده افرادا اوليا ، بل يجده عارضا له بعد لحوق المخصص الاولى ، كالرجل فانه اذا استكملت الانسانيه بما تستكمل به تعرض لها عارض مزاج مع استكمالها او بعد استكمالها تصير به رجلا كما تعرض له ان تصير شيخا او تعرض للمادة التى تتكون منه، لامن حيث هى موضوعه للصور الاولى التى بها تكون انسانا ، بل من حيث افترانها بسبب آخر وكذلك العدد يلحقه اول ما يلحقه في تخصيصه انه يكون اثنين او اربعه او ستـه ثم ما يلزم ما خصصه لزوما فى مفهومه ان يكون منقسما بمتساويين وان يكون اسا بحسب الاعتبارات التى له لانهايه لها ماخوذه كلها لازمه واذا لم يكن هكذا ، وكان دعوانا هذا في المثالين غير صحيح فلنفرض النطقي فى الانسان انه جنس للرجل وفى العدد انه جنس لما يخصص بما اوردناه ، فانه لامناقشه فى الامثله ولنفرض انهما لنا جنسين ان كان دعوانا فى المثالين صحيحا، ولنحصلوا من ذلك ان النحو الذى ادعيناه فى المثالين ليس على النحو الذى يجرى عليه مايدعيه فى اجتماع طبيعتى الجنس والفصل ، ثم نترك المناقشه فى الامثله علينا بعد ان نعرف جهة الفرق

والمعنى الجنسى اذا لحقه معنى فصلى لم يخل اما ان يكون ذلك الفصل يجعله بحسب لا يلزمه من المحمولات التى لاسبب له فى حد جنسه الا لوازم يلزم ذلك الفصل وياتى بعده ، وعوارض يلحقه من اسباب خارجه يجوز ان يتوهم غير لاحقه، فيكون قد قوم ماهو نوع الانواع واما ان لا يكون فعل ذلك بعد ، فيكون قوم نوعا هو ايضا جنس وهذا ضرب من تركيب معنى خاص وعام منقسم الى قسمين

والضرب الثاني ان يكون احد التركيبين يلزم الآخر فى مفهومه ، فلا يكون ذلك

التركيب بسبب من خارج مثل تركيب الثلاثية مع الفردية ، وهو تركيب الموضوع ولازم ماهيته ، وقد يقع ان يركب على ان يقدم الاخص منهما على الأعم ، فيقال « ثلاثة فرد » وهذا من الجنس الذي يسميه بعض الناس (هذيانا) لانه يحسب الابهام عن حد التركيب اذ كان لا ثلاثة الا فردا ، مثل قول القائل « انسان جسم » ، واما اذا قال « الثلاثة فرد والانسان جسم » لم يعد هذا هذيانا عندهم ، بل اخبارا عن نفس بنفسه ، وليس عكس هذا بعد هذيانا مثل قولهم « فرد هو ثلاثة » اذ كان الفرد قد يكون غير ثلاثة وبفارق هذا الاول من حيث بما وبفارق الجنسي منهما بأن العام لا حصة له في تقويم الموجود العام بالفعل التمام الاولي فان الثلاثية تقوم اولا بقومها بما تقومه ، ثم يكون العام من لوازمها ، ولا يكون للفردية مدخل في تقويمها الاولي ولا في تقويم المركب منهما الا كما تقوم الجزء الشكل ، ويكون للثلاثية مدخل في تقويمها من غير جهة تقويم الجزء الكل ، فانه يكون بنفسه علة لوجود الجزء الثاني ، فانه اذا حصل للثلاثة وجود كفي ذلك في وجود الفردية والمركب منهما ، وليس كذلك اذا حصل للناطق وجود ، بل يحتاج الى سبب آخر يجمع بينهما فيقومان المركب كما يقوم الجزء فقط ، وليس احدهما مقوما في نفسه اولا ، ثم يلحقه الثاني لحوق شيء لشيء مقوم ، بل انما يحصل الشيء المقوم التقويم الاولي باجتماع منهما جميعا فيجب ان يكون هذه الحقائق متصورة

في تركيب احوال المحمولات

بعضها مع بعض

المحمولات بعضها اول وبعضها غير اول ، وقد يستعمل لفظ (الاول) في هذا الموضوع على معان ثلاثة فيقال « اول » ويعني به الشيء في كونه محمولا على الشيء نفسه ، و« اول » في العقل مثل حكمنا اعظم من الجزء على الكل ويقال « اول » ويعني به الانتساب الى محمول بان يحمل على الشيء بعلة المحمول الذي يقال له « اول »

مثل كون الانسان اولا من شانه أن يتعجب ، ثم من بعد ذلك كونه من شانه ان يضحك ، والاول الحقيقي من هذا الباب هو الذي ليس بينه و بين الموضوع واسطة البتة ، وهذا هو الذي يستحق أن يقال له « المحمول على الشيء بذاته ولما هو » ، لست اعني المحمول في جواب ما هو ، بل المحمول على الشيء — لا بسبب شيء من صفاته واحواله بل بسبب ذاته ولانه هو — مثل « الضحاك » المحمول على « الانسان » لامن جهة انه انسان حتى يلقى الانسانية من غير واسطة ،بل لاجل ان الانسان متعجب فلذلك هو ضحاك ، فهو للانسان بتوسط صفة له ، تلك الصفة تقتضيه ولولاها لما وجب ان يكون ضحاكا ، ولا يبعد ان يظن ظانون ان كل ماهو أول بهذا الاعتبار فلابد ان يكون اولا بالاعتبار الاول و يقال «اول»

و يعنى به الشيء الذي ليس يحمل على الشيء بتوسط شيء أعم منه يكون من حقه ان يكون محمولا على ذلك الاعم ثم على الشيء ولا تجد محمولا اولا على هذه الصفة الا الجنس والفصل والخاصة وخاصة الفصل المساوية في عداد الخاصة والعوارض واللوازم التي لا تستغرق الجنس مثل الانوثة والذكورة لانواع الحيوان واماجنس الجنس وفصل الجنس مثل « ذي النفس الحساسة » للانسان وخاصة الجنس مثل «المتحرك»و «اللامس» والعرض العام للجنس ، فان هذه ليست بمحمولات اول فانها تحمل على الجنس وهي محمولات مادامت طبيعة الجنس موجودة في اي نوع كان، وان لم تكن النوع المتكلم فيه موجودا فلا يكون محمولة على طبيعة النوع اولا ، وهي محمولة على طبيعة الجنس من غير انعكاس ، فهي محمولات على الجنس اولا ، وما كان منها مقوما فانما يقوم طبيعة الجنس اولاً ، ثم تضاف اليها فصول فتقوم طبيعة الانواع

فان قال قائل « ان طبيعة الفصل علة لطبيعة الجنس ، ومالم تصل الى الشيء العلة لم تصل المعلولة » فهذا القائل يوجب ان تكون اعلى الأجناس محمولا اولاً بهذا المعنى الذي نحن فيه ، فانا لسنا نذهب في استعمال الأول الى هذا الاول ، بل الى ما اشرنا اليه واذا قايسنا الجنس وفصله صادفنا الفصل هو المحمول المقوم للجنس ، لا الجنس للفصل ، وان كان يصح حمل الجنس على الفصل فليس على سبيل مقوم ،

بل على سبيل مفهوم ، والمقومة فى المحمولات احص من المحموله واذا كانت مقومة الفصل اولا للجنس فمحموله اولا على الجنس ، واذا كانت عليه اولا فهي على النوع غير أول بهذا المعنى واذا حملنا الجنس على الفصل ثم حملنا الفصل على النوع فيكون قد ادخلنا لامحاله الفصل بين الفصل والنوع وماهو بالمفهوم فى الحمل اولا ، فيكون قد ادرنا من حيث لم نشعر

واما لوازم الفصل وخواص الفصل التى هى اعم من النوع ان كان فصل مثل المنقسم بمتساويين الذى هو اعم من الزوج ، ولنفرضه الآن مثلا نوعا من العدد ثم كان له خاصه مثل كونه ذا نصف أو ذا ربع الضعف فانها لا تخلو اما ان تعم الجنس فيكون من المحمولات التى ليست اولا ، وان لم تعمه فهى من جمله لوازم النوع الغير العامه للجنس ، واما مقومات الفصل ان كان ذلك وجودا فان كانت اجناس فصول مثلا ، مثل ما نظن من ان المدرك جنس للحساس والناطق ، فانها تقصل لامحاله ماهو أعم من ذى الفصل فهى اذن داخله في جمله فصول الاجناس فيكون اجناس الفصول فصول الاجناس ، ولا تكون اوليه وفصول الفصول ان كانت اعم فهي في حكم اجناس الفصول ، أومساويه فهى في حكم الفصول واوليه ، وانت تعرف من هذا اجناس الخواص والاعراض وفصولها ان كانت موجوده وكما ان المحمول الاول قد يقال على وجوه فكذلك المحمول على الشىء بذاته ولما هو فقال على وجوه ، ولسنا نحتاج في هذا الموضع الى ان نعد وجوها لا تناسب هذا الموضع فيقال محمول بذاته ، ومن طريق ماهو لما يكون داخلا في ذات الشىء وماهيته سوا كان مولا في ماهيته اوداخلا في جمله المقول فى ماهيته على انه جزء له ويقال محمول بذاته من طريق ماهو للامر الذى لا يحتاج الشىء فى ان يوصف بذلك وان كان عارضاً له الى شىء غير ذاته أوغيرخاصه من خواص ذاته ليس يحمل عليه لاجل شىء اعم منه حمل «المتحرك بالاراده» على «الانسان» بسبب انه حيوان ، ولأجل شىء احص منه حمل قول « الكتابه » على « الحيوان » بسبب كونه انسانا ويقال محمول بذاته ولما هو اذ كان اولا بالمعنى الثاني من معاني الحمل الاول وقد يقال محمول

بذاته لاجل انه ليس يحتاج الشيء في ان يحمل ذلك عليه اوعلى بعضه الا الى تهيؤ فيه ليس يحتاج في ان يكون له ذلك التهيؤ الى ان يصير بالفعل أخص منه مثل الكتابة بالفعل للانسان و يفارق الضرب الثاني مما يقال عليه اللفظ المذكور ان هذا له بحسب اعتبار التهيو ، وذلك بحسب اعتبار الوجود بالفعل ، وهذا هو احد اجزا القسمة التي تكون لازمة للشيء بذاته على الضرب الثاني ، مثل الفرد والزوج مثلا للعدد ، ومثل الكتابة والامية للانسان ، الا ان بين هذين المثالين فرقا ، فان الذي للفردية هو طبيعة العدد مجردة في العقل ، واما العدد الذي هو فرد و بالضرورة ودا بما هو فرد واما الثاني فان التهيو فيه تابع للطبيعة الموضوعة في التجريد العقلي وفي الوجود خارجا اي" جزئي كان منها ، فان كان واحد من الكتابة والامية تهيأ لها الانسان الموجود اي انسان كان ، والامور العامة تكون لها فصولها المقسمة ، وعوارض انواعها وخواصها مقولة عليها و بذاتها و بن طريق ماهو على هذا الاعتبار وجميع هذه كيف كانت والمحمولات التي لا تقوم الشيء وتعرض لانسان شيء اعم تخص باسم الاعراض الذاتية اي اللواحق الذاتية ، وهي غير المحمولات الذاتية في المعنى لان المحمولات الذاتية قد تدل على غير هذا المعنى واذا قيل لهذه اعراض فليس يعني به العرض الذي يوضع بازاء الجوهر ، بل يعني به العرضي ، واما العرض الذي بازاء الجوهر فله حد اورسم غير هذا ، وليس يعنى به العرض الذي هو احد الخمسة الذي من حقه ان يسمى عرضاً عاما فان هذا ايضاً يقال على الخاصة المساوية وعلى الخاصة التي هي أول ، مثل الكتابة للانسان والحيوان وهذه المعاني يجب ان يكون محققة محصلة

في أصناف التعريف

التعريف — هو ان تقصد فعل شيء اذا شعر به شاعر تصور شيئاً ما هو المعرف وذلك (الفعل) قد يكون كلاماً ، وقد يكون اشارة

والتعريف الذي يكون بالكلام — اما ان يكون بكلام لا واسطة بينه و بين ما يتصور من جهته ، على النحو الذي يتصور من الكلام ، فيكون ذلك على سبيل دلالة اللفظ على معناه واما ان يكون بكلام بينه و بين ما يتصور من جهته واسطة ، و يكون ذلك على سبيل دلالة لفظ وصف الشيء ونعته عليه ، فيدل اللفظ دلالته اللفظية على معنى ، فاذا دل على ذلك — دل ، بوسط ذلك المعنى على المعنى المقصود بالتصور ، لأن الذهن من شأنه ان ينتقل من ذلك المعنى وحده ، او مع قرينة ، الى المعنى المقصود بالتصور وذلك المعنى في اول الامر اما ان يكون من قبيل ما يحمل على الشيء ، او من قبيل ما لا يحمل على الشيء ، لكن تصوره ملتزم لتصور الشيء ، فاذا تصور ذلك المعنى عمل في النفس المعنى الذي يلزمه ، مثل تصور «الأب» عند ذكر «الابن» وتصور «المحرك» عند ذكر «المتحرك» عند من يصدق ان لكل متحرك محركا

وهذا القسم ، وان دخل فيما نحن بسبيله من وجه ، فيجب ان يفرد لفظ (التعريف) لما يكون المقصود به تمثيل الشيء في الذهن من جهة محمولاته واما الذي سبيل تابعاً لتمثيل من غير أن يكون العادة جارية بان يراد في تمثيله وتصويره تمثيل ذلك ، وان كان سبيل و سع ، فلنفرد له اسم آخر

والتعريف الذي يكون بالمحمولات — فقد يكون بمحمول مفرد ، اذا كان ذلك المحمول خاصاً بالشيء وقد يكون بمحمولات تركب معاً وكل واحد قد يكون بمحمول مقوم وقد يكون بغير مقوم ، بل لازم او عارض

والتعريف بالعارض لا يليق الا في زمان ما ولشخص ما واما المعنى الكلي فليس يلحقه العوارض الا بالعرض و بسبب اشخاصه الجزئية واما كون الشيء بحيث يعرض له ذلك العارض — فهو امر لازم غير عارض

فالمعانى التي تتناولها العلوم — هي المعانى الكلية وما يجري مجراها و يدخل في حكمها ، فيبقى اذن ان التعريف المفرد اوالمركب بحسب العلوم اما ان يكون بمقوم اولازم و (التعريف المفرد بالمقوم) هو تعريف الشيء بفصله ، فان الجنس مشترك فيه لا يشير الى ماهو نوعه ، فلا يقع به تعريف نوعه بوجه من الوجوه وحال من الاحوال ، وان توهم بعض الناس انه قد يقع به تعريف ما و بالجملة ان التعريف يقتضى التخصيص لا غير و (التعريف المفرد باللازم) هو التعريف بالخاصة فان حال اللازم العام فى انه مشترك لا يشير الى جزئياته حال الجنس

و (التعريف المركب بالمقوم) هو الذي اذا وجدت شرائط تقولها كان حدا محققاً ، وان ساوى وفقد بعض الشرائط كان حدا خداجا ، اوكان جزء حد

و (التعريف المركب لامن المقوم الصرف) هوالذى اذا وجد شرائط تورذها كان رسما محققاً ، وان نقصه بعضها كان رسما خداجا

وكل تعريف مركب مساو ومن مقومات فهو (حد تام) ، أوجزء حد وحد خداج فان المقومات محققة الوجود للشي و يقه له فانها اجزاء لماهيته ، ومحال ان يدخل ماهيته فى الذهن ولم يدخل معه اجزاؤه ومقوماته، فاذا دخلهأجزاؤه ومقوماته كانت حاصلة معه فى الذهن ، وليس كل حاصل فى الذهن متمثلا فيه بالفعل دائماً، بل هو الذى اذا التفت اليه وجد حاضرا وقد يصد عنه الى غيره ولا يكون حاله حال المجهول المطلق ، بل يكون كالمخزون المعرض عنه واما كنه هذا فليطلب من (علم النفس)

ونحن نشير فى حصول أجزاء الماهية مع الماهية الى هذا النحو من الحصول، فاذا احطر بالبال لم يعقل الذهن عن وجوده للماهية الا ان يعرض عنه ولا يخطره بالبال ، وحين نعرف به الشي فقد يتصدى لاخطاره بالبال فلا يجوز ان يكون مجهول الوجود للماهية

فيجب اذن — اذا كان موجودا للماهية وقد دل بجميع المقومات العامة والخاصة على نفس الماهية — ان لا يبقى شيئ يه اليه ويميل معها الماهية المجموعة عنها

في الذهن حاصر الجملة والأجزاء و يمثل مالو اصلح اصلاحا ما يمل معه الماهية

واما اللوازم فليس كثير منها بين الوجود للشيء ولا بين اللزوم له ، فيجوز ان تؤلف منها عدة تدل على جملة لا يكون تلك الجملة لغير الشيء ويكون خاصة له مركبة ولكنه لا يميل الذهن الى الشيء فلا يكون رسما ، وكيف يكون رسما وشرط الرسم ان يكون معرفا، وقد لا يكون ايضاً رسما حداحا اذا لم يكن من شانه ان يتم بما يضاف اليه رسما تاماً ، بل يكون خاصة مركبة من لوازم الشيء المجهولة فاقر شانه النظر في ان يثبت لزومه للشيء ، مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين ، ومن هذه اللوازم قد يمكن ان يجمع منها تعريف مركب يكون رسما بالقياس الى انسان دون انسان ولا يكون رسماً مطلقا ، وانما يكون رسما بالقياس الى من يجمع علمين ، احدهما ان يعلم بالاكتساب البرهاني كون تلك اللوازم محمولة على ما عرف ، والثاني ان يعلم انها بخصه علماً حاضرا بالبال ، وانما لا يكون رسما مطلقا لانه ليس يقتضي تعريفا مطلقاً

ولقائل ان يقول « لقد اهملتم التعريف الذي يكون على سبيل التمثيل ، والتعريف الذي يكون على سبيل المناسبة ، فمثال الاول ان يقول قائل الحيوان هو مثل الفرس والانسان والطائر ، ومثال الثاني ان يقول ان النفس هي التي تقوم من البدن مقام الربان من السفينة » فنقول اما التمثيل فليس بتعريف حقيقي ، بل هو كتعريف ، وقد يقع فيه الغلط كثيرا ، فان التعريف بمثل المثال الذي اورد للتمثيل ربما اوهم ان الحيوان لا يكون الا ذا رجلين او ارجل وان عديم الرجل ليس بحيوان ، وكيف لا والقائل « ان الحيوان هو كالفرس والانسان » قد قال قولا مهملا حين لم يبين انه كالفرس والانسان في (ماذا) ، فان بين انه كالفرس والانسان في انه ذو جسم حساس كان في الحقيقة قد وقع التعريف لا بالتمثيل ، بل لشيء مما سلف ، وكان التمثيل نافعاً ، لا في تصور المعنى ، بل في تسهيل سبيل تصوره وفي ان للمعنى والوجود ما يطابقه

وليس من شان المعنى المتصور ان يكون له في الوجود مثال بوجه ، مثل كثير من معاني الاشكال الموردة في كتب الهندسة ، وان كان وجودها في حيز الامكان ،

ومثل كثير من مفهومات الفاظ لا يمكن وجود معانيها ، مثل مفهوم لفظ «الخلا» ومفهوم لفظ «الغير المتناهي» في المقادير ، فان مفهومات هذه الالفاظ تتصور مع استحالة وجودها ، ولو لم تتصور لم يمكن سلب الوجود عنها فان ما لا يتصور معناه من المحال ان يسلب عنه وجود و يحكم عليه بحكم سواء كان اثباتاً او نفياً

واما الوجه الثاني فهو تعريف من باب اللوازم واللواحق ، فان النسبة من لواحق الاشياء ولوازمها ، والشيء قد يكون له اعتبار بذاته ، وقد يكون له اعتبار بحسب حاله من عارض ولازم، فيكون مثلا باعتبار ذاته انساناً و باعتبار حاله ابيض واباً وغير ذلك وقد يكون اعتباره بحاله اعتبارا لا يتعداه ، وقد يكون اعتبارا يتعداه واذا كان اعتباره بحاله لا يتعداه كانت حاله خاصة له فاذا اتي بالحد الحقيقي الذي له بحسب حاله ، وهو غير الحد الحقيقي الذي له بحسب ذاته ، كان حده الذي بحسب حاله اما رسما واما قولا من قبيل الخاصة المركبة بحسب ذاته فانه ان كان ينتقل الذهن من تصور القول الخاص لحاله الى تصور ذاته كان القول رسما لذاته ، وان كان لا ينتقل ، بل يقف عليه — كان القول خاصة مركبة غير رسم ، مثال هذا ان هاهنا شيئاً اذا حصل له ضرب من الاقتران بالبدن الحيواني صار به بدن الحيوان حيا ، وحصل من اقتران احدهما بالآخر مجموع هو الحيوان ، وذلك له ذات هو بها امر ما ، ولان اعتباره من جهة ذاته غير واضح لا رباب اللغة فليس له بحسب ذاته اسم عندهم ، بل انما يوقعون عليه اسما بحسب كونه مدبرا او محركا او كمالا أو غير ذلك للبدن ، فيسمونه اما روحا واما نفسا ، كما يسمون غيره اباً وملكا ، ثم يكون له بحسب المعنى الذي يسمونه له نفسا وروحاً حد حقيقي ، فيقال له حينئذ انه صورة جسم طبيعي بحال كذا او كمال جسم طبيعي بحال كذا ، فيكون هذا — بحسب حاله التي يسمى لها نفساً — حدا حقيقيا ، لكونه يكون بالقياس الى ذاته خاصة مركبة او رسما ، فان كان هذا مثل قول القائل في تعريف المربع — اعني الذي يحيط به اربعة اضلاع كيف كانت — انه الشيء الذي يجعله اربع ملاقيات له بخطوط مستقيمة ، فينتقل الذهن من تصور هذا القول الخاص الى ان يتصور انه السطح المربع ، فحينئذ رسم وان كان هذا مثل قول

القائل في تعريف السطح المتوازي الاضلاع انه الذي يكون السطحان المتبانيان حيثما قطع به متساويين لم يجب أن يكون رسماً الا بالقياس الى من عرف وجوده له ، وربما كان حد الشيء — بحسب حاله — رسما له بحسب حاله اخرى تخصه ، فانه ربما كان للشيء حال وله حال اخرى وكلاهما تخصان به ، ووجود احدهما مع الآخر بين بنفسه او معلوم ببرهان أو بمصادفة من الحس ، فاذا حد بحسب احدى الحالين انتقل الذهن اليه بحسب الحال الاخرى ، ولهذا انه يشبه ان يكون ذات الانسان غير متصورة بالحقيقة في نفوس كثير من الجمهور ، بل انما تصورونه بحسب هيئة عارضة له تنقل من طريق الحس في اوهامهم او عقولهم ، فاذا قيل « الضحاك المنتصب القامة» انتقل الذهن في كثير منهم الى أنه يراد به ذلك الذي هو كذا وكذا بحسب الهيئة الحسية ، ولا يبعد ان يكون للشيء بحسب الحالين حد ، ان كان واحد منهما بحسب الحالة الاخرى رسما ، وذلك اذا كان تلازمهما مصححا ، ويعرف كل واحد منهما من جهة الاخرى مناسبا

واعلم ان الفصل والخاصة وحدهما من غير اشارة آخر يضاف الى مفهومهما ليس تعريف حقيقي ، فانك اذا قلت « ناطق » فانما يفهم منه شيء له نطق ، وليس هذا المفهوم يجوز ان يكون اي شيء كان الا ان يعلم علماً آخر تصديقيا لا تصوريا انه لا يجوز ان يكون هذا الشيء الا كذا وكذا على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن اذا عرف ، وان التعريف بالفصل لذات النوع اما غير تام ، رسم ، وأما تعريف تعريفه على سبيل نقل الذهن من شيء الى آخر يلزمه لا بطابقه ولا يتضمنه ، والتعريف بالخاصة وحدها ابعد في هذا المذهب من الفصل ، فاذا قرن بذلك امر ما آخر ، جنس او كجنس مخصص به ، وقع بالفعل حينئذ التعريف على سبيل المطابقة ، ووقع بالخاصة ان كان اجتماعها ما اجتمعت معه على الشرط المذكور تعريف على سبيل النقل والالتزام ، والا كان القول خاصة مركبة

واعلم انك اذا عرفت الشيء بالفصل فاقترنت به القرينة المذكورة ، وصار القول تعريفاً — فما عرفت بالفصل وحده ، بل بالفصل وشيء آخر سكت عنه فلو

أنك نطقت بجميع ماوقع به التعريف — فكان ذلك قولا لا لفظاً مفردا ، فبين أن حق العبارة مما وقع به التعريف ان يكون قولا ، فاذن التعريف بالمحمولات يجب ان يكون قولا ، وكل تعريف مما يجري مجراه اما بالاسم ، واما نقول هو حد ، واما نقول هو رسم

في الحـــد

الشيء الذي يقال له (الحد) — اما ان يكون بحسب الاسم ، واما ان يكون بحسب الذات والذي بحسب الاسم « هو القول المفصل الدال على مفهوم الاسم عند مستعمله » والذي بحسب الذات « فهو القول المفصل المعرف للذات بماهيته » وكل من تلفظ بلفظ فالبه تحديده اذا اخذ العبارة لما يقصد اليه من المعنى ، ولا مناقشة معه اليه الا اذا كان قد زاغ عما قصده بشيء مما يقوله واما اذا الف المعاني التاليف الذي شيء ، ثم قال لمجموعها انه مرادي بما اطلقه من اللفظ فهو حد ذلك اللفظ ، اذا لم يكن قد اتى في التاليف بما يستنقصه ، ولم يكن بحيث اذا اضيف الى ما اورده زيادة متى كان مخصصا لما الفه اوغير مخصص فعرض عليه ما الفه والزيادة على انه مفهوم اللفظ الذي حده قبله ، فقال هو هو ، مثال ذلك أن « الانسان » اذا استعمله متكلم في كلامه ، فسالته ما تعني به فقال انه « الحيوان المنتصب القامة ، البادي البشرة ، الذي له رجلان » فاول ماقاله أنه قد حد الانسان بحسب استعماله لفظه ، وليس لك ان تخاطبه فيه بوجه من الوجوه بالمناقشة اذ كان الحيوان في هذه الصفة موجودا ، وكان له بهذه الصفة اعتبار ، وكان اعتباره بهذه الصفة غير محرم عليه ان يكون له اسم ، واكثر مايكون ان تواخذه به امر اللغة ، وهو يتعدى الماخذ العلمية ، لكنك ان زدت على هذا المبلغ الذي الفه « الضاحك » فقلت « الست تعني به الحيوان المنتصب القامة الذي له رجلان البادي البشرة الضاحك ؟ » فقال « اعنيه به » اوقال « الست تعني به الحيوان المنتصب القامة الذي له رجلان

في الطبع البادي الشعره الكاب ؟ » فقال « اعمه به » فقد أساء ، لا نه ليس اعسار مجموع هذه المحمولات ولا صاحك منها ولا كاب كاعسارها مع احدهما ،وليس اذا لم يردها الصاحك حصوصاً لم يردها معى ، اللهم الا ان يكون هذا القائل لم يعى ما يراد هذا الدالف دلاله أوليه على مفهوم الاسم ، كانه يقول ار بد به السيء الذي يلحقه و يعرض له كذا لا ن حيث هي لواحقه وعوارضه ، بل من حيث هو ذاته التي أحلها ، فيكون هذا غير حد بحسب اسمه ، و يكون ضربا من التعريف الرسمي ناقصاً سبذ كر حكمه من بعد ، وكذلك اذا نقص سي مما اورده في الدالف فعي الباقي مساو ناً او اعم

واما حد السيء بحسب الذات التي له مطلقاً ، او بحسب الذات التي له على انه بحال فيجب في الاول منهما ان تناول اول سي مما نقوم بالفعل نوعا من انواع الاشياء سواء كان نوعا فوقه جنس ، او كان نوعا باعتبار كليه في نفسه بالقياس الى ما تعرض بحده ، او كان معنى كلياً غير نوع فيدل على ماهيته تلك ، حتى يحصل المصور له هو ماهيته ملحوظه نفسها مجرده عن لوازمها ولواحقها التي بعد اول تقومه ، وفي الثاني ان يلحظ الذات ، وتلك الحال والماهيه التي لتلك الذات من تلك الحال ملحوظه نفسها مجرده عن احوال اخرى ولوازم اخرى ، فان الف قولا من لوازم وتوابع خارجه عما حددناه فر بما فعل رسما ما ، واما حدا فكلا فاذا اراد ان يحد « الانسان » بحسب وجوده فيجب ان يسير الى اول ما به يقوم هذا السيء الذي يقع عليه اسم الانسان ، واما يقوم اول ما يقوم بحسبه القريب وفصله ، فيجب ان يورد جنسه وفصله ضروره فاذا اوردا تمت ماهيته وان امكن ان يكون للسي الواحد فصول مقومه تحت الجنس الاقرب معا ليس احد الفصلين يقوم امرا اعم والفصل الثاني يقوم أمرا اخص ، فيلزمه ان يورد الفصلين او الفصول معا اذ كانت ذاته مجموع جميع ذلك فاذا لم يدل على سي من اجزاء ذاته ومن مقومات ذاته كان المدلول عليه جمله من احوال ذاته ، فان لم يفعل الحاد هذا ، بل قال في حد لانسان « انه حيوان ضحاك » فما دل على ذاته ، بل اورد من أموره ما يرد بعد

تقوم دا به فدل على ماليس هو دا به فى الاعسار، وان كان الشيء ـ الذي هو دا به ـ هو أيضا هذا الشيء من طر بق الوضع والحمل، وقد ـرف الفرق بينهما و بالحقيقة، فان هذا قد اشار الى معنى اعساره عبر اعسار ذات الانسان التي هي اول ما يقوم ولما كان ذات كل شي واحده وكان دا به — من طر بق اعسارها محال واحده ـ واحدة باعسار واحد لم يمكن ان يكون القول المعرف لماهيه تلك الذات تعر يفا اوليا ـ وهو الحد ـ الا واحدا

ثم الأمور التي تحد ـ اما بسيطه واما مركبه

والمركبه اما مركبه التركيب الطبيعي الذي من الجنس والفصل، أومركبه على أحد وجهى التركيب الذي اوردناه في بابه، اومركبه تركيب الداخل، وهو ان يركب معنى ومعنى فيجمع منهما محمولا واحـدا ثم يركب المجموع منهما مع احـدهما تركيبا وضعيا فيقال الحدوى مثل أن يركب الانف والفطس ثم يوضع عليه اسم « الافطس » فيقول « انف افطس » اويسمى بقعر الانف فطوسه ثم يقول « انف افطس » و بين الوجهين فرق، وليس كما يظن الظاهر بون فانك اذا سميت الانف ذا التقعير افطس كان الفطس لا تقعيرا في الانف، بل كون الانف ذا تقعير و بين الاعتبار بن فرق، فان الافطس بحسب احد الاعتبار بن انف فيه تقعير و بحسب الاعتبار الثاني انف ذو تقعير فى الانف(١)، وهذان الاعتباران وان تلازما وتقاربا فهما مختلفان

فهذه اصناف الامور المحدوده، و يجب ان نتكلم فى حد واحد واحد منها

فاما الامر البسيط — فلا نطلب به الجنس والفصل الحقيقيين، ولا الشيء الذي سمساه الحد الحقيقي، فان هذا مما لا يكون البته، وان ظن قوم انه يكون، بل اطلب ان نعرفه من لوازمه العامه وخواصه ونضيف بعضه الى بعض كما نضيف الفصل الى الجنس

واعلم ان اكثر ما يحد به هذه الاسماء اسب محدود، وا كثر ما يجعل لها اجناسا هي لوازم عامه غير الاجناس، واذا اردت ان نعرفها باللوازم والخواص فيجب ان

(١) يريد ان معنى (انف) داخل في مفهوم (الافطس) فاذا دخل لفظ (انف) على (الافطس)

تكون تلك اللوازم والخواص بينة الوجود في الموجودات والثبات في الثابتات ، اما مطلقا واما بحسب من يخاطبه به فان من التعريف ماهو مطلق ومنه ماهو بحسب المخاطب ، كما ان من الاحتجاج ماهو مطلق ومنه ماهو بحسب المخاطب واما اذا كان اللازم او الخاصه مجهولا فلا يفيدك التعريف به ، وكيف تعرف بالمجهول ؟ مثال اللازم المجهول الذى هو اعم من الشيء — المساواة لما هو مساوي القاعدة والارتفاع للمثلث ، فانه كذلك لموازي الاضلاع ومثال الخاصه المجهوله — كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين ، فان هذين اذا كانا مجهولين فقلت مثلا في تعريف المثلث انه المساوي لما هو كذا ومساوى الزوايا لكذا لم يدل على المثلث دلاله حاصره معرفة الا ان يكون تعريفك بحسب من يعلم ذلك ويريد ان يفهمه معنى لفظه المثلث ومفهومها ، بل يجب ان يكون المعرف به بين الوجود في نفسه والثبات لمعناه

ثم لا يخلو اما ان يقع به نقل الى تفهيم الذات فيكون تصور معناه يوجب انتقال الذهن الى تصور ذات الشيء الذى له لازم او خاصه ، وقد اشرنا الى مثل هذا التعريف حين فصلنا اصناف التعريف ، فيكون هذا التعريف تعريفا يقوم في الحقيقه مقام الحد ، وبالجمله يكون دلاله على معنى ذات الشيء بتوسط حال من احواله ، ولا يجب ان نقصر عن الدلاله على ذاته بتوسط الفاظ موضوعه لمقوماته ، لانه لا افتراق بينهما في توصيل الذهن الى حاق الشيء فهذا قسم من القسمين ومن شرطه ان تكون تلك اللوازم والخواص مع ذات وجودهما وثبوتهما مطلقا بينه الوجود والثبات الشيء فاما غير محتاج الى وسط

واما ان لا يقع به نقل الى تفهيم الذات ، وانما يكون قصارى الشأن فيه ان يعرف الشيء عما سمى به ولا يختلط به غيره ، وان الشيء الذى له حال من الاحوال كذا فلا يرشد من تعريف ذاته الا على المعروف من تسميته وانه مخصوص بلوازم تلزمه ، واما حاصته في ذاته ولا يعلم بذلك ولا يوقف عليه وبقى مجهولة ، وهي التي تبقى ان يعلم حتى يعلم ذاته فهذا ان عد رسما فيجب ان لا يعد في درجه الرسم الاول وما يجرى ، او لو خص باسم يفارقه به وما يجري ان يعد الاول في عداد المحدود،

واعلم أن الصور والقوى الفعالة والمنفعلة إذا أورد القول المعرف إياها مأخوذا مع أفعالها والانفعالات التي تتم بها ذاتها يجب أن يكون عنها ذلك - فإن القول الحق في ذلك أن ذلك القول قد يكون لها حدا وقد لا يكون، وذلك لأن لها في أنفسها اعتبارين اعتبار نفسها وذواتها التي هي بها إما جواهر وإما كيفيات، واعتبار من جهة ما يلزمها مما قيل، أو يصح عليها مما قيل، والصحة كما قد علمت من اللوازم وليس يمكن أن يكون ذواتها مضافة معقولة الماهية بالقياس إلى الغير لأنها إما أن يكون نفس الإضافة من حيث هي إضافة، أو نفس كون الشيء معقول الماهية بالقياس إلى الغير، أو يكون لها وجود مفرد يلزمه أن يكون معقول الماهية بالقياس إلى الغير، أو يكون إنما يقع عليها الاسم من حيث اجتماع جامعة معقولة بنفسها وإضافة مقرونة بها يكون مجموعها هو المراد بالاسم المطلوب شرحه بالقول

ولو كانت الصور والقوى لا وجود لها إلا أن يكون معقولة بالقياس إلى الغير بنحو من الأنحاء لم يجب أن يعرف جواهر وكيفيات، وليصح أنها معدودة كذلك، وإذا كانت معدودة كذلك كان لها وجود يخص، وليصح هذا أيضاً، وكيف لا وصدور الفعل يكون لا عن مجرد إضافة، بل عن ذات لها إضافة، وكذلك صدور الانفعال والزيادة في تحقيق هذا لصناعة أخرى

فبقي أن يكون إما ذوات لها وجود خاص يلزمها إضافة، وإما ذوات فيها تركيب من الأمرين فإن كانت ذوات لها وجود خاص لم يخل إما أن يقصد بالقول المفسر قصد الذات، فيكون تعريفه باللازم من الإضافة رسماً أو يقصد قصد كونها ذات ذلك اللازم، فيكون بالقياس إلى هذا المقصود حداً

وكثير من القوى والصور إنما يطلق عليها الأسماء من جهة ما يلزمها من الإضافة فيقال « جهة » و « ثقل » ونحو ذلك وأما إذا كانت الصور والقوى مركبة على النحو المذكور فالاقتصار على الأثر الإضافي من جزئيه غير معرف له تعريفاً تاماً، على ما علمت أن الاقتصار على الفصول والخواص لا يتم بها التحديد، بل ولا يتم بها التعريف والترسيم

على ان النظر في الصور والقوى نظر في البسائط ، وكلامنا الآن في البسائط ، فان كان ما نقوله من دلالة الرسم التام والناقص مشتركا للبسائط والمركبات فان المركبات قد تدل عليها بالرسمين جميعا وافضل الرسمين هو الرسم التام ، واخسهما الرسم الناقص ، على انه يختلف ايضا بحسب قرب اللزوم من المفهوم والبعد منه ، فانه ليس استعمال المستمر في رسم الانسان كاستعمال المتعجب ولا استعمال المتعجب كاستعمال الضحاك

واذا كان الرسم ماخوذا من اللوازم التي هي المقومات للوجود ، وان لم تكن للماهية والمفهوم ، وكان من الجنس الثاني ، فقد تدخل فيه اللوازم في الوجود من العلل والمعلولات التي هي لوازم ولواحق في الوجود ، وان لم تكن الماهية والمفهوم ، وكثيرا ما يوجد منها فيه ما هو خارج عن المفهوم ايضا ، وكثيرا ما يرد بدون ذلك وقد وقع النزاع بما هو حد الشيء البسيط او المركب فضلا عن رسمه المعرف له ، مثل احدهم توسط « الارض » في تحديدهم لكسوف القمر ، انهم يحدون كسوف القمر بانه « خلو جرم القمر عن الشعاع الشمسي في وقته لتوسط الارض ، ه وبينهما » وليس مفهوم كسوف القمر الا ذلك الخلو في وقت من شانه في مثله ان لا يخلو عنه ، واما انه كان يستتر عن الشمس وانقطع بتوسط الارض فامر خارج عن المفهوم افل معرفة من المحدود نفسه وهو سبب من اسبابه الخفية في وجوده التي لا يحس بها الا العلماء وبالخفية ليس من حقه ان نضطر اليه في رسم الكسوف فضلا عن حد وهم يجعلونه جزءا من حده ، ويوردونه وقد فرغوا الخفية من حده ، ثم يجعلون له ساناق معانيه مع البرهان لا يكشف عن طائل ، وليس هذا كما يقال في الليل انه « زمان ظلمة جو الافق بسبب غروب الشمس » فان اسم الليل موضوع بازاء تركب الظلمة مع اعتبار غروب الشمس ، فان الجو اذا اظلم بسبب غيم شديد الاركام اسحم او بسبب كسوف الشمس اذا كان كسوفا تاما لم يسم ليلا الا على سبيل استعارة ومجاز ، ثم ان قال قائل انه ليس كذلك ولم يوضع لذلك ، كان له ان يقول ذلك ، ولكن لم يجب ان يورد فيه غروب الشمس البتة ، بل وجب ان يورده على وجه اعم من ذلك

ولهم من هذا الفصل حدود كثيرة مثل تحديدهم الغضب بأنه « شوق انفعالى الى الانتقام تغلى منه دم القلب » فان غليان دم القلب كان سببا للغضب ، واسم الغضب موضوع بازاء الشوق الانفعالى للانتقام وان جاز ان تحدث معه القلب

ومن جملة الامور التى تدل عليها بالقول المرادف هى الاعدام ، وليست هي بالحقيقة ذواتا ولا امورا موجوده ، والالا تركبت منها في الشيء الواحد الا نهاية له ، ولا هي بسيطة بالحقيقة وهذه الاعدام مثل العمى والظلمه والعجز والسكون ، والنحو الذي تتصور فيها بقياس ما الى شيء ونسبة ، فان العمى ليس الا ليس به مخصصة بالبصر فلا تعقل الا بتركب ، وذلك التركب هو تركب ملكة تقابلها وتخصصها ، كالعمى بالبصر والسكون بالحركه والظلمه بالنور ، ومقابلاتها معقوله فى انفسها

واما المحدودات التي التركب في معانيها ظاهر ، فمنها ما اوردناه فى القسم الاول في الفصل الذي سميناه اصناف التركبات ، وهي التى تتالف حقائقها من حقائق أجناسها وفصولها ، وهذه فانما تحد بما تدل به على ذواتها ، والدلالة على ذوات ما لذاته مقومات تكون من طريق الدلالة على مقوماته بشرط ان يورد بكمالها ، فانه ان خرج منها شيء ووقع به التمييز بالذاتيات لم يقع التعريف بحقيقة الذات فان حقيقة الذات هي ماهي بجميع ما تتقوم به ، فاذا اورد بعض مقوماته فقد اورد بعض ذاته او بعض معانى ذاته ، وماليس هو بعد ذاته الا تعريفه ، فاذا دل على حقيقة الذات فقد دل على سبيل نقل الذهن من ناقص الى تام ومن شيء الى لازمه الخارج عنه لا على سبيل المطابقه التى هى الدلالة باللفظ على المعنى بنفسه وذاته

ويجب ان يكون الغرض من الحد تصور ذات الشيء ، فان التمييز يتبعه ، وأما من كان غرضه التمييز فقد يناله بالرسم وقد يناله بالحد الناقص المذكور ، ولا نضايقه فيما نؤثره ، ولكنا نستحب له ان يقصد القصد الأتم والأفضل

والامور التى تدل عليها بالحدّ المأخوذ من الاجناس والفصول هى الامور التى فيها هذا التركب واما الأمور البسيطه والامو المركبه عن هذا النحو من التركب فانك لا تحد فيها هذا الحد وذلك ان البسيطه لا تحد لها دالا على الماهية

تقتضي اجزاؤه اختلاف دلالات بعقومات، بل عسى أن تجد له لفظاً مفرداً وتجد له رسماً ينقل الذهن الى تصوره على بساطته وأما الامور المركبة على هذا النحو من التركيب فقد تجد لها حدوداً، ولكنك لا تجدها مركبة من أجناس وفصول أما انك تجد لها حدوداً فلأنك تجد قولا شارحاً لنفس مفهوم الاسم ومن مقوماته، وأما انك لاتجدها مركبة من أجناس وفصول فلان تركيبها ليس من اجناس وفصول

ويجب أن يتوقع من الحد أن يكون دالا على ماهية الشيء، ومطابقا لمفهوم اللفظ، ليس مأخوذاً من امور لازمة ولاحقة لمفهوم اللفظ بحصله القول المجموع منها، وقد تركت ماهو مطابق لمفهوم الاسم وما عليك بعد ان يعقل هذا ان لا يكون اورد جنسا وفصلا فيما لا يكون له جنس وفصل، ومن الذي قد فرض عليك ذلك؟ واما امثال هذه التركيبات فمثل حدنا الجسم المأخوذ مع البياض فانك تحتاج ان تدل على حقيقة الجسم وحقيقة البياض بما تعرف به ذاتيهما وتدل على وجود البياض فيهما للجسم، فاذا فعلت ذلك فتراك قد قصرت في الدلالة على حقيقة الشيء وانحرفت عنها الى تعريفها بلوازمها كلها

واصناف التركيبات التي من هذا القبيل كثيرة، فربما تجمع التركيب للشيء مع احد علله اما (الفاعلية) مثل العطا فانه اسم لفائدة مقرونة بالفاعل واما (المادية) مثل الفرحة فانه مثلا اسم لبياض مقرون بموضع مخصوص وهو جبين الفرس واما (الصورية) مثلا مثل الافطس فانه اسم لا نف منصور بالتقعير واما (الغائية) مثل الخاتم فانه اسم لحلقة مقرونة بما هو كال لها وغاية من التجمل بها في الاصبع ولا يجب الآن ان نافس في الامثلة اذا انكشفت جلية الحال فيها عن خلاف ما

وربما وقع التركيب مع معلولاته مثل الخالق والرازق وغير ذلك

وقد يكون ضرب من التركيب بين اشياء لا هي علل بعضها لبعض ولا معلولات وربما كانت متشابهة كتركيب العدد من الآحاد وربما كانت مختلفة كتركيب البلقة من سواد وبياض وربما كان التركيب بين اول بسائطها بمعنى اضافة تركيب آخر معنوى اليها مثل التركيب لاجزاء السرير فانه لاسم السرير تركيب

اجزاء الحشو مالم يكن معها ترتيب ومثل التركيب للاسطقسات (١) في الكائنات فانه لا يتم الكائن منها بتركيب اجزاء الاسطقسات مالم يكن هناك معها استحالة وامتزاج ، واذا حصل كان ـ مثل ما اوردناه من الترتيب والاستحالة ـ احد اجزاء المركب في المفهوم وان لم يكن جزءاً اولا قائما في نفسه ، بل كان مع توابع الاجزاء الأولى الغائية في انفسها وسنورد فيما يستقبلك اشارات الى احكام في حدود امثال هذه المركبات

ومن عادة الناس ان لا يعطوا لكون مثل الترتيب والاستحالة اجزاء للمفهومات اذ لا يجدونها مباينة منفردة كما من عادتهم ان لا يعطوا ان مثل العدميات ، ومثل الايجاب والقول ، ومثل الابوة النفسة والملكة معان فيها تركيب

وهذه الاشياء التي اشرنا الى انها الاشياء التي فيها التركيب لا يسع الاخلال بشيء منها في تحديد ما تركب منها وايراد القول المرادف لاسم كل واحد منها ويجب استعمالها ايضاً في الرسوم التي تؤخذ فيها اللوازم الخارجة اذا تألف منها قول مساو وخصوصاً العلل الغائية ، وكذلك في الزوائد التي جرى الرسم بزيادتها بعد توفية المفهوم مبادي كونه ، فان العلل الغائية شديدة المناسبة للمعرف

واعلم ان كل حد ورسم فهو تعريف لمجهول نوعا ما ، فيجب ان يكون بما هو أعرف من الشيء ، فان الجاري مجرى الشيء في الجهالة لا يعرفه ولذلك قد غلط القوم الذين يقولون « ان كل واحد من المضافين يعرف بالآخر » ولم يعرفوا الفرق بين ما يعرف بالشيء وبين ما يعرف مع الشيء ، فان الذي يعرف به الشيء هو اقدم تعرفا من الشيء ، والذي يعرف معه ليس اقدم معرفة منه وكل واحد من المضافين معروف مع الآخر ، اذ العلم بهما معاً ليس قبل الآخر في المعرفة حتى يعرف به الآخر واعني بالمضافين الشديدين اللذين يعقل كل واحد منهما مقيساً الى الآخر ، مثل « الابن » يعرف مقيسا الى « الاب » والاب يعقل مقيسا بالابن ، واعني ابوه هذا

(١) وضبطها السيد الجرجاني في التعريفات والتهانوي في كشاف اصطلاحات الفنون بالطاء هكذا « اسطقس » و « اسطقسات » وقالا انها لفظ يوناني بمعنى « الاصل » وتسمى العناصر الاربع التي هي الماء والارض والهواء والنار « اسطقسات » لانها اصول المركبات التي هي الحيوانات والنباتات والمعادن اهـ

وايسه دلك لاحل وصعه اراء الآحر ، بل هو بحو وصعه ارا الآحر ، لكن الآحر ادا كان مجهولا لم ينفع بعريف الاول به ، بل احيح الى صرب من الحيلة وبدكر بالسبب الجامع بينهما فيقدح في الوقت العلم بكل واحد منهما و بهما جميعا من حيث هما مصافان — اقتداحا واحدا او معا ، فانه لايجب ان يحد الاب فيقال انه « الحيوان الدي له ابن » بل يقال انه « الحيوان الدي يولد من مائه أومن صيع كذا منه حيوان مشارك له في النوع او الجنس ـ من حيث ان دلك مولد منه » و يقال في الجار انه « ساكن دار احد حدوده نفسه حد دار انسان آخر من حيث هو كدلك » فيقدح لك في الحال المعاني والمتقابلان معا و يكون التعريف من أشيا هي اقدم من المعرفة من المتضايفين المجهولين لايحتاج في تعريف شي منها الى ايراد المحدود او المعرف

واعلم ان الحد والرسم بحسب الاسم جار مجرى ما يحد و يرسم ، فان كان الشيء الدي يستعمله في لفظه موردا على غير جهة الصواب لم يكن بد ان يطابق به ما يورد من التفهيم واما حقائق الاسماء في انفسها فيجري مجاريها من الصواب

ويتصل هذا ان سائلا لو قال « لتحقق لي مفهوم الانسان الانسان » لم يكن بد من ان يقال له « الحيوان الناطق الحيوان الناطق » مرتين ، ولم يكن هذا قبحا او محالا بالقياس الى السوال و بحسب وجوب الجواب ، لان دلك الدي سال عنه هو هدا الدي اجاب به ، وان كان هذا نفسه ـ لابالقياس الى ماهو بعينه ـ محالا او قبحا او هديانا وكذلك اذا سال عن حد الانف الافطس او شرح اسمه كان الجواب « هو انه انف هو انف دو تقعير » ودلك انه اورد لفظ الافطس مقرونا بالانف والافطس هو اسم لا لكل مقعر كيف كان ، بل لما كان من دلك انفا ، وهو اسم يقع على موضوع مقرون به حال فلم يوجد بد من ايراد الموضوع الدي هو الانف في شرح مفهومه ، ولم يكن هذا قبحا ، غير ان القبح او الهديان قول من يقول « انف افطس » كما هو قبح وهديان ان يقول « انسان حيوان » او « انسان انسان » ، فان لم يعن بالافطس انفا دا تقعير ، بل دا تقعير في الانف

كان الذي يجب ان يقال حينئذ ان الأنف الافطس هو أنف ذو تقعير في الانف ، وكان أحق شناعة من الأول ، وان لم يكن بريئاً منها براءة مطلقة وإذا كان الافطس هو ذو تقعير في الأنف جاز ان نسمي الحيوان صاحب الانف افطس وإذا عنى به انف ذو تقعير لم يجز ان نسمي صاحب الأنف افطس الا باشتراك الاسم والمشهور عند الناظرين في صناعة الحدود ان من الاعراض والصور ما يؤخذ الموضوع في حده ومنه ما لا يؤخذ الموضوع في حده ويسمون الاول بالفطوسة ويسمون الآخر بالتقعير ونحن يلزمنا ان نقول في هذا ما هو القول المعتدل الذي لا تعصب فيه فنقول

اولا لا شك في ان الاشياء التي لها موضوعات اعتبار كون لها في الموضوع ونعلم ان لنا ان نسميها من حيث هي كذلك باسما ومن البين الواضح ان شرح ما كان من الاسما موضوعاً على هذا الوجه يتضمن الاشارة الى الموضوع كما ان لنا ان نسمي الموضوعات من حيث لها اعراض وصور باسما فنقول مثلا أفطس وابلق ونحوج ان نورد في شرح تلك الاسماء اشارة الى تلك الاعراض والصور ، فهذا شي لا يفترق فيه الحال بين الموضوعات وما يوجد لها ولا يجب ان يكون تعلق الناظرين في هذا الشان مقصورا على مثل الفطوسة التي جعلت اسما لتقعير بشرط موضوع ، بل يجب ان يتبين نفوس حقائق الموجودات في الموضوع هل فيها ما يدخل الموضوع في ماهيتها وان كليهما مشتركة في ان الموضوع يدخل في وجودها على سبيل علة او شرط

ثم انه يعلم ان الحدود الحقيقية انما تصنع من شرائط الماهية ومقوماتها ، لا من شرائط الوجود ومقوماته ، ولذلك ليس يدخل البارى تعالى في حد شيء وهو المفيد لوجود الاشياء وإذا كان ذلك كذلك فليس لقائل ان يقول ان اللحمية مثلا لما كانت لا توجد الا في مادة معينة وليس تصلح لها كل مادة ، ثم التربيع قد توجد في مواد غير معينة وتصلح لها الذهب كما تصلح لها الفضة وكما تصلح لها الخشب ، بل تصلح لها كل مادة ، فمن الواجب ان يكون مقوم اللحمية بما يقوم به من المواد — خلاف مقوم التربيع ويجب من ذلك ان يكون تحديد التربيع مستغنيا عن الاشارة الى المادة وتحديد اللحمية مفتقرا اليها ، فان التعلق بالشيء في الوجود

أمر غير التعلق بالشيء في المفهوم

واعلم انك لست تطلب في التحديد الا المفهوم ، واذا كان مفهوم ذات الشيء غير مقتضي الالتفات الى شيء آخر فتحديده كذلك ، وان كان وجوده ، لما هو شيء آخر كالسواد فلا يخصص ذات غير ذات الموضوع وله مفهوم بما يتخصص به على نحو ما يتخصص به فليس بواجب من الضرورة ان يكون مفهومه مقتضيا لفهم شيء آخر اذا فهم من حيث حقيقته في نفسه والقوم انفسهم يقولون ان العرضية من لوازم الامور التي هي الاعراض ليس من مقوماتها ، فلا يجب اذن ان نأخذ اليها في حدودها ان وجد لها حدود واذا لم يلتفت اليها لم يلتفت الى المعروض له الا ان يكون هناك اعتبار آخر فتبين ان دعواهم ليس تصح في نفس ما يسمون به دعواهم ، اللهم الا ان يكون من الاعراض اعراض تكون موضوعاتها داخلة في مفهومها ، وحينئذ هذه الاعراض لا تكون بسيطة ، بل يكون لها اختصاص مفهوم مخلوط بما يتعلق بالموضوع فيكون والله مناسبة ولا نطلب بالتركيب شيئا غير هذا اعني التركيب الذي يستعمل في مثل هذا الموضع ، ويكون منها مثل الفطوسة ويشبه ان يكون الحركة والاجتماع وما يجري مجراها من هذا القبيل ، لكنا نقول ان الامور البسيطة ليس لها على ما علمت حدود ، وانما لها رسوم ، والرسوم من اللوازم التي لا بد منها بانه كانت اوكانت نوعه في الوجود ، وان لم يكن في الماهية ، وما كان كذلك فاذا اردنا ان نعرف البسائط بلوازمها ومقوماتها في الوجود كان بالحري ان نعرف الاعراض والصور بموادها المدينة ولكن اذا كانت بينة اللزوم فما كان من مقومات الوجود من العلل والاسباب سواء كانت موضوعات اوغيرها غير بينة الوجود لم يلتفت اليها ، وما كانت بينة اللزوم داله على الشي برله الله بميزه له اسمه لماهيا ضرورة فاحتجنا لذلك في شرح مفهوم كثير من الاعراض والصور الى ايراد الموضوعات والعلل بل لم يستغن عن ذلك لانا مضطرون الى تعريفها بالمقومات لوجودها وسائر لوازمها ، وما ذكر لك في هذا الباب من غير هذا الوجه فلا يلتفت اليه ، فالموضوعات والافعال الصادرة والغايات التي للاشيا تدخل في شرح المفهوم على هذا الوجه ، وكل شي

يستعمل فيه هذه فهو بالحقيقة ر م عبرحد ، لكن بعضه أشد مناسبة للحد من بعض واعلم (١)

فصل في امتحان المحمول

نريد ان نحص امتحانات نعصم الذهن عن الغلط فيما هو محمول اوغير محمول ، وفيما هو ضرب من المحمولات اوليس ذلك الضرب من جهة مراعاة ما يتعلق من ذلك بالتصور و سداده اوغلطه

فاما القوانين التي تتمحص منها القضية بامتحان المحمولات و سلبها وا كتساب الصدق فيها فذلك غير ما نحن فيه الآن فنقول

ان السهو والتقصير الذي يقع في التصور للمحمولات على وجهين منها ما يزيغ الذهن عن المحمول الى غير المحمول ، وعن المسلوب الى غير المسلوب ، لسوء التصور ، ومنها ما يقصر به عن التصور الفاصل الذي عن جهته ، فيقع فيها الغلط فيما يتبع ذلك التصور

ولنبدأ بالقسم الاول فنقول ان الذهن يزيغ عن تصور المحمول بسبب انحرافه الى غيره مما هو فيه نسيان و يكون منه على حال لا يكاد يميز بينه و بين المحمول وليس كلامنا الآن فيما يقع باشتراك الاسم حتى نظن المشارك في الاسم مشاركا في المعنى ، بل فيما هو مناسب في المعنى فمن ذلك ان يأخذ بدل الشيء شبيهه ، مثل ان

---

(١) كذا وجد في الموجود هذا الموضع طلبا نسخة الاصل

وقد راجعنا في ذلك بعض الائمة المحققين كعادتنا في مواضع الاشكال فقال انه قد يقع في كثير من المؤلفات كلمة يريد المصنف ان يصلها بغيرها ، ثم يترك ذلك ويعرض عنه من غير التفات الى الضرب على تلك الكلمة ، وهم ان في ذلك الموضع من النسخة ما رط الناسخ بكاله ، وليس الامر كذلك

وقد وقع مثل هذا فيما لا يحصى من الكتب ومنها (صحيح البخاري) ، كما ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة شرحه

تقول « ان الوجع تفرق الاتصال » وانما تفرق الاتصال سبب الوجع ، وليس محمولا اليه على الوجع وكذلك اذا قال « ان الشك مساوى الانكار » وكذلك اذا حمل الشيء على سببه الغائي اوعكسه مثل ان تقول « ان الاستكثار هو الاقتناء » و « الاستيلاد هو النكاح » او يقول « ان التوحيد هو العقل » و « ان الملك هو العدل » اوحمل عليه سببه المادي كما يقول « ان الانسان هو لحم وعظم » و « ان الكرسي هو عود » اوحمل عليه سببه الصوري مثل ان يقول « ان الانسان ممكن من التمييز » و « ان الروح حرارة غريزية » ومن هذه الابواب قولهم للطف السريرة « ذكاء » والذكاء هيئة للقوة التي هي سبب السريرة وكذلك قولهم للسريرة « قدرة على الاخذ سرا » وايضا قولهم « ان الحلم تمكن واقتدار من الصبر على الغيظ »

ومن ذلك ان يأخذ بدل الشيء معلوله ، وهو عكس هذه الابواب ، ومن هذا الباب قولهم « ان قوة الحس استحالة جسمانية » و « ان العقل ادراك صحيح »

ومن ذلك ان يحمل المقارن الذي لا ينفك عنه الشيء ، وان لم يكن علة ولا معلولا ، محمولا على الشيء كما يقول « ان الغيظ غم بكذا » وربما كان المقارن سابقا متقدما ثم تبعه المحمول ، مثل الحال في محمول من يقول « ان الاستبصار والاصدقاء طن » او « السهل نزله »(١) او « الناقص برد » او « العشق غم »

ومن ذلك ان يحد الشيء بصدق مطلقا ، اي انه لا يخلو من صدق فتستعمله صدقا كيف كان ، مثل ان يحد الاوز متصرا بالقوة في الطاقة ، وهذا اذا كان اطلاق الحمل بمعنى انه غير مسلوب عن كل واحد اولواحد من كل وجه واما اذا كان اطلاقه بمعنى انه موجب لكل واحد اولواحد من كل وجه فلا يلتفت الى ما يقال من انه قد يصدق مطلقا ولا يصدق مقيدا ان قيل

ومن ذلك ان يأخذ العارض مكان المعروض على سبيل العكس ، مثل ان يريد ان يحمل على العشق محبة مفرطة فيحمل عليه افراط المحبة ، وافراط المحبة صفة للمحبة لا نفس المحبة والعشق نفس المحبة

---

(١) لعله السل

ومن هذا الباب ان يحمل المركب مكان المركب ، مثل ان يقول « الحيوان بالبدن نفس وبدن » و « الآحين بالمضف نعمة ممددة بنماع » والاول هو المؤلف من النفس والبدن لا البائف ، والثاني هو المؤلف من النغمة الممددة لا البالف

واما وقوع الحمل غير محض عند الصور بلحصا بعضه من الغلط فيما يبنى عليه مثل ان يكون من شرط المحمول في حقيقته او من كمال تحقيقه ان يقرن به شرط وقد اغفل وذلك الشرط اما اضافة او حال ما بالطبع واما من جهة اختلاف جزء وكل او زمان او مكان او مما به كمية او حصول قدر او فعل وانه بالقوة او اعتبار قوة وفعل او اعتبار مقارنة فاعل او اعتبار مفارقة منفعل ، مثال ذلك ان زيدا هو اب لا مطلقا ولكل شيء ، ولكن لعمرو ويجب ان يراعى الاضافة الى ما يعادلها ، فيكون ابو الابن لا ابو الصبي ، وكل انسان ذو رجلين ، لكن لا مطلقا بل بشرط اقتضاء الطبع ، اي لو ترك وطبعه ولم يعارض في ابتداء الخلقة او بعده بما يمنع وجب طاعة والسطاني اسود لا مطلقا وكيف كان ، بل في بشرته والا برص نقية جدا ، لا كل جزء منها ولكن كلها والشمس تصحح الثمار والجزء نعم ، لكن في وقت بعينه او بقدره فان الجزء قد لا يثمر بين مالم يصح ، ولا يقال له اعمى مالم يكن عدمه للابصار في زمان في مثله يبصر وكذلك قد يقول قوم ان نوعا من الحرارة يحدث عن حك بعضه سحاب ماطر ، ولكن فيما وراء النهر والماء قد يبرد اذا لم يكن سخناً والشيء سم ، ولكن اذا كان بقدر والفاجر هو الذي يحب اللذة ، ولكن بافراط والماء قد يحرق ، ولكن اذا استحال الى حرارة وكذلك العسل حار ، ولكن اذا اتصل من طبعه الانسان وكل خمر مسكر ، ولكن بالقوة والماء قد يجمد ، ولكن عند البرد كما ان الملح قد يذوب ، ولكن في النداوة وايضا فان الشمس تحل ، ولكن للشمع والشمس تعقد ، ولكن للبيض ومن هذا الباب ان يقول ان الطبيب هو الساقي والخطيب هو المقنع ، من غير ان يلحق شرط الا كثر

وقد راى ان ينصب امتحانات ومقاييس وعلامات بينة الذهن فيها اذا غلط في تصوره فعود الى الواجب وهي راجعة الى اختلاف يقع من الموضوع والمحمول

في سى من امثال السرائط المذكوره مثل ان يكون الموضوع من شانه ان يقال عليه الا قل والأكثر، فيحمل ذلك على النوع الذى يحمل، و يكون المحمول بخلاف ذلك، فليس من شأنه البته ان يقبل ذلك، مثل من يقول « ان الظن جهل » ثم الظن يحمل ذلك والجهل لا يحمل ذلك، او يكون بالعكس فيكون المحمول يحمله دائما والموضوع لا يحمله كمن قال « ان العلم ظن » فاذا كان المحمول يحمله لا مطلقاً والموضوع لا يحمله فلا يجب من هذا شيء ، فانه ربما كان المحمول اعم ، وانما يحمله في بعض انواعه او اصنافه دون بعض ، و يكون هذا الموضوع خارجاً عن البعض المحمل، او يكون القول بالعكس ، كمن قال « ان العشق شهوة الجماع وكلما ازداد العشق نقص شهوه الجماع » او يكونان مختلفين فى شى من السرائط التى اوردناها لتحصيل المحمولات ، مثل حمل التذكر على التعلم ، والتعلم تحصيل علم مستقبل ، والتذكر اعاده علم ماض ، ولا منافسه في المال ، وهذا فى الزمان ومثل من حمل الاحتيار على المقدرة ، والاحتيار بحسب شخص ، والمقدره بحسب معنى عام، وهذا فى الاضافه ومثل من يقول « ان التذكر بها الم » والتذكر اذا اضيف الى المذكور ، و بها العلم انما يضاف الى العلم ومثل من قال « ان الحراره عفونة » والحراره حاره والعفونة بارد ، وهذا فى الكيف اومثل من قال « ان التراب هو الثقل حدا » والثقل حدا هو كليه الارض ، وهذا في الكم ومثل من قال « ان النوم ضعف الحس » وضعف الحس فى القوه الحاسه ، والنوم فى مبدا القوه الحاسة والمحركه ، وهذا في اختلاف الحر او مثل « ان الرمد طفو » وهذا من الحر وذلك من البرد ، وهذا فى اختلاف السبب الفاعلى او مثل من يقول « ان الفطوسة تقعر » وتلك في الانف وهذا فى الوسط ، وهذا فى اختلاف السبب القابلى اومثل من يقول « ان الخاتم قيد » وهذا للبس وذاك للحبس ، وهذا في اختلاف السبب الغائى اومثل من يقول « ان التاج اكليل » وهذا فى اختلاف السبب الصوري اومثل من يقول « الباب حسب » وهذا فى اختلاف القوه والفعل

ومما يليق بهذه الامتحانات ان يكون الموضوع والمحمول مختلفان فى الذات

وخلافه ، مثل من يقول « ان البرقص عقد »

ومما ينبه على خطأ الحمل ان يكون ما لا وجود له يحمله محمولا ، مثل من يقول « ان المكان خلاء او بعد مغطور عن بعد الممكن » فيحملون ما ليس بموجود محمولا على الموجود

واذا بعد بنا هذا المبلغ من الامتحان دخلنا في غير اللائق بهذا الغرض

فصل في امتحان العام

نتامل اول شيء هل المدعى انه عام محمول امل لا ، ونتامل حال ما حمل على الشيء على انه اعم منه هل يحمل حد الاخص عليه اوعلى ما هو اعم منه ، مثل أن تقول « ان المضاف نوع من المقابل من حيث هو مقابل » ثم حد المضاف يقال على كل مقابل و ينظر في موضوعات الاخص ما لم يحمل عليه الاعم كما يعرض لمن يقول « ان الخير نعم اللذة » ثم يوجد من اللذات ما هو ردى ، والا ردا ان لا يوجد الأعم محمولا على شيء من الاخص ، مثل ما يعرض لمن يقول « ان اللذة بعض الحركات » ثم يعمد الحركات فلا يجد شيئا منها لذة ، بل يجد اللذة غايته ما لحركة ومطابقه لسكون ان كان كذلك ، وربما كان كل موضوع للمحمول هو مجموع للمحمول مساويا ، ولم يكن احدهما اعم مثل من قال « ان الحركة بعض الانفعالات » فانه يلزمه ان يحمل موضوعات الانفعالات اكثر ، ولا يجد الامر كذلك و يقارب هذه الاعتبارات ما يقال من انه ان كان كل واحد منها يرتفع بارتفاع الآخر كالناطق والضحاك ، او يرتفع ما جعل اعم بارتفاع ما جعل اخص و بالعكس ، مثل من جعل الواحد اعم من الموجود ولا يوجد الواحد ما لم يكن الموجود

ومما يجب ان يراعى هل العموم بالاسم او بالمعنى ، مثل ما يقال « الحي الناطق » على الانسان وعلى الملك ، فاذا رجع الى المفهوم اختلف

فصل في امتحان الذاتي المقوم

تأمل هل يحتاج ان يصير الشيء بحال آخر، غير المحمول عليه، ليس اعم منه حتى يوجد له المحمول، فان كان كذلك لم يكن المحمول ذاتياً بمعنى المقوم، مثل الشيء اذا اردنا مثلا ان نجعله مساوي الزوايا لقائمتين لم يمكنا ان نأخذه بذلك، بل يطلب ان يفعل به شيئاً آخر وهو ان نجعله ذا ثلاثة اضلاع، فيكون اذن كونه مساوي الزوايا لقائمتين انما يحمل عليه تابعاً لحمل المثلث عليه، فلا يكون اول ما يقوم به شكلا خاصاً، واذا اردنا ان نجعله مثلثاً لم نفتقر الى ان نلتفت الى جعلنا اياه مساوي الزوايا لشيء وهذا الامتحان يظهر أجود اذا قدم مقوم أعم، ثم اردف بالاخص

وكذلك لا يمكنا ان نجعل الانسان او الحيوان او الزنجي ضاحكا الا اذا وجدنا له مبدأ التعجب وهو التمييز، وان كان المعنى عاماً جداً فاعتبره بحسب اعم الاشياء وهو الشيء، فانظر هل يحتاج الشيء مطلقا في ان يكون بتلك الحال الى ان يحل له حالة اخرى قبله، وايضاً ينظر هل يمكن ان يتوهم له ضد المحمول وشخصه باق، مثل ان الانسان ان حمل عليه البقاء والموت على انه مقوم، ثم يمكن ان يتوهم ان الله يخلده ويدرأ عنه الموت، وهو بعينه ذلك الشخص، فيكون اذن كونه مائتا حينئذ غير مقوم، وايضاً هل يمكن ان يتحقق الشيء بماهيته ويجهل له المحمول؟ فانه ان امكن ذلك كان المحمول غير مقوم، مثل ان الانسان قد يعقل حقيقته ويحتاج الى براهين يتبين بها ان بدنه في هذه النشأة مائت لا محالة، فالمائت اذن غير مقوم له وهذا وان اشبه الذي قبله فهو غيره، لانه ربما كان المبرهن عليه لا يجوز بعد تمام البرهان عليه، وبان كونه ضروري اللزوم ان يرفع عنه

ومما يبحث به ان ينظر هل هذا المقوم مقول على المقوم به مطلقا او بشرط اوجهه، فان من حق المقوم أن يكون مطلقا للذات، واما مثل المحسوس الذي يقال على الانسان لا من كل جهة، بل من جهة بدنه فهو لازم من لوازم بعض مقوماته

في امتحان العرضي

امىحانه ان لا ىوحد فىه سى ں حواص المقوم ، فان وحد فلىس ىعرصى و ىمحص العام فىه ىامىحان العام معروناً ىه ا ىحان العرصىة

في امتحان الجنس

لا ىسك أنك ىحب علىك ان ىىىىر كون السىء محمولا واعم مقوما لىس من اللوازم، ىم ىعىىر كونه حىساً ، فادا ىطل ىى ں الاعىىارات الاولى ىطل انه حىس ، فان لم ىىطل ىىى لك ان ىىطر هل ىحل ىمعنى مقوم مسىرك فىىه لىس دالا علىه على سىىل الىصمں ىكں ىحمل الحساس او المىحرك ىالاراده حىساً للاىسان ولىس واحد ىىهما ىىصمں الدلاله على الآحر ، واىما ىدل علىه على سىىل الالىرام ، فلىس ادں احدهما اولى من الآحر فى ان ىكون حىسا له و ىدحله فى هدا ايصاً ان ىحد شىىں لىس احدهما حىساً وقد ىىىحمل حىساً ، ودلك لان الآحر ان كان ملازماً عىر مىصمں فقد كان مادكرناه ، وان كان ىىصمىا او ىىصمىا فالمىصمں اولى أن ىكون حىسا ، فلىس احدهما لىس اولى من الآحر ىان ىكون حىسا وهدا مىل ان ىحمل القادر او المحىار حىسا للسارق ، لا سىما ادا كان الاولى ان ىحمع ىىىهما ، وىكون ىحو ىما ادل على المعىى المسىرك

ومما ىمحص ىه ان ىىطر هل ىحىه احىلاف ىالفصول ، فانه ان كان احىلاف ىحىه الا ىالعوارص واللواحق احىلاف اشحاص الىاس ىعوارصهم ، فلىس المعىى المقوم حىساً

ومما ىمحص ىه انه هل ماهو حىس مقول على دات السى ىقول مقوم عىر الحىس ىل ىقول الفصل لحاصىه اوىقول فصله ىىفسه ، مىل الحساس والىاطق على الاىسان

ومما ىمحص ىه هل ىحىلف الحىس والىوع فى الىسىه الى الحىس الاعلى على ما ىقولون ان الملىكه من انواع حىس ىحعلونه المصاف ىم السىحا ىه ىحىىلونه من انواع الكىف

وهذا مما لا يجوز، فان الجنس محمول على ما تحته سواء كان نوعا او نوع نوع وحملا مقوما فانه لا يجوز ان يكون مقوما لنوعه ليس مقوما لنوع نوعه ، ولا يجوز ان لا يحمل الجنس الأعلى على النوع الاسفل او يحمل على وجه غير وجه حمل الجنس الاعلى

ومما يفحص به ان ينظر هل ما وضع نوعا للجنس هو فصل قام لانواع اوهو صنف لأنواع ، مثال الاول ان يجعل العدد جنساً للفردية ، اوالحيوان للناطق ومثال الثاني ان يجعل الحيوان جنسا للذكر اوالانثى ، والذكورية من لوازم انواع الحيوان لامن الفصول التي تطرأ على الحيوان اول طرو فتنوعه واقبح من هذا ان يجعل ما هو اولى بان يكون نوعا جنسا ، وماهو اولى بان يكون جنساً نوعا ، كمن قال « ان الاتصال جنس الاجماع » ، وكثيرا ما نغلط فنجعل الفصل جنساً ، كمن جعل الفسوق افراط محبة ، وانما هو محبة مفرطة وكذلك من يقول مثلا « ان الفضيلة ملكة محمودة » والمحمود كالجنس للفضيلة

ومن هاهنا يمكنك ان تمتحن الفصل ايضا والنوع

في امتحان الفصل

انه قد يقع الخطاء في الحدود في استعمال الفصل ، فيوضع النوع نفسه مكان الفصل، فيقول مثلا في حد التهور « انه سمو مع استخفاف » والاستخفاف ليس فصلا للسمو ، بل كالنوع له ، وربما اورد فصل الجنس شيئا اقدم من الجنس

في امتحان الخاصة المطلقة

أما الخاصة المفردة التي ليس يراد بها التعريف ، بل ان يكون محموله مساوية غير مقومة ، فقد يفحص بامتحانات منها انه ينظر هل يوجد لغير الشيء ، فان وجدت فليست بخاصة ، مثل من جعل الاضاءة خاصة للنار ، وهي موجودة للجرم الخاصر

وايضاً سطر هل مقابل الخاصه خاصه المقابل ، مثل انه ان كان من خاصه الروح ان يكون مرتبه روحاً فمن خاصه الفرد ان لا يكون مرتبه روحا فاما ماشاكل من ان الموضوع اذا حمل خاصه لما لذلك الموضوع لم يجز ، مثل من يحمل الانسان خاصه الضاحك ، او يحمل الارض خاصه للمثل المرسل ـ فقول لامحصول له فان حمل الانسان على الضاحك حق ، وليس يحسن له ولا فصل ولا عرض عام ولا حد ولا رسم ، فانظر ماذا يجب ان يكون واما ان احدهما احق بالحمل من الآخر فهو في عبرما نحن بسبيله

من التقصير في الخاصه ان يستعمل في الخاصه الاعلى والاكثر ، فيقال مثلا ان من خاصه النار انها الطف الاجسام العنصرية ، ولو لم تكن النار موجودة لكان يوجد الطف الاجسام ولم يكن نارا ، اللهم الا ان يعني ألطف الاجسام الممكنه ان يوجد عنصرا ، فيكون حينئذ القول صحيحا و يكون خاصه من الجهه التي يتكلم فيها ، وان لم يكن خاصه من جهة المعرف المطلق ، لا بحسب من عرف بالبرهان ذلك وذلك عسر

في امتحان يعم الخاصة المفردة

المعرفه في شرح الاسم

ينظر حتى لا يكون ما اورد على احد الوجهين اخفى من المعرف او مثله في الخفاء ، وانما يكون اخفى من المعرف اما لانه لا يعرف الا بالمعرف واما لانه مع كونه مستعملا عن المعرف به في تعريفه صعب التعريف في نفسه ، مثال الاول قول من عرف الشمس بانها « كوكب النهار » ثم لا يمكن ان يعرف النهار الا بانه زمان طلوع الشمس ، وكذلك قول من يقول « ان الحيوان هو الذي نوعه الانسان » ومثال الثاني قول من يعرف النار بانها « جرم شبيه بالنفس » ولما كان وجود الخاصه اخفى من وجود المعرف بها مثل ماهي في هذا المثال ايضا من قياس النفس الى النار

ومثال المساوي في الخفاء المتضايفات والمتضادات واشباه ذلك ، فانه ليس تعريف الاب بالابن اولى من تعريف الابن بالاب ، وكذلك عرفت ما يتعلق به في هذا ، وكذلك ليس تعريف السواد بالبياض اولى من تعريف البياض بالسواد والا ولان يعرف كل واحد منهما مع الآخر لا بالآخر ولا قبله والبابان يعرف كل واحد منهما من غير الآخر لا بالآخر ولا قبله ومن الخطا ان يكون قد عرف الشي بنفسه وهو لا يشعر ، كمن يعرفه باسم آخر مرادف ، مثل ان يقول « ان الانسان حيوان بشر » او عرف الفرد بانه « عدد وتر » او قال « الشهوة توقان الى اللذيذ »

في امتحان يخص شرح الاسم

ويعم جميع أنواعه

فمن ذلك ما يتعلق بمراعاة الجودة والصنعة ، ومن ذلك ما يتعلق بالغلط في الواجب الضروري

اما المتعلق بالجودة والصنعة فمثل ان يكون اهمل الجنس ويخص التعريف حقه على ما علمت ، فان من حق الجنس او ما يجري مجراه ان يورد في الرسوم وشروح الاسماء ، ثم يتبع عاقد ذلك من خواص واعراض او فصول ومقومات ، وينظر هل استعمل الالفاظ ملائمة ليس فيها استعارة او مجاز او لفظ فيه اصعب من فهم اسم المشروح اسمه وينظر ايضاً هل فيه زيادة لا يحتاج اليها لا بسبب المساواة ولا بسبب التعريف والاستظهار فيه ، مثل قول القائل في تعريف البلغم بانه يقول انه « اول رطوبة منهضمة في المعدة » ولا يجد للاول ههنا فائدة البتة وكذلك لو قال قائل « ان العمى هو عدم البصر بالطبع » بانه لا فائدة ههنا لقوله بالطبع ، لان عدم القوة يكون من طبع الشي ، ووجود القوة يكون له من غيره

ومن التفريط والتقصير ان يكون عرف الشي الوجودي بالعدم ، كمن يعرف القدرة بانها « فقدان العجز » والبصر بانه « فقدان العمى» وقد علمت ما في ذلك من الخطا

في امتحان الحد

ان امتحانات المحمول والعموم والخاص وشرح الاسم كلها تعتبر في باب الحد، ويخصه امتحانات :

فمن ذلك ان ينظر هل اجزاء الحد امور اقدم من المحدود، والا فليس الحد بالحد المحض، لان الحد المحض يكون بالمقومات

ويقرب من هذا ان يكون قد احد الامور اللازمة مقام المقومات

ومن ذلك الفصل ان يأتي بالفصل سلبا محضا لا يشتمل على دلالة محصلة، فانك قد علمت ان السلوب لوازم لا مقومات كمن يحد الخط بانه «طول بلا عرض»

ومن ذلك ان ينظر هل وضع بدل الجنس ذاتيا آخر، او بدل الفصل ذاتيا آخر، وهذا مما يعلق بامتحان الجنس والفصل

ومن ذلك ان ينظر هل وضع فيه اقرب الاجناس، فانه لا بد من ان يعرف فيه الجنس الاقرب ليدل على جميع المقومات المشتركة، ثم يؤتى بالفصل

ومن ذلك ان ينظر هل اورد كل فصل قريب، ان كان للشيء فصول معه معاً، مثل « الحساس » و « المتحرك بالارادة » فانه ليس احدهما اولى بان يدل به على النوع من الآخر

وقد تخص بحدود الاشياء المركبة امتحانات، مثلا اذا فرضنا ان العدالة مركبة من العفة والشجاعة والحكمة فان الزلل الذي يقع في تحديد مثله ان يقال « ان العدالة عفة وشجاعة » فان ظاهر هذا هو ان العدالة عفة وهي ايضا شجاعة، كما يقال « ان الانسان حي وناطق » وقد يفهم منه ان العدالة عفة وتلك العفة هي شجاعة، او عفة مقارنة للشجاعة، فيكون كان العدالة عفة بشرط ان يكون تلك العفة شجاعة، او يشترط ان يقترن بالعفة شجاعة، فيكون كانه قال ان العدالة عفة ما، وليس كذلك، بل العفة جزء من العدالة او شرط، بل يجب ان يقال ان العدالة هيئة تتبع اجتماع العفة والشجاعة والحكمة، والعدالة مجموع منها

وقد يقع الزلل بسبب بعد هذا السبب ، وهو ان يذكر الجمع ويشار اليه ، لكنه لا يشار الى الهيئة الخاصة بذلك الجمع ، الذي لأجل تلك الهيئة الخاصة يكون المركب هو ماهو ، مثل ان يقال « ان البيت مجموع لبن وطين وخشب » ويقتصر عليه ، فانه لا يكون قد عرف البيت ، فانه ليس كل مجموع من هذه الاصول بيتاً ، بل ما كان مجموعا على هيئة ورصف وترتيب وممـا يناسب ذلك أن يذكر معه الاجزا من غير بيان مافيه المعية وما بالقياس اليه المعيه

ومن الزلل في ذلك أن يشار الى التركيب فيجعـل مكان المركب فيقال مثلا « ان البيت تركيب من لبن وخشب وطـين » وليس البيت تركيبا ، بل المركب ، والتركيب صفه لاصول البيت

ومن الزلل في ذلك ان يجمع مالا يجتمع ، مثل قول من يحد السطح بانه « خط وعدد » او يكون الكل في غير اجزا ، كمن يقول « ان العداله في الشهوة والغضب » وليس كذلك ، بل في الناطقه ويشبه هذا أن يكون للـكل موضع واحد وللاجزاء مواضع متفرقة ، مثل من يقول « ان الابصار مجموع لون وادراك » ويقرب منه ان يكون الـكل موجودا وان رفعت الاجزا بلا عكس ، او يكون المركب من ضدين وليس دون كل واحد منهما ، ويكون أميل الى كل طرف عن كل طرف ويقرب منه ان يكون بعض ماأورد جزءا خارجا عن الـكل مثل غايه او فاعل او غير ذلك مثل ان يقال « ان الرمى ارسال سهم مع اصابه »

في تعريف الاسم والـكلمة والاداة والقول

انه قد يحتاج في انتقالنا الى الـكلام في التصديق الى معرفه هذه الثلاثه(١)

فالاسم — كل لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة منه على الزمان الذى يقارن ذلك المعنى من الازمنه الثلاثه ، مثل « زيد »

وأما الكلمه — فهي التى تكون في كل شئ كالاسم الا انه يدل على الزمان

(١) هكذا في الاصل ولعله هذه الاربعه

المذكور ، مثل قولك « ضرب » فانه يدل على معنى هو « الضرب » وعلى شيئين آخرين احدهما نسبته الى موضوع غير معين ، والثاني وقوعه في زمان خارج عنه هو ماض ، وأما «امس» فليس يدل على شي وعلى ذلك الزمان الخارج ، بل الشيء الذي يدل عليه نفس الزمان وأما « التقدم » فليس يدل على معنى وعلى زمان مقارن له ، بل على زمان هو داخل في حقيقة نفس ذلك المعنى ، فكذلك أمس والتقدم اسم

واما الاداة — فهي اللفظة التي لا يدل وحدها على معنى يستقل ، بل على نسبة واضافة بين المعنى لا تحصل الا مقرونة بما اضيفت اليه ، مثل « في » و « لا » فلذلك اذا قيل « زيد في » لم يكن نافعاً في معنى مالم يقل « في الدار »

واما القول — فهو كل لفظ مؤلف لجزئه معنى ومنه (قول تام) ومنه (قول غير تام)

والقول التام ، هو الذي كل جزء منه دال دلالة محصلة مثل المؤلف من الاسماء وحدها او من الاسما والافعال

والناقص ، ما هو مؤلف من جزئين جزء منه غير تام الدلالة وجزء تام الدلالة مثل المؤلف من اداة و من آخر مثل قولك « لا انسان » او « في الدار » وقولك « ما صح » فان هذه قد الحق بالدال معها شيء ناقص الدلالة فلم يرفعه عن درجة الساقطة رفعاً كبيرا وكذلك اذا قلت «زيد» فقدمت اداة (١) يجيء لمعنى لامحالة مقرونة بزيد فهذه ليست اقوالا تامة ولكنها في جملة الاقوال لامحالة

وههنا الفاظ تستعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة وتارة استعمال المفردات الناقصة الدلالة مثاله اذا قلت « هو » او « موجود » فقد يدل به دلالة الاسم ثم تقول « زيد هو كاتب » و « موجود كاتب » فتستعمله تابعاً ورابطة لو وقفت عليها لم يكن القول تام دلالة القول حين لم يرد « هو » و «الموجود» ما يراد بالاسم ، بل اردت به تابعاً للفظ آخر يحتاج ان يقال مثل ما يقول «زيد على وفي» وكذلك تقول تارة «زيد كان» وتريد «كان» وجوده في نفسه فيكون الكلم تاماً

(١) في الاصل فقدت كر ، ويعرف ان يكون (كر) محرفة من (اذا)

وتارة تقول « زيد كان كائنا » فتدخل كان على أنها تامة وتابعة

فقد بان ان بعض الاسما والافعال قد تدل بها دلالة ناقصة فانك اذا قلت «كان كائنا» لم تدل بالسكون على المعنى ، بل بالكتابة لكنك دللت على ان الشي لم تذكره بعد واما لها تسمى كلمات زمانية



[القول في التصديق]

في أصاف القصـــايا

ان المعانى والالفاظ المفرده واللاتى في حكم المفرده ، وهي التي تصح أن تدل على مقصاها بلفظ مفرد ، قد تعرض لها ضروب من التاليف ليس كلها موجها نحو التصديق او التكذيب توجيهاً اوليا ، بل كثير منها يوجه نحو اغراض اخرى ، فانك اذا قلت « اعطى كتابا » لم تجد المحوى الاول من هذا القول بابب الصدق أو الكذب وان كان له نحوى آخر يضرب من دلالة الحال والانتقال من نحوى الى نحوى مناسبه للصدق والكذب ، لأنك قد تستشعر من هذا أنه مريد للكتاب وكذلك اذا قال «لعلك باتى» او «ليتك باتى» و «هل عندك بان لكذا ؟» او ما يجرى هذا المجرى فان جميع ذلك خال عن نحوى اول بابب الصدق والكذب ، وان كان لايخلو عن نحوى ثان بابسه فاما اذا قلت « زيد كاتب » لم تجد له نحوى اولا الا ماهو صادق او كاذب اى لاتجده الا والامر مطابق للمتصور من معناه في النفس فتجد هناك تصورا مطابقا له الوجود في نفسه وانما يكون المتصور صادقا اذا كان كذلك وانما يصير مبدا للتصديق فى أمثال هذه المركبات اذا كان اعتقد مع التصور هذه المطابقه

وهذا القسم من القول والمعنى المؤلف يسمى « قضيه » و يسمى « قولا جازما» واصنافه الاولى ثلاثه لان الاحكام التى بابب التصديق ثلاثه

فانه اما ان يكون الحكم فيه بنسبه مفرد — اوماله حكم المفرد — الى مثله بأنه هو أوليس هو مثل قولك « الجسم محدث اوليس بمحدث » ومن عاده قوم ان يسموا هذا (حملياً)

واما ان يكون الحكم فيه بنسبه مؤلفه بألف القضايا الى مثلها وقوم يسمون جميع هذا (شرطياً) لكنه قسمان فانه اما ان يكون النسبه نسبه المتابعه واللزوم والاتصال مثل قولك « ان كانت الشمس طالعه فالنهار موجود » فان قولك الشمس

طالعة قضيه في نفسه وقولك فالنهار موجود قضيه أيضاً وقد وصلت احداهما بالأخرى ومن عادة قوم ان يسموا هذا القسل (شرطية متصله) و(وضعية)

واما أن يكون النسبه نسبه المفارقه والعناد والانفصال مثل قولك « اما أن يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا » فان قولك هذا العدد زوج وقولك هذا العدد فرد كل في نفسه قضيه وقد قرن بهما ما به ومعاندة ومجاحره ومن عاده قوم ان يسموا هذا القسل (قضيه شرطيه منفصله)

وكان الواجب بحسب لغه العرب ان يكون الشرطيه هي المتصله فانك تجد هناك شرطاً وضوعا وجزا مرادا لكنهم يسمون المنفصله ايضاً شرطيه وكانهم يعنون بالشرطيه ما يلحق فيه بقضية أو قضية من القضايا زيادة تخرجها عن ان يكون قضية وتجعلها جزء قضيه الا ترى انه كان قولك « الشمس طالعه » قولا صادقا او كاذبا فلما الحقت به الزياده فقلت « ان كانت الشمس طالعه » خرجت القضيه فصارت غير قضية حين زال عنها ان يكون صادقه او كاذبه ؟ وكذلك كان قولك « النهار موجود » قولا صادقا او كاذبا فلما الحقت به الزياده فقلت « فالنهار موجود » خرجت القضيه فصارت غير قضيه ، فان قولك « فكان كذا » ـ مع الفا اذا لم يلحق وعني بها معنى ـ لا صادق ولا كاذب وكذلك قولك « هذا العدد زوج » وقولك الآخر « هذا العدد فرد » قد خرج كل واحد منهما الحاق لفظه «اما» بهما عن ان يكون صادقا او كاذبا

وكل واحد من هذه الاجزاء الاربعه قد بهما عن الحق فلان يكون جزا قضيه مهيئا يصير النفس نازعه الى الجزء الآخر وكان من شرط كل واحد من اجزا هذه القضايا في ان يتم بها الكلام ان يردف بالآخر لكن المقدم من المتصل مقدم في نفسه والتالي فيه تال في نفسه لا بالوضع ولا كذلك في المنفصل بل ذلك فيه بالوضع وقد عرف انهما وان كانا مؤلفين من اكثر من قضيتين فقد انه حالت القضيتان فيه عن ان يكون في نفسها قضيه فليس تاليفهما من قضايا هي بالفعل قضايا ، بل قد استحالت فيها القضايا عن ان يكون قضايا بالفعل الى حاله صلحت بها لان تصير اجزاء ما

يكون في نفسه قضية واحدة بالفعل وكل متصلة قضية واحدة بالفعل وكل منفصلة ايضا قضية واحدة بالفعل الا ان تركيبها من قضايا قد استحالت بسبب التركيب عن كونها قضية ، واذا ازيل عنها التركيب بقيت قضايا مجردة ولا كذلك أجزاء القسم الاول من اقسام القضية

وذلك القسم الاول قد وجد بحسب لغة العرب اسما بابيه فليسم كما سموا وليسم المتصل (الجارى) وليسم المنفصل كما سموا

ويحد للحملى جزئين احدهما حامل واسمه المشهور (الموضوع) كقولك في مثالنا « زيد » والثاني (محمول) كقولك في مثالنا « كاتب »

ويحد للمجارى جزئين احدهما شرط واسمه المشهور (مقدم) كقولك في المثال « ان كانت الشمس طالعة » والآخر جزاء واسمه المشهور (تال) كقولك في المثال « فالنهار موجود »

وفي كل واحدة من هذه الاجناس ايجاب ونفي فالايجاب تسميه قوم (ايجابا) والنفي (سلبا) والايجاب في الحملية ان يحكم بوجود محمول لحامل مثل قولك « زيد كاتب » والنفي فيها ان يحكم بلا وجود محمول لحامل مثل قولك « زيد ليس بكاتب»

والايجاب في المتصلة الجارية ان يحكم باتباع جزاء لشرط مثل قولك «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » والنفي فيها ان يحكم بلا اتباع جزاء لشرط مثل قولك « ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود »

والايجاب في المنفصلة ان يحكم انفصال تال عن مقدم مثل قولك « اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا » والنفي فيها ان يحكم لا انفصال تال عن مقدم مثل قولك « ليس اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون منقسما بمتساويين »

وجميع ذلك قد يكون كليا وقد يكون بعضيا وقد يكون مهملا

والكلي في الحملي هو ان يكون الحكم الموجب او السالب حكما على كل واحد من الموضوع الحامل مثل قولك في الايجاب « كل انسان جسم » وفي السلب

« ليس احد من الناس بطائر » وفي الجازي هو ان يكون الجزاء حرا لكل فرض للشرط مثل قولك « كلما كانت الشمس طالعه فالنهار موجود » وفي السلب بخلافه مثل ان يقول « ليس البته اذا كانت الشمس طالعه فالليل موجود » وفى المنفصل هو أن يكون انفصال التالي في الموجب دائما عند كل فرض للمقدم مثل قولك « دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا » وفي السلب كذا عند كل وضع له كقولك «ليس البته اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون منقسما بمتساويين »

والمقضى الجزئى فى الحملى هو ان يكون الحكم ايجابا حكم به ـ ايجابا كان او سلبا ـ على بعض ماوصف بالموضوع الحاملي مثل قولك فى الايجاب « بعض الناس كاتب » وفى السلب « بعض الناس ليس بكاتب » وفى المتصل ان يكون الاتباع محكوما به في الايجاب او محكوما بنفيه فى السلب عن بعض اوضاع المقدم مثل قولك في الايجاب « قد يكون اذا كانت الشمس طالعه فالجو غيم او فالشعرى طالع » وفى السلب « ليس كلما طلعت الشمس فالجو مصحح » وفى المنفصل على قياسه ايضا اما الايجاب فمثل قولك « قد يكون الحمى اما دقا واما بلغميه لازمه » وذلك فى بعض الاحوال حين لا تحتمل غير الوجهين ، وفى السلب مثل قولك « قد لا يكون الحمى اما دقا واما ربعا » وذلك فى بعض الاحوال حين يكون نائبه وفي كل يومين مره

والمهمل هو ان يذكر الحكم ولا يذكر كميه المذكوره التى بها يصير محصوره بلفظه حاصره وقد يسمى (سورا) ، مثاله فى الحمل اما الموجبة فقولك « الانسان كاتب » واما السالبة فقولك « الانسان ليس بكاتب »

وفى الحمليات قضيه تسمى (مخصوصه) وهى ان يكون الموضوع امرا شخصيا واحدا بالعدد مثل قولك فى الايجاب « زيد كاتب» وفى النفى « زيد ليس بكاتب» ، ولان الحمليه اول القضايا تركيبا فالحرى ان نقدم القول فيها ونحصى احوالها

في تحقيق الموضوع

في الحملي

اذا قلت ب ج فمعناه ان ما يوصف بانه ب وبغض النظر عن انه ب سوا كان موجودا اوليس بموجود، ممكن الوجود اوممتنع الوجود، بعد ان يجعل موصوفا بالفعل انه ب من غير زيادة كونه دائما ب اوغير دائم — فذلك الشيء موصوف بانه ج وعلى قياسه في السلب

واعلم ان الموضوع قد يكون مفردا مثل « الانسان » وقد يكون مؤلفا مثل « الحيوان الناطق المائت » وانما يكون كذلك اذا كانت قوته قوة المفرد ومن المؤلفات مايكون جزء منه حرفا في مثل قولك « غير بصير » او « لا بصير » فان لك ان تضع بدله لفظا مفردا كـ« الاعمى » وكذلك لك ان تجعله محكوما عليه بالايجاب والسلب

في تحقيق المحمول

في الحملي

اذا قلت ب ج فمعناه ان كل ما يوصف بب فذلك الشيء موصوف بانه ج انه ج من غير زيادة انه موصوف به دائما او غير دائم اوعند مايوصف بانه ب او وقتا آخر، فمهما كان احد الوصفين كالكسوف للقمر اوغير معين كالتنفس للانسان، فان جميع هذا يدخل تحت قوله موصوف به ج لان هذا اعم من كونه موصوفا دائما اوغير دائم ومن كونه موصوفا بذلك عندما يوصف بب اولا عند ذلك فقط، وكل مايزاد على هذا فهو اخص من هذا، وان كان لفظ لغة ما يوجب ذلك او يوجب انه يكون للوقت الحاضر فتكون تلك اللغة ليس فيها حمل كما تحتمه المعنى نفسه، بل اخص منه وكذلك القول في السلب

ويكاد اللغات تقضي في عادتها اذا قيل ب ج انه ج عند ما يوصف ذ ب فيسمى ما يقصده المعنى نفسه (قضيه مطلقه) فان اشترط فيها في النفس ما يخرج الضروريه الحقيقيه التي يذكرها منه وتم جميع ما لا يكون الحكم فيه صحيحا مادام الذات موجوده ، بل وقتا ما او بشرط وحال (وجوديه)

والناس لا يعرفون في زماننا بين المطلقه والوجوديه وما يكون المفهوم منه ان ب ج مادام موجود الذات ضروريه وما يكون المفهوم منه مادام وصوفا بانه ب لازمه ، فان اشترط ذلك فيما لا يلزم ما دامت الذات موجوده كانت مباينه للضروريه ، فلتخص باسم (اللازمه المشروطه) ، وبينهما فرق فانه فرق بين قولك « المتنقل متغير ما دام موجود الذات » اى الشي الموصوف بانه متنقل فانه متغير ما دام موجود الذات ، وبين قولك « ان الشي الموصوف بأنه متنقل متغير مادام متنقلا» وكيف لا والاولى كاذبه والثانيه صادقه ، والاسم ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفا ذ ب من غير دوام ذلك (طارئه) وليسم ما يكون له وقت معين متى كان (معروضه) وما كان وقته غير معين (منتشره) وليسم ما يكون المفهوم منه انه كذلك في الوقت الحاضر (وقتيه) لتشترك جميع ما يخالف الضروري في انه وجودي وكذلك فافهم في السلب

وقد يكون المحمول ايضاً مفردا ويكون مؤلفاً ، على نحو ما قيل في الموضوع

في تحقيق القضية الحملية باجزائها

القضيه الحمليه ثلاثه اجزا بحسب المعنى احدها معنى الشي الذي هو (الموضوع) والآخر معنى الشي الذي هو (المحمول) والثالث معنى النسبه والعلاقه التي انما تولف بها قضيه فانه ليس كون الانسان انسانا هو كونه موضوعا ، ولا كون الحيوان حيوانا هو كونه محمولا ، بل ذلك لعلاقه بينهما ، وربما دل عليها لفظ ثالث فقيل « الانسان هو حيوان او يكون حيوانا » اوغير ذلك ويسمى (رابطه)

وادا كان المحمول ما تسميه النحويون (فعلا) وغيرهم (كلمة) مثل قولك «ضرب» او «يضرب» فان هذا لا يحوج الى ادخال رابطه ، وذلك لانه يتضمن دلالة على كونه لشيء موضوع غير معين ، ويعرف منه الاسم المشتق مثل «الضارب» و«القائل»

في تحقيق ايجاب الحملي

قد فهمت ذلك في الامثلة المذكورة

في تحقيق السلب الحملي

اعلم انك تحتاج في السلب ان تسلب العلاقة التي بين المحمول والموضوع، فلذلك ان كانت القضية ثلاثية — اذ قد ذكر فيها الرابطة — يحتاج ان تلحق حرف السلب بالرابطة فتقول «زيد ليس هو بعاقل» فان لم تفعل هذا بل قلت «زيد هو ليس بعاقل» دخل هو بين «زيد» وبين «ليس بعاقل» دخول رابطة الايجاب فجعل الحكم ايجاب الداخل فيه حرف النفي فاثبت اللاعاقلية على زيد لان «هو» للربط لا لفصل الربط ، بهذا هو الذي نريده في هذا الموضع

واما هل هذا الايجاب مخالف في المحوى لذلك السلب اولا يخالفه وتلازمه في الصدق والكذب فهو بحث آخر

وانت يجب اذا كانت احدى القضيتين مخالفة للاخرى في الايجاب والنفي أن لا يكون بينهما تصادق وتوافق وتلازم ، ولا التصادق والتلازم يقتضي ان يكون حكمهما في جميع الوجوه متحدا ، فكثيرا ما تلزم موجبة سالبة وسالبة موجبة لزوما ما كسا وغير معا كس

لكنك يجب مع ذلك ان تعلم ان المحال الوجود يكذب عليه مثل هذا الحكم الايجابي ، فان محال الوجود لا يحكم عليه بايجاب شيء ، وهو وجود حكم له ، الا اذا فرض كأنه ليس بمحال الوجود ، وكيف يحصل للمحال حاصل اي حاصل كان ، بل انما

يصح عنه سلب كل شيء ، وقد يقل عليه مثل هذا الحكم لما يوهم ذلك من مطابقته للسلب الحق لكن التحقيق يمنع ذلك

وأمثال هذه القضايا التي يحكم فيها بالحاب معنى يتى يسمونها (معدولات) ويسمى اللفظ الذي يدل على خلاف المعنى الوجودي مثل « غير الانسان » (لفظا غير محصل) وربما كان في اللغات لها واضع اسم بالاب احص مما ذكرنا وربما قيل « نابينا » (١) وعني به الا عمى عادم البصر ومن شانه ان يبصر فلم يقع على كل مسلوب البصر ، وربما قيل خلاف ذلك اصطلاحا بخصيصه بحسب الوضع لا بحسب ما يوجبه الطبع والذي يوجبه الطبع ونفس الامر فهو ما قلنا

واما اذا كانت القضية غير ثلاثية ، انما هي ثنائية فقط لم يذكر فيها الرابطة اسمياء ، لأن محمولها كلمة او اسم مشتق اضافا بضمن النسبة المذكورة على حسب اللغة اولم يذكر اختصارا فان حرف السلب لا يقرن الا بالمحمول وليس مرادنا في هذا الموضع انك يجب في كل موضع ان تقرن حرف السلب بالرابطة او بالمحمول ، بل نقول ان النفي هو ذلك ، فاذا لم يكن لها تابع آخر قرب منها وان كان لها تابع قرنت بما يكون قرنه به اولى على ما نخصصه ، فيكون قرنك بذلك الشيء رفعاً وسلبا للربط وللحمل أيضا على الوجه الذي دل عليه النفي الزائد الآخر ان قرن بالمحمول والموضوع ، فانك ستعلم عن قريب انه قد يدخل على هذه الاصول الثلاثة داخل آخر لاغراض وفوائد

(١) كلمة فارسية مركبة من « نا » الدالة على « نفي » ومن « بينا » وهي بمعنى « بصير » وكلاهما معا بمعني « الاعمى » ونابى تركيبه في حالتي السلب والايجاب بمعنى « الجاهل» و« العارف» على طريق المجاز

⁂

في تحقيق الكلي الموجب

في الحملات

اما الكلية الموجبة المطلقة التي هي اعم في مثل قولنا كل ب ح فمعناه كل واحد مما يعرض انه بالفعل ، من غير ان نشرط انه دائم بالفعل او غير دائم ، موصوف با نه ب فذلك نفسه موصوف بانه ح بالفعل من غير بيان شيء

واما الكلية الضرورية فمثل قولك بالضرورة كل ب ح اي كل واحد مما يوصف بالفعل بانه ب سوا كان يوصف دائما انه ب اوغير دائم انه ب فهوموصوف انه ما دام ذاته موجودا فهو ح مثل قولك « بالضرورة كل متحرك جسم»

واما اللازمة فهو مثل قولك « كل ب ح » بضرورة قلت او لم نقل ، اي كل موصوف ـ دائما اوغير دائم ـ بانه ب فما دام موصوفا بانه ب ـ لا مادام ذاته موجودا ـ فانه موصوف ايضا بانه ح

واما الموافقةفمثل قولك« كل ب ح » اي عند ما يكون ب فيكون ح من غير زيادة انه يكون كذلك دائما مادام ب اوغير دائم

واما المفروضة فمثل قولك « كل قمر ينكسف » او « كل كوكب يطلع »

واما المنتشرة فمثل قولك « كل انسان يتنفس »

واما الحاضرة فمثل قولك « كل انسان مسلم » في الوقت الذي يكون اتفق ذلك فلا انسان كافر ولا يبعد ان يصدق في امثال هذه القضايا ان يقال « كل حيوان انسان» ، لوكان في وقت من الاوقات كذلك وشرط هذه القضية الوقتية في الايجاب ان يكون الموضوع موجودا واما الوجودية فما يعم جميع مالا ضرورة فيه حقيقة



في تحقيق الكلي السالب

في الحمليات

اعلم ان المطلقة من السالب الكلي ليس له في لغتنا لفظ بطابقه ، وان يجعلنا له لفظا وجدناه قولنا « كل انسان لا يكون كذا » و « كل ب لا يوجد ح » مع أن هذا يوهما انه لا يوجد ح ما دام موصوفا بانه ب وأما « لا شيء من ب ح » فهو شديد الابهام لذلك ، اذ كان السلب في القضايا يوهم العموم في الاشخاص والازمان اذا كان منكرا ، وليس كذلك في الايجاب وما يجري ان كان كذلك ، اذ كان السلب من حقه ان يكون طارئاً على الايجاب وبعده وان يطرا عليه رافعاً له ، ولا يرفعه مالم ينقض العموم ، فلذلك قصد به التعميم في اللغات والعادات ، لكنا نعلم ان نفس السلب لا يوجب زيادة معنى على السلب الذي يعم الدائم وغير الدائم والموقت وغير الموقت

فاما السالب الكلي الضروري سوا حملية قولك « بالضرورة كل ب ليس ح » اوقولك « لا شيء من ب ح » فمعناه كل واحد مما يوصف بب كيف وصف واي وقت وصف فانه مسلوب عنه مادام موجود الذات انه ح ، ولا يوهمك ان لفظ كل يوجب الايجاب ، بل يوجب العموم فقط ، فان اوجب بعد ذلك فو ايجاب وان سلب فهو سلب

واما اللازمة فمثل قولك « لا شيء من ب ح » اذا لم نعن مادام موجود الذات عنيت مادام موصوفا بانه ب فقط

واما الموافقة فان لا يشترط في السالب المذكور عموم اوقات كونه ب ، واللغة لا تطمع في ايراد المثال لهذا

واما الوقتية فكقولك في مثل الحال التي جعلنا منها مثل الموجبة « ليس احد من الناس بكافر » وفي هذا الموضوع لا يجب ان يكون الموضوع موجودا لامحالة ثم يسلب عنه ، فانه اذا امتنع في وقت من الاوقات مثلا ان « لا يكون شيء من المنكسفات

موحودا » فصححح أن سلب الفمر عن المنكسف فمول «ليس الى الآن سيء مما هو منكسف بعمر » من عير ان يكون دلك عاما لكل وقت وقد تصدق هذه السالبة في مثل قولك «ولا احد من الناس بحيوان » اذا كان وقتا ما مثلا لا انسان فيه البتة ، فلم يكن حينئذ انسان حيوانا ، وكيف يكون حيوانا وهو غير موجود

في العصيتين الجزئيتين

يجب ان نعلم ان العصيتين الموجبة والسالبة على احكام الكليتين في كل شيء الا ان الحكم على جهته انما هو في البعض فقط ، وذلك لا يمنع ان يكون الباقي كذلك او مخالفا له في الايجاب والسلب وفي غير ذلك من الضرورة واللزوم والموافقة والوقتية

ويخص العصيات انه يكون فيها مقدمة دائمة الحكم ، وليست بضرورية الحكم لانها تكون اهون لها صحة الحكم الممكن مادام الموضوع موجود الذات لاسيما في السلب وقد يكون هذه الدائمة بحسب ما دامت الذات موجودة ، وتسمى (الدائمة مطلقا) وتكون مادام موصوفا بانه ب مثلا وتسمى (الدائمة المشروطة)

فيما يلحق القضايا من الزوائد

ان كل قضية فاما ان يكون ذات موضوع ومحمول فقط مهملة او مخصوصة ، واما ان يكون هناك حصر ويدخل اللفظة الحاصرة مثل « كل» او «لا شيء »و « بعض» او «لا بعض»

وايضاً اما ان يكون لها في نفسها مادة لم تصرح باللفظ الدال على ذلك سواء كان صادقا اوكاذبا وتسمى (جهة) مثل ان نقول « زيد يجب ان يكون كاتبا» او « يمكن» او « يمتنع» واذا لحقت الجهة القضية سميت (رباعية) ومن الفائدة على

الجهات ان يقال «بالضرورة كذا» او «ليس بالضروره» و «بالامكان كذا» او «ليس بالامكان» او يكون مطلقا بلا شرط

وكل واحد من الضروره واللزوم والوقتية جهة لكنه ربما كان ترك الجهة من بعضها دليلا على الجهة

ومعنى قولنا «بالضروره» ان يكون الحكم مادام ذات الموضوع موجودا، ومعنى «الامكان» ان يكون الحكم غير ضروري في نفسه، لان في الوجود للموضوع وجود ... ولا في عدمه ... يجوز ان يعلم ... هذا

في تحقيق المقدمة المطلقة

المقدمه المطلقه «قد يقال لمقدمه اذا حكم فيها بالمحمول بايجاب او سلب من غير زياده شرط الجهة» وهي اعم من الضروريه ومن التي ليست بضروريه ويفارق الضروريه مفارقه ما هو عام لما هو خاص، فان الضروريه هي التي الحكم فيها موجود مع شرط دوامه ما دامت الذات الموصوفه بالموضوع موجوده ويفارق الممكنه التي هي اخص بالمطلق بانه لابد فيها من وجود اما دائما واما وقتا ما اوغير ... وهذه الممكنة يجوز ان لا يوجد لموضوعها الحكم الممكن البته مادام موجودا

وقد يقال (مطلقه) لما لا يجب ان يكون الحكم على ما حكم به من عمومه او خصوصه ضروريا مادام ذات الموجود موضوعا وان كان قد يكون في بعضه ضروريا مثل قولك «كل اسود فهو ذو لون جامع للبصر» فانه ما هو اسود مادام موجود الذات فيكون ذا لون جامع للبصر مادام موجود الذات، ومنه مالا يجب ان يكون اسود مادام موجود الذات، ولا يجب ان يكون ذا لون جامع للبصر مادام وجود الذات

وقد يقال (مطلقه) ما يكون الحكم يجب ان لا يكون ضروريا في شيء من موضوعات الموضوع، اي ما يقال عليه الموضوع، بل يكون محمولا عليه وقتا فقط

مثل ان نقول « ان كل منكسف فهو فاقد للضوء المستعار » وليس شيء منكسفا دائما مادام موجود الذات ، او مثل ان نقول « كل مريض فهو ناقص القوة » وهذا الوقت قد يكون وقت كون الموضوع موصوفا بما وصف به ، وقد يكون وقت ما معين ككون القمر منكسفاً وقتاً معينا وقد يكون وقتاً غير معين ، مثل كون الانسان متنفساً واما الذي يقال في جانب المحمول بشرط مادام المحمول محمولا فهو كلام صحيح لاغنى له ولا نحن ».

وقد يذهب قوم في قولهم (المطلقه) الى الزمانيه التي أشرنا اليها و يجعلون وقتها زمانا ما مرض ، لاسيما حاصرا ، ولا ، ون غير ذلك ، لكنه قد يلزم مع وضعهم ان يكون قولنا « كل انسان حيوان » من حيث التصديق به ليس ضروريا ، فانه قد يكذب اذا كان الناس معدومين ، فحينئذ لايكون ولا واحد مما هو انسان المحمول عليه أنه حيوان ، وكيف يكون حيوانا وليس موجودا وانسانا ، فيصير هذه القضيه عندهم من القضايا الممكنه

— —◆— —

في تحقيق المقدمة الممكنة

قد يقال (مقدمه ممكنه) اذا كان الحكم فيها غير ممتنع سوا كان مع ذلك ضروريا واجبا اوغير ضروري ولا واجب

و يكون (الممكن) بحسب هذا الاعتبار يقسم الاشيا اليه والى مقابله (الممتنع) فقط وينقسم الى (الواجب) و(الممكن) الآخر ، ليس قسمه الاسم المشترك كما يظنه الذين لا يعلمون ، بل قسمه معنى جامع ، وهو ما اجتمعا فيه من المنافيه في المعنى للممتنع

وهذه المقدمه الممكنه يدخل فيها الضروره والمطلقه باصنافها والممكن الآخر الذي سنخبر عنه دخول الامور التي هي اخص معنى في الامر الذي هو اعم معنى وهذا الممكن هو الذي اذا قيل ليس بممكن وعني بالممكن المسلوب كان معناه هو ممتنع

وقد سال (مقدمه ممكنه) و نعنی بها ان الحكم فيها غير ضروري هو ولا نقيضه اعني الضروری الذي اوما انا اليه، فيكون هذا احص من ذلك، و يخرج منه الواجب الضروری، و يدخل فيه المطلق وما فيه ضرورة بشرط وقت او حال وليست ضروريه مطلقه، و يدخل فيه الممكن الذي هو اصدق من هذا حدا وهو الذي لا وجوب الوجود فيه او لنقيضه الوجود المطلق والوجود بحسب شرط او وقت فيجوز ان يخلو الموضوع عن ذلك الحكم دائما من غير وجوب خلوه دائما ويجوز ان يوجد لموضوع ما وقتا أو دائما وجوداً اتفاقيا، مثل « ان يكتب زيد »

و يقال (ممكن) لأخص من الجميع وهو هذا الآخر الذي لاضروره فيه مطلقا ولا بشرط

وقد يقول قوم (ممكن) و يعنون حال الحكم في المستقبل بحسب اى وقت فرضت فيه الحكم على أنه في اى وقت فرضت فيه لم يكن ضروريه اما مطلقه واما بشرط

واما الحال ولا يبالي فيه سوا كان الشي موجودا او غير موجود، وهذا ايضا اعتبار صحيح يجوز ان يطلق عليه اسم (الممكن)، لكن الاصول ما اشرنا اليه

وقد حسب قوم من ضعفا النظر ان من شرط الممكن ان لا يكون موجودا في الحال فيكون قد وجب من حيث وجد في الحال، ولم يعلموا انه ان صار وجوده واجباً — لانه حصل موجودا في الحال — فيصير لا وجوده واجبا لانه حصل لا موجودا في الحال، فما بالهم يهربون عما يعطيه الوجوب في الوجود ولا يهربون عما يعطيه الوجوب في اللاوجود. وهو الامتناع، وليس اذا صار الشي موجودا فقد صار واجبا الا ان يؤلف فيقال « الموجود ما دام موجودا فهو واجب ان يكون موجود » اي بشرط ما دام موجودا، وفرق بين ان يقول ان الموجود يجوز لو لم يكن موجودا او ليس واجبا ان كان موجودا و بين ان يريد فيقول مادام موجودا وكل ماهو ممكن الوجود فانه اذا وجد كان واجبا ان يكون مادام موجودا، وذلك لا يمنع كونه ممكنا في نفسه على انه ايضا اذا كان موجودا وجب ان يصير واجبا، فليس يمكن ان يصير واجبا ابدا دائما، بل واجبا في وقت، وذلك لا يمانع الممكن العام ولا الممكن الخاص الذي ليس

فيه ضرورة دائمة بل يحتمل ضرورة موقتة ومشروطة ، ولا يمانع الممكن الذي هو أخص ؛ فانه يكون بما ساوى نفسه ممكنا اخص وباعتبار شرط يصاف اليه واجبا ، فيكون ممكنا من غير الوجه الذي يكون منه واجبا فيكون ممكنا من انه لو ترك وطباعه وطباع الموضوع لم يجب ان يوجد له اليه وجاز ان يخلو عنه الموضوع اليه ، اذ ليس في طباع الموضوع ما يقتضي وجوده له ولا في طباع المحمول ان يكون ماهيته تقتضي وجودها دائما للموضوع او وقتا ما ، لكنه قد يعرض شيء من خارج يوجبه ، فضلا عن ان يوجده ، و يكون وجوبه من حيث ان ذلك العارض عرض فاوجب ، وقد علمت ان من علق الضرورة والامكان بحصر القضية وعلق الحصر بوقت ما جاز ان يكون قولنا « كل انسان جوهر » ممكنا ان يكذب ، وقولنا « كل لون سواد » ممكنا ان يصدق

في التناقض

اعلم ان من حق السلب ان يرفع الايجاب ولا يصدق معه ، وانه اذا كذب الايجاب ان لا يكذب معه ، فان الشيء لا يخرج من الايجاب والسلب اذا وقعا على التقابل الحقيقي ، فكان السلب انما يسلب الشيء من جهة ما اوجب عليه

لكنه قد يتفق ان لا يقع السلب مقابلا للايجاب من الجهة التي وقع عليها الايجاب ، فيتفق حينئذ ان يكون الايجاب والسلب صادقين معاً او كاذبين معاً ، واذا وقع الايجاب والسلب على ما ينبغي لهما من التقابل ، فوجب ضرورة اذا صدق احدهما ان يكذب الآخر ، واذا كذب احدهما ان يصدق الآخر ، و بالجملة امتنع ان يصدقا معا أو يكذبا معا ، وذلك هو التناقض

فالتناقض ـ « هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب يلزم منه ان يكون احدهما صادقا والآخر كاذبا »

فالقضايا المخصوصة يكفي في شرط تناقضها ان يراعى احوال الحمل والوضع ، واما غيرها فقد يراعى فيها ايضا احوال معان داخلة عليها مثل الالفاظ الحاصرة ومثل

الجهة فاول ما يجب ان يراعى فيها هو شرائط الحمل من القوة والفعل والكل والجزء والاضافة والشرط والمكان والزمان وغير ذلك مما عددناه في امر الذي فرغنا عنه والمهم ان يراعى لفظة المحمول والموضوع وغير ذلك ، و يحذر ان لا يكون وقوعه في القضيتين وقوع اللفظ المشترك ، بل وقوع اللفظ المتواطي.

و وقوع اللفظ المشترك هو ان يقع اللفظ على الشيئين أوعلى الاشياء بمسموع واحد ويختلف مفهومانه في كل واحد ، مثل «النور » على المسموع والمعقول و «العين» على الدينار ومنبع الماء

ووقوع اللفظ المتواطي هو ان يكون الوقوع بالمسموع والمفهوم معاً مثل وقوع لفظ «الحيوان» على الانسان والفرس

فاذا اتفقت القضيتان في مفهوم الاجزاء التي منها تؤلف ، ثم كان الجزء من الموضوع اوالكل ذلك بعينه واضافة المحمول وزمانه ومكانه وكونه بالقوة او بالفعل واحدا ثم اوجب احدهما وسلب الآخر كان في الخصوصة تقابلا حقيقيا ووجب ان يصدق احدهما و يكذب الآخر واما اذا خالف شيء من ذلك لم يجب ، مثل ان يقول احدهما «زيد ناسخ» والآخر «ليس بناسخ» ويعني بزيد غير ما يعني الآخر او بالناسخ غير اعناه ، اوقال الكاس الواحدة مسكرة ويعني بالقوة وقال الآخر ليس بمسكرة ويعني بالفعل ، او قال فلان عبد اي لله وقال مقابله ليس بعبد أي للآدمي ، اوقال احدهما الزنجي اسود اي في بشرته وقال الآخر ليس باسود اي في لحمه ، اوقال احدهما ان النبي صلى الى بيت المقدس واراد في وقت وقال الآخر انه لم يصل الى بيت المقدس واراد وقتاً آخر ، اوفعل شيء مما يجري هذا المجرى في مكان او جزء اطلاق اوتقييد وغيرذلك ـ فليس يجب ان يكون بينهما تقابل لايجاب والسلب ، وهو التناقض بالحقيقة

فاما اذا كان هناك قضية حاصرة ولم يكف مااومانا اليه ، بل احتيج ان يراعى اشياء اخر فانه اذا اتفقت القضيتان في كمية الحصر واختلفتا في كيفية الايجاب والسلب جاز ان يكذبا جميعا وجاز ان يصدقا جميعا

وأما كيف يكذبان جميعا فذلك اذا كانا كليين وكانت المادة ممكنة ، مثل قولنا « كل انسان كاتب » ، « ليس ولا واحد من الناس بكاتب » وأما اذا كانت المادة واجبة فيكون السالبة لامحالة كاذبة ، مثل ما في قولك « كل انسان جسم » « ليس ولا واحد من الناس بجسم » وان كانت ممتنعة فيكون الموجبة لامحالة كاذبة مثل ما في قولك « كل انسان حجر » ، « ليس ولا واحد من الناس بحجر »

واما كيف يمكن ان يصدقا معا فذلك اذا كانا جزئيين وكانت المادة ممكنة ايضا ، مثل قولنا « بعض الناس كاتب » ، « ليس كل انسان او ليس بعض الناس كاتبا »

واما الحال في الواجبة والممتنعة فمثل ماقيل

ومن شأن الناس ان يعدوا المتكاذبين المختلفين في الايجاب والسلب مع وجود شرائط التقابل المذكورة في المخصوصات (بعادين) ، والجزئيتين المتطرفتين لهما داخلتين تحت التضاد ، ثم يحسن لهم اعتبار القسمة والتركيب أن يراعوا اقساماً أخرى لا ننتفع بها

والمستبصر بما بيناه سريع التفطن للقضايا التى تكون الفصل بينهما وبين حال القضيتين المتفقتين في كمية الايجاب والسلب المختلفتين في الحصر وتسمى (متداخلين) وانت لاعذر لك في ان لاتقضى فيها بالفصل فاما اذا صارت القضايا متغيرة من جهة الجهات وجب حينئذ ان تعتبر لها في التناقض شروطا واعتبارات اخرى وليس ما تظن ان هذا الذى قيل كاف فيما لاجهة ضرورة او امكان معه ، بل هذا كاف في بعض مالم يخرج بها

ومن الواجب ان ننظر كيف يقع التناقض في الخالى عن الضرورة والامكان الذى لاضرورة فيه ايجابا ولاسلبا فان مراعاة التناقض في هذا الخالى وان رجع الى الشرائط المذكورة فان لذلك الرجوع بعض لا يغنى عنه البيان السالف المجمل ولهذا ولعين بالتناقض في المطلقة العامة المذكورة اولا

في نقيض المطلقة العامة الاولى

اذا كانت موجبة كلية

اذا قلنا كل ب ج بالاطلاق الاعم فليس كل ما يكون جزئيا سالبا مطلقا يكون مناقضا له لانه لا يمكننا ان نراعي الزمان فيهما على ما يجب ، فانه يجوز ان يكون الكلى الموجب صادق الحمل في كل شخص زمانا ما اوحالا ما غير عام وأن يكون الا زمنه شتى ومحتمله في كل واحد فاذا اوردنا الجزئية السالبة ودللنا به على سلب عن بعض ولم نستعمل الاعلى هذا جاز ان يكون ذلك السلب سلب مطلق غير دائم او يكون في زمان غير شيء من الا زمنه التي كان فيها الايجاب حتى سواء كان الزمان في جميع الاشخاص واحدا اوكثيرا مختلفا واذا كان كذلك يجب ان يكذب هذا السلب ان صدق الايجاب ولا يمكنك ان تفرض الزمان واحدا ، فليست الجزئيات المصممة في قولك كل ب ج زمانها واحدا وربما لم يمكنك ان تفرض الا زمنه متشابهة حتى يكون كانا مثلا ربعا او وقت كسوف القمر حتى يحمل السلب في الجزئي غير ذلك الواحد او غير تلك المتشابهه ، فان امكنك ذلك فقد يكون الجزئيه المشروط فيها ذلك الزمان وذلك الحال نقيضا مثلا كما تقول كل شجره تورق فانها في صميم الشتا مثمرة وكذلك ان كان شرط غير الزمان ، لكن هذه القضية اما ان يكون بعض القضايا المطلقه التي نحن في وصفها ولا يكون الحكم في الناقض فيها حكما في كل قضيه مطلقه ، واما أن يكون قد عرف وشيء لم حالها من بعد ، لكن غرضنا ان نعرف نقيض المقدمه المطلقه العامه غير مخصصه بشرط مقول

انه لما لم يمكن مراعاه زمان جزئي مخصوص اوحال جزئيه مخصوصه وجب أن يكون اذا اردنا النقيض مراعي فيه ما يشتمل على كل زمان وحال ، وذلك بان نجعله جزئيه سالبه دائمه السلب

ودائمه السلب في الجزئيات غير الضروريه فيها ، وذلك أنه ليس يبعد في الجزئيات ان يسلب عنها ما ليس ضروري السلب سلبا دائما ، فانه من الجائز ان

يخلو الجزئي عن شيء مما هو ممكن، لأن الإمكان الصرف، حتى يوجد بعد ويعدم ولا يعرض له ذلك الممكن، مثل أنه يجوز ان يوجد بعض الناس، ويسلب عنه الكتابة مادام وجود الذات فلا يوجد كاتبا البتة، فيكون حقا ان « بعض الناس لا يكتب البتة» ومع ذلك هذا السلب لا يكون ضروريا عنه، فهذه السالبة مقابلة الموجبة المطلقة بالاطلاق العام، كلما صدقت الموجبة المطلقة كذبت هذه السالبة، وكلما كذبت الموجبة المطلقة صدقت هذه السالبة، واقتسامهما الصدق والكذب دائم

وليس بفعل المعرفون حين اعتبروا — في نقض الضروريات والممكنات — الجهة ولم يعتبروا في المطلقة، فان الاطلاق ايضاً جهة من الجهات كيف اخذت المطلقة وبكونها بتلك الجهة تخالف الضرورية والممكنة، وان كان جهتها كونها خالية عن جهتي الضرورة والامكان فاذا الخلو حكم

وربما قال قائل منهم لتكن السالبة المقابلة لهذه الموجبة ان « ليس بعض ج ب» في الزمان او الحال الذي فرض فيه ذلك البعض حين قيل « كل ج ب » او « ليس بعض ج ب» عندما يكون « كل ج ب» فان القول الاول يحمل على الفرض وليس في الفرض زمان وحال معلومة، والقول الثاني يحمل على الوجود ولكنه كاذب في كل حال صدقت الموجبة او كذبت وفي ذلك وجهان من الحكم فاسدان احدهما انه ليس يجب ان يكون السالب دائما — في المسائل الذي الجائز كلي مطلق — كاذبا لا محالة والثاني انه اذا كذبت الموجبة فكذبت هذه السالبة اجتمع النقيضان في الكذب وهذا محال

فبين اذن ان الموجبة الكلية المطلقة العامة نقيضها السالبة الجزئية الدائمة، وهي ضرب من المطلقة لا العامة

في نقيض المطلقة التي تلي هذه العامة

اذا كانت أيضاً كلية موجبة

وهذه هي المسماة باصطلاحنا (وجودية) التي لاضرورة حقيقية فيها اذا قلنا صادقين «كل ب ج بالوجود» اي بلا ضرورة حقيقية فيه، فقد يصدق معه المطلقات السالبة كما علمت، لكن ويصدق معه الممكن وان لم ينعكس، وانما يكذب معه الموجبة الضرورية ويكذب معه السالبة الضرورية، وقد يكذب معه السالبة الجزئية الدائمة التي وصفناها، فيجب ان يكون نقيضه عبر حال عن الاشتمال على جميع ذلك ومقولاً على جميع ذلك

وليس يمكن ان يوجد قضية سالبة تصدق على جميع ذلك الا ان يحمل سالبة الوجود فيقال «ليس دائما بالوجود كل ب ج» اي بل «كل ب ج بالضرورة» او «بالضرورة ليس كل ب ج» او «بعض ب يكون دائما ليس ب ج» وان لم يكن بالضرورة، ولا يمكنك ان تجد لهذه الموجبة نقيضاً عبر هذه السالبة البتة او ما هو في قوتها، ولا لهذه السالبة وما في قوتها عبر هذه الموجبة

في نقيض المطلقة اللازمة

اذا كانت كلية موجبة

نقيض هذه المطلقة هي السالبة الجزئية المشاركة للموجب في الوقت المؤقت وهو وقت محصل لانه الوقت اوالحال التي يكون ما هو ب موصوفا بانه ب فاذا قال «كل ب ج» اي مادام موصوفا بانه ب — كان نقيضه «ليس كل ب ج» اي ليس ما دام موصوفا بانه ب وج، بل اما ان يكون ج واما ان يكون وقتا دون وقت، وقد نسي الشرط فصح القائل

في تقيص اللازمة المشروطة

اذا كانت كليه موجبة

هذه القضية ليس تقابلها السالبه الدائمة ، وذلك لانها تقابل ماهو اعم منها ، وقد يكذب اذا كانت الموجبه ضروريه ، واذا كان كذلك لم يكن كذبها يوجب صدق الموجبه المشروطه فامكن ان يكذب مقابل بعضها الى سلب اللزوم المشروط ولا يمنع الضروره ولا يوجبها واللفظة المميمة له التي تطابق « ليس كل ج اما يكون ب » مادام موصوفا بانه ج عارضا له ج اي بل اما دائما واما لا في وقت البته واما في بعض اوقات كونه ج واما في غير وقت كونه ج ، بل في وقت له آخر

ولا يظن ان قولنا « ليس دائما يوصف » يوجب ان يكون يوصف في غير ذلك الوقت لان قولنا دائما تخصيص ، وسلب التخصيص ليس يوجب التعميم ، فانه قد يسلب التخصيص حيث يسلب التعميم

في تقيص الطارئة من المطلقات

اذا كانت كليه موجبه

لا يناقض هذه القضية السالبه الجزئيه اللازمه المشروطه فانه اذا قيل « كل ب ج » اي في حال من احوال كونه ب لم يكن نقيضه انه « ليس كل ب ج » في حال من تلك الاحوال ، بل « بعض ب ليس البته مادام ب ، ج» ، وذلك انه يمكن ان يكون كذب الطارئه الموجبه لصدق اللازمه الموجبه ، فيجب ان يكون النقيض ما يرفع ذلك كله ، والذي يرفع ذلك كله قولك « بعض ب له دوام سلب او ايجاب ج مادام ب» وهذا دوام لا في حال من الحالين كانا

ويخالف الدائمه المقابله للمطلقه الا انه مما يعرف

في نقيص المطلقة التي تعم اللازمة والطارئة

وهي الموافقه اذا كانت كلية موحبة

قد سبق الى الوهم ان نقيض هذه المقدمه المطلقه هي السالبه الدائمة المشروطة ، وليس كذلك ، فان بعض ما يدخل تحت هذه الموافقه يكذب مع كذب هذه ، وهي اللازمة المشروطه اذا كانت كلية موجبه ، بل نقيض هذه سالبه الموافقه ، وهو ان « بعض ج ليس ابدا يوصف بانه ب في وقت كونه ج » اى « بل في كل وقت » او « ولا في شيء من الاوقات » او « في وقت لا يكون فيه ج » ، واذا قلنا « ابدا يوصف بانه ب في وقت كونه ج » عم مايوصف في الوقت كله ومايوصف في وقت منه ، فاذا قال « ليس ابدا يوصف انه في وقت كذا » سلب مايعم الامرين فقط سلبا مقابلا

في نقيص الكلية الموجبة الوقتية

هذه يسهل ايراد النقيض لها ، لان الوقت معين

في نقيص السالبة الكلية المطلقة

على الوجوه المذكوره

وقد يمكنك ان تستخرج شروط مناقضه السالبه الكليه في باب باب من ابواب من مصادرها ، فنقيض قولنا « لا شيء من ج ب » بالاطلاق الاعم « بعض ج ب » دائما ، وقد عرفت الفرق بينه وبين الضروريات ، ونقيض هذا القول اذا كان وجوديا « بعض ج ب » بالوجود ، ونقيض هذا القول اذا كان لازما وكان معناه لاشيء من ج يكون ب عند ما يوصف بانه ج « بعض ج ب » عند ما يعرض ج اما دائما واما وقتا ونقيض هذا القول اذا كان لازما مشروطا « بعض ج ابدا

يكون ب » عند ما يعرض له ج داما او وقتا ، وينقض هذا القول اذا كان طاريا « بعض ج له دوام سلب او ايجاب ب » ، وتقض هذا القول اذا كان بالمعنى الذي يعم الطاري واللازم المشروط « بعض ج ب ليس اما سلب عنه ب في حال كونه ج »

واما الوقتية فنقضها الموجبة الجزئية المشاركة في الوقت

في نقيض الموجبة المطلقة الجزئية

قد يمكنك ان تعرف النقائض ها هنا ايضا مما قيل لك في الموجبة الكلية ، فنقيض قولنا « بعض ج ب » بالاطلاق الاعم « ليس شيء من ج ب » اذا كان المراد بهذا ان كل واحد مما هو ج لم يوجد ولا يوجد له ب ما دام موجود الذات من غير ان يعني بذلك الضرورة ، فان ذلك حينئذ يكون نقيض الممكنة العامة لا المطلقة

واما ان قيل هذه القضية هل يكون صادقة حتى يكون مثلا طبيعة غير ضرورية السلب يعرض لها ان لا يوجد اشخص ما فليس على المنطقي ان يخوض فيه ، لكنه ان كان لا يصدق لمثل هذا السالب الا كذب لمثل ذلك الموجب وقد حصل الاقسام دونها لكن الموجب ليس يجب فيه ان يشترط المادة الممكنة دون الضرورية ، لان المطلقة عامة جدا وكذلك السالبة التي بازائها ليس يشترط فيها ان يكون دوامها دوام ضرورة او غير ضرورة

واما اذا كانت هذه القضية وجودية فنقيضها « ليس بالوجود ولا شيء من ج ب » اي « بل بالضرورة ايجابا او سلبا » وليس قولنا « ليس بالوجود ولا شي من ج ب » هو قولنا « الوجود ليس شي من ج ب » ويعني مثلا عن كل واحد غير ضروري من هذين قد يصدق ان جميعا

واما اذا كانت لازمة فيه معا ما يعم اللازمة والطارية ، فان الحال مختلفة ، فانه اذا قيل « بعض ج ب » اي ما دام موصوفا بانه ج ، ضرورة كان ج او غير ضرورة ،

فمصه أنه « لا ىء من حـ لا ولىس د ب » اى عىـد ما يوصف ىانه حـ من عىر فرص دوام أو عىر دوام

وأما ادا كانت لازمه مشروطه فمصها « لا شىء مما هو حـ انما هو ب مـع كونه حـ » اى « ىل دائما » او « لا الىه » او « فى حال مىه دون حال »

واما ان كانت طارئة فمصها « لاسى مما هو حـ انمـا هو ب فى ىعص احوال كونه حـ » ىل اما ان « لا ىكون ب الىه» او « ىكون ب ىالصروره او لازما »

واما ان كاىت محـ ـب ىعم اللازمه المسروطه والطارئه اهـ

(ىىيه) وحد في آحر ىسحه الاصل المحفوطه في المكـ ـه الخديو ىه ما ىصه

« هدا مقدار ما يوحد من هدا الكىاب

« والحمد لله رب العالمىں وصلواته على ىىه محمد وآله احمعىں

« فرع من ىسحه عىد الرارق ىں عىد العرير ىں اسماعىل العاراىى الصمىاحى

« عورص ىالاصل الدى اىىسح مىه ىىدر الطاقه والامكاں

« ولواهب العمل الحمد ىلا ىهاىه » اهـ

———

فهرس

منطق المشرقيين

و

القصيدة المزدوجة

صحيفة

صحيفة

صحيفه

العصد المردود

منطق المشرقيين

صحيفه



مبادئ الفلسفة القديمة

Principles of ancient philosophy

تصنيف

أبي نصر الفارابي

كتاب لطيف الحجم يقع في ٦٠ صفحة كبيرة جمعت فيه رسالة (ما ينبغي ان يقدم قبل تعلم فلسفة ارسطو) ورسالة (عيون المسائل في المنطق ومبادئ الفلسفة) كلاهما من تصنيف الفيلسوف الكبير (ابي نصر الفارابي)

يبتدئ الكتاب بترجمة مستوفاة لحياة ابي نصر منقولة عن اوثق المصادر في العربية والانكليزية، وفيها شيء كثير عن نسبه ومولده ونشأته وسفره الى العراق وغيرها من بلاد الشرق وعن صلته بمتى بن يونس واتصاله بسيف الدولة وكلام له في معنى الفلسفة وملخص تاريخها وجملة صالحة عن فلسفته وراي الاوربيين فيها، ثم احصاء مؤلفاته وما بقي من شعره ونص دعائه

وفي الرسالة الاولى شرح طويل عن كل واحد من كتب ارسطو والذين ترجموها الى العربية او فسروها او لخصوها، واسماء فرق الفلسفة الثمانية ومذاهب اصحابها وآرائهم في العلم الذي يجب ان يبدأ به، ويتلوها تراجم مفيدة لمشاهير الفلاسفة من عرب ويونان

وفي الرسالة الثانية فصول مختصرة جليلة في اهم مباحث الفلسفة كبحث الاسباب وواجب الوجود والموجودات والمبدع الاول والعقل الثاني والفلك الاعلى وتكون الكائنات واسرار الحركات واختلافها وسيرها وانواعها ولوازمها ولوازم الجسم وتحرك المادة واتصال الحركة وعن المكان والزمان وقوى الاجسام وقوى الانسان الغير مفارقة والمفارقة والروح والجسد والخير والشر والجزاء والعقاب

وفي آخره جدول في أسماء الاماكن والرجال وفهرس تام للمواضيع

ويمتاز الكتاب باسلوب طبعه وتصحيحه حتى قال عنه (المقتطف) في عدد تموز من هذه السنة انه يفوق في التصحيح وجودة الطبع معظم الكتب العربية القديمة التي يعاد طبعها في هذا القطر وقال (المنار) في الجزء السادس من هذه السنة ان هذا الكتاب كفهرس جامع لرجال الفلسفة القديمة وشرح وجيز لاصولها وله فهرس حاو لاسماء الاماكن والاعلام الواردة في الكتاب وهذا من محسناته، ومنها جودة الطبع والترتيب وقال (المقتبس) ان (المكتبة السلفية) اجادت في طبعه وتعليق حواشيه على الاسلوب الذي تطبع عليه كتبنا العربية في اوربا

وهو يباع في (المكتبة السلفية) في السكة الجديدة بقرشين ونصف مجلدا واجرة البريد قرش واحد

المكتبة السلفية

لصاحبها

محب الدين الخطيب

هذه المكتبة اسست في عشرة سنوات من السنة الماضية ومع ذلك فانها قد سعت في هذه المدة ... ان تخطو الى الامام خطوات واسعة وانه بفضل ما ... بسط ... حتى لم يبق واحد من عشاق الكتب العربية لا يعرف شيئا عن (المكتبة السلفية) في هذا العالم الواحد ، وحتى احدث ... من ... هذا القطر وغيره من الاقطار ... والشرقية في ... من المؤلفات

وقد كان من ... و ... ان وفقت المكتبة الى نشر كتاب (...) ... وهذا الكتاب (منطق المشرقيين) ... كتاب (الصاحبي) في ... ومن ... في كلام ... جليل احمد بن فارس من ائمة اللغة في القرن ... و ... و (مجد الدولة بن ...) وقد ... ولا تزال المكتبة سائرة في ... من ... والمعاصرين

وهي الآن مستعدة ... جميع ... الكرام في خارج القطر وداخله وتقدم ... من ... و ... لاسيما وغيرها وفيما عدا ذلك ... في ...

... المكتبة ... في سكة ... بمصر